الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

تحت عنوان

المظاهر السلبية للتواجد العثماني في الجزائر (1518-1830)

مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ حديث

إعداد الطالبتين:
- هلتالي خديجة
- عجابي ريمـــة

إشراف الأستاذ:
د/ بومولة نبيل

لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبـــة	الجامعة	الصفة
مرزقلال ابراهيم	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	رئيسا
بومولة نبيل	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
بيرم كمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 1441 _ 1442 هـ / 2019 _ 2020 م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

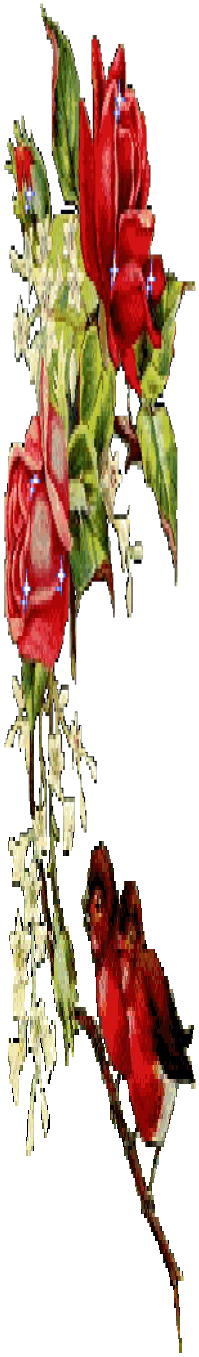

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين

(نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم) (يوسف: 76)

و قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه) رواه أبو داوود

الشكر والحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، على فضله وتوفيقه وحسن تدبيره لنا في اتمام هذا البحث ،فله الحمد والشكر كله وله المنة جميعا .

والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله اجمعين .

نتقدم بعظيم الشكر وجزيل الامتنان وبالغ التقدير والعرفان لأستاذنا الدكتور بومولة نبيل على احاطتنا برعايته وتواضعه ونيل خلقه الى حين اتمام هذا البحث ،فكل الشرف لنا لقبوله الاشراف على هذه المذكرة ،وهو الذي لم يبخل علينا باسداء المشورة والنصح رغم وقته الثمين والتزاماته الكثيرة فجزاه الله عنا كل خير.

كما نفتخر أيضا أن تضم لجنة المناقشة الموقرة من الأساتذة الاعلام من قسم التاريخ ،متوجهين إليهم بجزيل الشكر والامتنان على تقبلهم مناقشة هذه المذكرة لما سيتركه من أثر علمي على محتواها وأثر معنوي لنا كباحثين .

والشكر موصول الى ساهم في إعداد هذا البحث من قريب او بعيد

إهـــــداء

الحمد والشكر لله والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين أهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى النور الذي ينير لي درب النجاح

... أبي العزيز...

إلى من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف

... أمي العزيزة...

إلى كل من قدم لي يد العون من أجل إتمام هذا العمل من الأهل والاصدقاء.

دمتم ودام عطاءكم وجزاكم الله عنا كل الخير

المقدمـــة

المقدمة:

شهدت الجزائر في ظل الحكم العثماني والتي دام ثلاثة قرون عدة تغيرات وتحولات عميقة مست جميع المجالات وتركت تأثيرات واضحة وبارزة خاصة في المجال الاقتصادي والثقافي الذي ترتب عنه جملة من الانعكاسات.

في هذا السياق يمكننا أن ندرك أن موضوع التطورات الاقتصادية والثقافية لإيالة الجزائر شكل لنا مادة بحث خصة للتغيرات الجذرية التي عاشتها إيالة الجزائر وتمسكها الشديد بطبيعة وخصائص الحكم العثماني من جهة وشخصيات الحكام الأتراك من جهة أخرى.

الإشكالية المطروحة (العامة):

كيف كان الحكم العثماني في الجزائر، وما هي الانعكاسات التي ترتب عنه؟ خاصة في المجال الاقتصادي والثقافي؟

ونجد أن هذه الإشكالية تندرج ضمنها مجموعة من التساؤلات:

- ما هو واقع الاقتصاد في الجزائر العثمانية؟
- هل التطورات الاقتصادية للجزائر فرضتها الأوضاع الداخلية أم سياسية العثمانيين؟
- ما هي أسباب انهيار الواقع الثقافي في الجزائر العثمانية؟
- هل السلطة كانت مدعمة في ذلك أم وجود اضطرابات سياسية أخرى؟

أسباب اختيار الموضوع:

1. الميول الشخصي إلى دراسة تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية والرغبة والبحث في إيجاد السلبيات التي ترتبت عن هذا الحكم.
2. محاولة تسليط الضوء على الفترات الأخيرة من الحكم العثماني التي تعد من أهم المراحل البارزة في تاريخ الجزائر بانتشار الفوضى والاضطرابات إلى غاية الدخول الفرنسي.

3. رغبتنا في المساهمة ولو بشكل بسيط بالكتابة في هذا الموضوع التي لم تدرس جوانبه بقدر كاف.
4. نقص الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع رغم الأهمية التي يكتسبها وهو بحاجة إلى البحث والتمحيص.
5. الرغبة في توسيع الحقل المعرفي الشخصي وإعطاء معلومات جديدة للقارئ.

مناهج البحث:

- المنهج التاريخي: وقد اعتمدناه للوصول إلى الحقيقة التاريخية بكل موضوعية وهو المنهج الرئيسي.
- المنهج الوصفي: وهو المنهج القائم على سريد الأحداث والوقائع وفق التسلسل الزمني نظرا لطبيعة الموضوع.
- المنهج التحليلي: هو الذي سنقوم من خلاله بتحليل المعلومات التي جاءت بها المصادر والمراجع وإخراج السلبيات.

خطة البحث:

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة قسمنا بحثنا إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

1. الفصل الأول: هو عبارة عن فصل تمهيدي ومدخل للدراسة ويضم كيف كانت أوضاع الجزائر قبيل الدخول العثماني وما هي الدوافع والأسباب لاستنجاد الجزائريين بالعثمانيين وكيف تمت إلحاق الجزائر بالخلافة العثمانية وأصبحت تدعى بإيالة الجزائر.
2. الفصل الثاني: تناولنا فيها نظام الحكم العثماني في الجزائر من الناحية الاقتصادية ويضم: الزراعة والصناعة والتجارية والنظام المالي والنظام الضريبي.
3. الفصل الثالث: تناولنا فيه نظام الحكم العثماني في الجزائر من الناحية الثقافية ويضم: العلماء، المساجد، الزوايا الأوقاف والطرق الصوفية.

لنختم الدراسة بقائمة المصادر والمراجع والملاحق.

المصادر والمراجع:

ولإثراء هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع ومن بينها:

المصادر:

1. صالح العنتري: مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار.
2. الأغابن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تحرير: يحيى بوعزيز، ج1.
3. وليام سنبير: الجزائر في عهد رياس البحر تعريف وتقديم عبد القادر زيادية.

المراجع:

- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني والذي أفادني كثيرا في موضوعي.
- نصار الدين سعيدوني: الحياة الريفية.
- صالح عياد: الجزائر خلال الحكم التركي.
- صالح فركوس: تاريخ الجزائري من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال.

الصعوبات التي واجهتنا:

لا يخلو أي عمل من النقائص وذلك لوجود جملة من الصعوبات أهمها:

1. عدم التمكن من اللغة الأجنبية يحول دون اطلاعنا على المصادر الأجنبية بسهولة (عدم دراستها بشكل واسع).
2. تزامنا دراساتنا مع وجود الوباء الذي غير مجرى الأحداث (Covid 19) نقص في المعلومات عدم الاحتكاك مع الطلبة والبعد الجغرافي مع الأستاذ المشرف نقص في التصحيحات والتوجيهات.
3. نقص صفي المصادر والمراجع المتخصص في هذا الموضوع ذكر نظام الحكم العثماني في الجزائر بصفة عامة والقارئ هو الذي يستخرج الإيجابيات من السلبيات.

الفصل الأول

أوضاع الجزائر قبيل وبعد الدخول العثماني وإلحاق الجزائر بالخلافة العثمانية

الفصل الأول: أوضاع الجزائر قبيل وبعد الدخول العثماني وإلحاق الجزائر بالخلافة العثمانية.

أولا: أوضاع الجزائر قبيل الدخول العثماني

إن ضعف دولة الموحدين وانقسامها جعلا من المغرب الإسلامي يدخل منذئذ في مرحلة في غاية الخطورة تمثلت في المنازعات الإقليمية والعائلية على حد سواء وتجسد التطاحن الإقليمي في رغبة كل دولة في السيطرة على المغرب الإسلامي بأكمله الشيء الذي أدى إلى الاصطدام ببعضها البعض وقد كانت هذه الحروب استنزافا واضحا لثروات البلاد وجهودا ضائعة.

لقد سعى بنو مرين إلى السيطرة على المغرب الكبير بيد أنهم اصطدموا بالحفصيين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم الورثة الشرعيين للموحدين وقد عانت بلاد المغرب الأوسط أي دولة بني عبد الوادي[1] بحكم موقعها الوسطى من ذلك كثيرا فكانت تارة تصطدم بالمرينين وتارة أخرى بالحفصيين مما جعل الحدود لا تعرف الاستقرار وتكون بين مد وجزر.[2]

وكانت من نتائج هذه الحروب المستمرة، أن عمت الفوضى ولم يحل القرن الخامس عشر حتى ظهروا واضحا عجز ملوك بن عبد الوادي على فرض سيطرتهم على المغرب الأوسط بأكمله[3] ليس هذا فحسب بل لم يتمكنوا من فرض وجودهم بالناحية الغربية إلا بعسر.

إن الانقسام والتفكك اللذان ميزا المغرب الأوسط، كان عاما حيا عرفته الدولة المرينية كما عرفته الدولة الحفصية الشيء الذي جعل أحد المؤرخين يكتب ما نصه: لقد انغمست هذه الدويلات في حروب طويلة مزمنة إلى خلال قرن كامل لم يبق لأمراء هذه العائلات المالكة من السلطة سوى

---

[1]- أبو زكرياء يحي بن خلدون، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تقديم وتحقيق عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1980، ص 25.

[2]- يحيى جلال، تاريخ المغرب الكبير، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 44.

[3]- أحمد التوفيق المدني، حرب الثلاثمائة بينة الجزائر وإسبانيا 1492-1792، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 69.

اسمها وكان شغل الملوك الشاغل إحباط المؤامرات والفتن[1]، ولخص المؤرخ شارل أندرو جوليان هذا الوضع المتردي بقوله: إن بلاد المغرب أصبح عبارة عن فسيفساء سياسية.[2]

إن هذه الأوضاع المتردية، والفوضى السياسية العارمة كانت عاملا مشجعا للأطماع الصليبية، ونلمس بكل جلاء فيما كتبه فرناندو دي زافرا، الذي كان كاتبا بالبلاط الإسباني ومكلفا بحراسة شواطئ إسبانيا وبمراقبة حركة الأندلسيين المتوجهين إلى بلاد المغرب في أعقاب إجراءات الطرد: "إن بلاد المغرب بأكملها تجتاز حالة انهيار نفسي يظهر معها أن الله قد أراد منحها لصاحبي الجلالة[3]، يتضمن هذا القول حقيقتين:

الأولى: وصف مطابق للحقيقة ينم عن معرفة دقيقة بالوضع السياسي المتدهور مما يجعلنا نستنتج بدون عناء أن إسبانيا كانت تتابع عن كتب ما يجري في بلاد المغرب.

والثانية: تحريض صريح للاستيلاء على بلاد المغرب.

- الاحتلال الإسباني للشواطئ الجزائرية:

لقد توحدت إسبانيا المسيحية عام 1474 بعد الزواج السياسي الذي تم بين فرديناند ملك أرغوانة وبين إيزابيلا وارثة عرش قشتالة عام 1469 وهو الأمر الذي سمح للإسبان بتركيز جهودهم في محاربة المسلمين بالأندلس وإخراجهم من آخر معقل وهو غرناطة في 2 جانفي 1492، وفي هذه السنة اكتشف كريستوف كولومب أمريكا وهو يعتقد أنه قد وضع رحاله ببلاد الهند الشرقية وتمكن البرتغاليون من الوصول إلى رأس الرجاء الصالح.[4]

[1] - CH, A, Julien, histoire de l'Afrique du nord de la conquete arabe à 1830, 2ème édition, Shèd, Alger, 1978, p 250.

[2]- عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954، ص 12.

[3]- عائشة غطاس، المرجع نفسه، ص 12.

[4]- العروي، تاريخ المغرب محاولة في التركيب، ترجمة: ذوقان قرقوط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1977، ص 243.

كانت أول نقطة احتلها الإسبان على الساحل المغاربي مدينة مليلة عام 1497، عقب ذلك وجهوا أنظارهم صوب الشواطئ الجزائرية بعدما أبرمت معاهدة Tordesillsas في 7 جوان 1494 التي بمقتضاها تم تقسيم مناطق النفوذ بين البرتغال وإسبانيا.[1]

لقد احتل الإسبان مرسى وهران والمرسى الكبير واستولوا على أكبر الجزر الواقعة تجاهها وجعلوا فيها حصنا يضع البلدة تحت رحمته ثم أخذوا يوالون غاراتهم البرية قاصدين مدينة تلمسان ولم تكن دول بني زيان في آخر عهدها مستطيعة أن تجمع الأمة للقتال.[2]

كما أصبح عدد من البائل القاطنة بوهران وضواحيها خاضعة للإسبان بل وفي خدمتهم وكانوا أعوانا أساسيين لهم ومن أشهرها قبيلة بني عامر.[3]

ومن الساحل الغربي وجه الإسبان أنظارهم صوب الساحل الشرقي فكان احتلال مدينة بجاية وكانت أوضاعها السياسية مساعدة للغاية نتيجة الصراع العائلي القائم حول الحكم، وقد أعد وجهزا لحملة الكاردينال خيمنيس وأسندت القيادة إلى بردو نافارو.

أما مدينة الجزائري فقد توجه حاكمها سالم التومي في 31 مايو إلى بجاية ووافق على تسليم الإسبان أحد الجزر وأكبرها والتي بنوا عليها ما اشتهر ببنيون الجزائر كما التزم بدفع ضريبة الولاء.

هكذا استطاعت إسبانيا وفي ظرف قصير للغاية 1505-1511 أن تطور الساحل الجزائري عن طريق احتلالها لنقاط استراتيجية.[4]

---

[1]- أحمد التوفيق المدني، حرب الثلاثمائة، ص 80.

[2]- أحمد التوفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص 68.

[3]- عبد القادر المشرقي، بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران كبني عامر، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، مكتبة الحياة، بيروت، ب ت، ص 28.

[4]- عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة، ص 16-17.

ثانيا: الاستنجاد بالعثمانيين

تعتبر الخلاقة العثمانية من القوى التي أخذت على عاتقها إعادة بناء القوة الذاتية للعالم الإسلامي والدفاع عنه كما حافظت على إسلام وعروبة سكان شمالي إفريقيا من أخطار الغزو الصليبي الاستعماري الأوروبي الذي حملت لواءه إسبانيا والبرتغال والتي اتخذت من جزيرة مالطا مستقرا ومقاما وكان من أهداف هذا الغزو قطع الطريق أمام الأندلسيين الفارين وعزلهم داخل إسبانيا كما يتضمن برنامج الإسبان بعد هذا الاحتلال في تعمير هذه المدن بالإسبان وجعلها مدن مسيحية والملاحظ أن نفقات إسبانيا على هذه المستعمرات كانت تغطيها من نفس المنطقة عن طريق الضرائب التي تفرضها على السكان، وبذلك كان يستهل عليها التحكم فيها ومن المشهد السياسي نستخلص العناصر التالية: ليس هناك دولة مركزية موحدة قوية ومعترف بها المغرب العربي، غياب شبه كلي للدفاع عن السواحل التي أصبحت مفتوحة لكل المغامرين وتحقيق المشاريع التوسعية.[1]

بروز البحارة الشرقيين الأندلسيين الذين اعتبروا قوى جديدة في الفضاء للبحر الأبيض المتوسط الغربي في بداية القرن 16 م وهو الأمر الذي مكنهم من مجابهة ومحاربة إسبانيا، ومديد المساعدة للمورسكين داخل التراب الأندلسي، ومن هذا المنطلق وابتداء من 1505م وضعت إسبانيا آلية احتلال موانئ (المرسى الكبير، وهران، بنيون الجزائر، بجاية، حلق الوادي، طرابلس الغرب) وقد سعت بذلك لجعل هذه القلاع حصونا مسلحة بهدف مراقبة النشاط المتزايد للأتراك العثمانيين وكذا المورسكين، إن عثمنة المغرب العربي خلال النصف الأول من القرن 16م قد وردت مبدئيا في إطار مبادرات، فوصول الإخوة بربروس إلى السواحل الإفريقية كان وراء عثمنة الفضاءات المغاربية بدءا بالجزائر ثم طرابلس الغرب وأخيرا تونس.

[1]- حنين هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص 122-123.

كانت الأحداث السياسية للمغرب الأوسط تتأرجح بين الضعف السياسي والتجزئة الإدارية والقبلية ويرجع الفضل إلى عروج وخير الدين بربروسة.[1]

تحالف الإخوة بربروس مع العثمانيين وشيوخ الطرق الدينية ضد العدو المشترك إن النجاح الذي تحقق أدى حتما إلى تبني تصور سياسي مستقبلي، يقضي بربط الجزائر بالدولة العثمانية وهو الارتباط الذي رغب فيه بل وطالب به عن طواعية أهالي الجزائي الذين كانت تقضي مضاجعهم الضربات والهجومات الإسبانية، أيضا إنشاء ممالك مسيحية تتناثر على الساحل اشمالي لإفريقيا كمرحلة ثالثة ويغدو البحر المتوسط في المدى البعيد بحيرة مسيحية أوروبية[2] ويعقب ذلك تغلغل صليبي أوروبي جنوبا في داخل القارة الإفريقية، ولكن تصدت الدولة العثمانية لهذه المشروعات الصليبية الاستعمارية فأصبحت أحلاما وغدت هباء مثبتا.[3]

ساهم الأندلسيون في تثبيت الوجود العثماني بالجزائر وشكلوا الحليف الأول للأتراك العثمانيين سواء في مواجهة الإسبان أو في القضاء على حركات التمرد التي كان يقودها الزعماء المحليين ضد الوجود العثماني في الجزائر.[4]

قام الإسبان إثر ذلك باحتلال عدة مدن ساحلية جزائرية خلال الفترة الممتدة (1505-1511) سواء بالقوة العسكرية أو بواسطة إجبار البعض الآخر على إبرام معاهدات الولاء لهم تحت طائلة التهديد ولما تأكد أعيان مدينة الجزائر الواقعة تحت تهديدات الإسبان المتمركزين في قلعة الصخرة بأنه لا يمكنهم الوقوف في وجه أعدائهم بواسطة الإمكانيات المحدودة التي كانت لديهم والتشتت الذي ظل قائما في المنطقة لجأوا إلى الاستنجاد ببعض البحارة المسلمين الذي ذاع

[1]- نيكولاي إيفانونف، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574 ترجمة وتحقيق: يوسف عطا الله، ط2، دار الفرابي، 2004، ص101.

[2]- تيسير جبارة، تاريخ الدولة العثمانية (1280-1924)، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 1436-2015، ص 131.

[3]- اسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكات، ط1، 1416-1996، ص 237.

[4]- حنفي هلايلي، الحضور الأندلسي بالجزائر في العهد العثماني على ضوء سجلات المحاكم الشرعية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ص 2.

صيتهم آنذاك بمحاربتهم المسيحيين الذين كان يقودهم عروج وإخوانه الذين انتقلوا من جزيرة جربة واستقروا بمدينة جيجل بعد طرد الجنوبيين منها.

ومنذ استقرارهم بمدينة الجزائري ابتداء من سنة 1516م بدأ تشكيل كيان سياسية جديد تعزز مركزه بعد سنوات قليلة بتلقي الحماية من قبل الدولة العثمانية بطلب من أهلها والتزم الأخوين بالواجب الديني الذي أملى عليهم مناصرة لإخوانهم المسلمين والتخفيف عنهم جراء مختلف المضايقات التي تعرضوا لها من قبل الإسبان إثر سقوط غرناطة.[1]

في ظل هذه الظروف التي كانت تعيشها كل من منطقة الأندلس من اضطهاد ديني للمسلمين من طرف الإسبان وما تعيشه بلدان المغرب من تفكك وانحطاط داخلي، ساهم في جعله هذه المنطقة سهلة المنال للإسبان والبرتغال في مد نفوذهما تحت راية الكنيسة في الجهة الغربية من البحر المتوسط على سواحله.

هذا الوقت كانت مجموعة من البحارة المسلمين في الجهة الشرقية من نفس البحر رافعين راية الجهاد البحري والدفاع عن الدين الإسلامي في نهاية القرن 15م.[2]

أنقذ الوجود العثماني الجزائريين من الاحتلال الأوروبي المبكر فقد كانت إسبانيا وقد أصبحت إمبراطورية مهمة تضم إلى تاجها بعض الدول الأوروبية الكبرى، وتحسب أنها تمثل المسيحية الأوروبية عازمة على احتلال شمال إفريقيا جمعية، وقد أسست لها قاعدة احتلال مهمة في وهران.[3]

---

[1]- عبد القادر فكاير، الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية وآثاره (910-1505/1206-1792) دراسة تتناول الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 142.

[2]- أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط1، 1982/1402، دار الشروق، القاهرة، ص 93.

[3]- أرجمنت كوران، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر ترجمة عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، 1970، ص 21.

انطلاقا من هذا العزم الإسباني وعزم الدول الأوروبية الأخرى من شاطئ البحر الأبيض كانت الجزائر مهددة باحتلال لم تكن بقادرة على صده، وهي في أواخر عهدها المتفسخ، إذن الحكم العثماني أنقذ الجزائر من الاحتلال الأوروبي مبكرا.[1]

كان للبعد الديني دوره الفعال في قناعة الجزائريين بضرورة الاستنجاد بالعثمانيين ضد الغزاة الإسبان خلال العقد الثاني من القرن 16 م[2]

رفع العثمانيون لواء الجهاد وتحرير المواقع المحتلة في الجزائر وحملوا شعاره منذ أول ظهور لهم في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط فراحوا ينجدون مسلمي الأندلس بنقلم إلى البلاد المغاربية التي لم تسلم هي الأخرى من هجمات الإسبان ويتعاونون مع المسلمين في الجزائر على تحرير المواقع التي إحتلها هؤلاء، وقد نوّهت المصادر المحلية بالجهود التي بذلها العثمانيون منذ ظهورهم في الحوض الغربي المتوسط.[3]

هذا المجهول في غزوات (عروج) و(خير الدين) يعتبر سجلاً من مآثرهما في إنقاذ مسلمي الأندلس وجهادهما في الحوض الغربي للمتوسط وفي الجزائر.

*تواصلت الحركة الجهادية والتي قادها العثمانيون منذ دخولهم أرض الجزائر فبعد استتاب الأمن في مدينة الجزائر وضواحيها، توجه إلى تلمسان وبعد قضائه على النظام الزياني المتعامل مع الإسبان، فاجأه الإسبان بقوة عظمى قادمين من وهران لاحتلال تلمسان وإرجاع حمو الثالث إلى العرش في معركة دامية سنة 1518م[4]

تحمل خير الدين ثقل المسؤولية الملقاة على عاتقه مواصلا الجهاد ضد الغزاة الإسبان دافعاً عن أرض الجزائر باعتبارها جزءًا من الأمة الإسلامية، استطاع خير الدين توسيع دائرة نفوذه باسم

[1]- عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، عصر الإمبراطورية، ج 2، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1426-2005، ص 374.

[2]- عمار خروف: العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، ط1،ج1، دار الأمل للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص 25.

[3]- مجهول: غزوات عروج وخير الدين: تصوير وتعريب: نورالدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية، الجزائر 1934م، ص42.

[4]- مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3 مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، دون سنة، دون نشر، ص44.

الدولة العثمانية سواء بإلزام الحفصيين وبني زيان إعلان تبعيتهم للعثمانيين أو تحرير قسنطينة عام 1529م الذي أقامه الإسبان في مواجهة ميناء الجزائر.[1]

تولى الدفاع عن تلمسان القائد عروج ومعه حاميته الجزائرية التركية، ووقعت معارك قاسية في ظروف غير متكافئة وعلى الرغم من التفوق الساحق للإسبانيين وعميلهم (أبو حمو) فقد نجح عروج وحاميته في قيادة وخوض حرب دفاعية يائسة استمرت لمدة ستة أشهر كاملة نجح الإسبانيون بعدها في تدمير أسوار المدينة بالقصف المدفعي المستمر، فانسحب عروج إلى قلعة المشور وأعادوا تحصينها ونظم قوته وانطلق بها حيث اتجه نحو الغرب، فكانت مذبحة ضاربة بينه وبين غارسيادي لايلازا حتى سقط الإثنان بضربتين قاتلتين متبادلتين.

استشهد عروج كأفضل مايكون عليه الإستشهاد، ومضى إلى حيث سبقه أخواه من قبله[2]

في تلك الأثناء ذاعت أصداء الإخوة بربروسة في الحوض الغربي المتوسط في إطار مساعدة البحارة العثمانيين لمسلمي الأندلس عقب سقوط غرناطة.[3]

وحول أصل الإخوة ذوي اللحية الشقراء، وهي صفة أطلقها عليهم المؤرخون الغربيون، هناك اختلاف بين المؤرخين على أن الاحتمال الأكثر توارد هو أن والدهم كان من بقايا الجيش العثماني الذي فتح بلاد اليونان ومن العناصر الإسلامية.

وتذهب بعض الروايات إلى أن والدتهم كانت من أصل أندلسي[4]، وكانوا في بادئ الأمر أربعة وهم: إسحاق وخسرف أو خير الدين وعروج ومحمد إلياس وكان والدهم يعقوب يمتهن صناعة الخزف في جزيرة ميدلي المعروفة بليسبوس قديمًا، وبينما إختار الأخ الأكبر طريق العلم فضل الإخوة الثلاثة ركوب البحر، ولم يكن عمر عروج يتجاوز العاشرة إلا قليلًا، وسرعان ما جهز

[1]- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الإحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص47.

[2]- مذكرات خيرالدين بربروس، ط1، دار النفاس، بيروت، 1400هـ_1980م، ص1.

[3]- إبن سحنون الراشدي: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق المهدي بوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص15.

[4]- أحمد التوفيق المدني: حرب الثلاثمائة عام، المرجع السابق، ص156.

مركبا خاصا به، لكن ركوب البحر وقتذاك وعبر التاريخ محفوف بالأخطار وخاصة خطر السقوط في أيدي الأعداء وهذا ما وقع لعروج الذي أسره فرسان القديس يوحنا مدة سنتين ذاق خلالها مرارة الأسر وقسوة العمل في التجديف.[1]

وكانت تجربة رغم مرارتها ذات أهمية بالغة حيث إستفاد منها في حياته البحرية ويبدو أنه بعد نجاته من الأسر عن طريق الفرار دخل في خدمة الأمير العثماني قرقود أو قرقط غير أنه بعد هزيمة هذا الأخير، في صراعه مع أخيه سليم.[2]

هرب الإخوة غربًا واستقربهم المقام في تونس، ووقع إختيارهم في بادئ الأمر على جزيرة صغيرة وهي جزيرة جربة فاتخذوها قاعدة لهم لمساعدة الأندلسيين، ويبدو أن السلطان الحفصي أبا عبد الله محمد رجب بهم لأنه كان يريد الإستعانة بهم ضد الإسبان وسمح لهم باستخدام ميناء حلف الوادي.[3]

ومنذئذ أصبح للإخوة قاعدة بحرية، وبفضلها ضمنوا لأنفسهم موقعا استراتيجيا حيث حصلوا على موقع قريب من طرق الملاحة التي كانت تعبر بجزيرة صقلية ونجحوا في تكوين أسطول يضم إثنتا عشر سفينة وألف رجل.

وفي عام 1512 أي بعد مرور سنتين على إحتلال مدينة بجاية شكل علماء واعيان بجاية وفدا لمقابلة عروج ليطلبوا منه إنقاذ المدينة ومساعدة الأمير عبد الرحمن على إسترجاعها.

وعلى إثر ذلك لبى الإخوة النداء وسارعوا على رأس جيش صغير لمحاصرة المدينة، وبعد حصار قصير أرغم الإخوة على التراجع والعودة إلى تونس وكانت نتائج هذه المحاولة أليمة بالنسبة لعروج الذي فقد اثناءها ذراعه، ورغم فشل المحاولة إلا أنها كانت بداية الاحتكاك بين الطرفين، فمن ناحية تعرف الأهالي على شدة بأس هؤلاء الرجال وعلى رأسهم عروج وخير الدين، وكانت فرصة لتوحيد وتنسيق الجهود بين الجزائريين والإخوة بربروسة، ومن ناحية أخرى كانت إنذار بالخطر بالنسبة للإسبان، وأدرك عروج عقب هذه الهزيمة أن محاضرة مدينة بجاية وهو

[1] - ju lien de LAGR AVIERE , des corsaires barbaresques et la marine de solimane le magnifiques, plo, paris,1887,p19 .

[2] – فريديك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط3، 1983، ص188.

[3] – خليل إينالجبك: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار _ترجمة محمد م، الأرناؤوط، بيروت، 2002 ، ص53.

بقاعدته البعيدة حلق الواد أمر صعب، فقرر الانتقال منها إلى جيجل وكانت يومئذ مدينة صغيرة وقاعدة تجارية للتجار الجنوبيين، الذين يعود استقرارهم بها إلى 1260[1]

وبعد معركة عنيفة وقاسية تمكن عروج من اقتحام المدينة وكان هذا أول انتصار ساحق حققه عروج وأضحت جيجل منذئذ قاعدة انطلاق جديدة في حدود 1513م.

ومنذ الوهلة الأولى انضم إليه الأهالي بأعداد هائلة عارضين عليه خدماتهم من أجل توحيد الجهود، وبعد فشلهم في الحصار الأول استأنف الإخوة الغزو البحري ورأو أنه من الأفضل لهم إخبار السلطان العثماني بما يجري ببلاد المغرب، كما أخبروه بالصعوبات التي تواجههم من أجل إنقاذ مسلمي الأندلس، فرحب السلطان بذلك وأمدهم بالعدة والعتاد إذ زودهم بعدد من السفن وبالرجال وبكميات من السلاح، وغذا هؤلاء الإخوة يحظون بمساندة إمبراطورية بأكملها وهو الأمر الذي زادهم تصميم على شن الحملة الثانية من أجل تحرير بجاية[2].

لقد أصبح الوضع مختلفا تماما عما كان عليه في السالف، حيث استطاع عروج أن يجند جيشا منظما وقويا إذ بلغ 20 ألف محارب كما أصبح يتمتع بمساندة الجميع من علماء وغيرهم وبمؤازرة ابن القاضي أيضا وبعد محاولات كثيرة خلال ثلاثة أشهر رجع عروج من جديد إلى جيجل، ففكر في تغيير الخطة فقرر محاصرة المدينة برًا وبحرًا واستعمال نهر الصومام لمحاصرة المدينة من كل الجهات ويبدو أن المحاولة كادت أن تنجح لولا تخاذل السلطان الحفصي الذي امتنع عن مدهم يد المساعدة سيما تزويدهم بالبارود، ومما زاد الطين بلة وأبط العزائم استشهاد محمد إلياس وفي 23 يناير 1516م عقب وفاة ملك إسبانيا فرديناند الكاثوليكي رأى سكان مدينة الجزائر أن الفرصة قد حانت لإلغاء العمل بالمعاهدة والتخلص من شروطها المهيمنة ومن الحصن الذي كان على حد تعبير صاحب الغزوات كالشوكة في قلوبهم.[3]

---

[1]– فيصل عبد الله أحمد الكندري: الملاح والجغرافي بيري رايس دراسات جغرافية، الجمعية الكويتية الجغرافية، العدد234، 1999، ص 26_27.

[2]– أحمد التوفيق المدني: حرب الثلاثمائة، المرجع السابق، ص172.

[3]– عائشة غطاس: الدولة الجزائرية الحديثة، المرجع السابق، ص 22_23_24.

فسار خير الدين بقوة تضم 16 سفينة صغيرة من نوع الغيلوطة على متنها خمسمائة رجل مسلحين فضلا عن ثلاثة آلاف جندي من جيجل وضواحيها وما إن وطأت أقدام عروج مدينة الجزائر حتى تصدى لتحرير الحصن الإسباني فنصب عددا من المدافع في اتجاهه وبدأ في مهاجمته إلاّ أن ضعف المدفعية حال دون تحقيق أي نجاح وكاد ذلك أن يقضي على سمعة عروج.[1]

وقد أثار عزم وطموح عروج مخاوف سالم التومي الذي بدأ يشعر بأن زمام الأمور قد أفلت من يديه وأنه لم يجد له أي شأن فسعى لإحاكة الدسائس عن طريق الاستعانة بالإسبان لطرد الإخوة، فتفطن عروج لذلك وقضى عليه في ظروف غامضة ورغم فشله في طرد الإسبان من الحصن إلا أنه واصل في مضايقة الحامية الإسبانية المقيمة بالصخرة، فقام بحراسة العيون التي كانت يتزودوا منها حتى أجبروا على جلب الماء من جزيرة مايورقه، ثم انتقل عروج إلى تعزيز تحصينات المدينة ولا شك أن هذه الأعمال جعلت سكان مدينة الجزائر يلتفون حوله ويبايعونه[2]

لكنه سرعان ما أثار مجيء الأخوين إلى مدينة الجزائر وتحركاتهما مخاوف وقلق إسبانيا التي كانت شديدة الحرس على عدم ضياع حسن البنيون نظرا لموقعه الاستراتيجي فقررت كسر شوكة هذه القوة الجديدة بتوجيه حملة عسكرية أسندت قيادتها إلى (diego de verra) وهو من أقدر القادة العسكريين، وكان قوام الحملة:

35 محارب وثلاثة آلاف 3000 رجل[3] ويبدو أن الإسبان في هذه الحملة كانوا يعتمدون على خيانة أطراف محلية منها أنصار سالم التومي، حيث استنجد ابن هذا الأخير بالإسبان بعد مقتل أبيه من جهة، وعلى إعانة شيخ تنس من جهة أخرى إذ كان هذا الأخير على اتصال بحاكم وهران وعده بتقديم مساعدة هامة في حالة هجوم الإسبان وبعد يومين من عملية الإنزال هاجم عروج الجيش الإسباني وألحق به هزيمة نكراء تكبد خلالها خسائر قدرت ب:3000 قتيل

[1]– عائشة غطاس: الدولة الجزائرية الحديثة، المرجع السابق، ص 22_23_24.

[2]–عائشة غطاس: الدولة الجزائرية الحديثة، المرجع نفسه، ص 22_23_24.

[3]– عائشة غطاس: الدولة الجزائرية الحديثة، المرجع نفسه، ص 22_23_24.

و800أسير، وأكد هذا الانتصار نفوذ عروج بالمدينة[1] في غضون تلك الأحداث كانت تلمسان تعيش تطاحنا عائليا من أجل الملك حيث كان الصراع على أشده حول السلطة، إذ زج السلطان أبو حمو الثالث الذي:

_ أعلن ولاءه وتبعية للحامية الإسبانية بوهران منذ1511م بإبن أخيه: أبو زيان في السجن. لقد دفعت هذه الأوضاع بأبي زين وسكان المدينة بالاستنجاد بعروج وحاول جيش أبي حمو الحيلولة دون دخول تلمسان فسار لملاقاته والتقى الجيشان بسهل سيدي بلعباس وهزم "أبو حمو" الذي لاذ بالفرار إلى وهران حيث احتمى بالإسبان.

ودخل عروج تلمسان ونصب أميرا إلا أنه سرعان ما أخذت الأحداث مجرى آخر حيث اغتيل أبو زيان وعدد هام من أفراد عائلته واستولى عروج على القلعة المستور، فسارع حينئذ القائد الإسباني حاكم وهران إلى التدخل بجيش قوامه 10,000 جندي لاسترجاع تلمسان ولإعادة تنصيب أبي حمو الثالث[2]، إذ أن وجود عروج بتلمسان أصبح يشكل خطرا عليهم لسببين أساسيين أولهما تهيده للحاميات الإسبانية سيما وهران، ثانيهما قرب تلمسان من سواحل إسبانيا الجنوبية لقد سار الجيش الاسباني أولا إلى قلعة بني راشد حيث كان يرابط بها إسحاق، فقضوا على القاعدة وعلى من فيها، ثم توجهوا إلى تلمسان فضربوا عليها حصارا طويلا لمدة ستة أشهر تضرر أثناءه عروج ورفقائه كثيرا من حيث قلت ذخيرته وتناقص عدد رجاله فقرر عندئذ اختراق الحصار ليلا لكنه لقي حتفه قرب نهر المالح في صائفة 1518[3].

وبوفاته تفقد الجزائر أحد الأبطال، وحينما توفي عروج كانت هاته القوة الفتية قد حقق انتصارات عدة بل يمكن القول أنها وضعت الأسس الأولى للكيان السياسي الجديد إذ تم مد النفوذ بالمنطقة الوسطى والغربية حيث أخضعوا سهل متيجة وسهل الشلف ومنطقة التيطري والونشريس.

[1]– عائشة غطاس: الدولة الجزائرية الحديثة، المرجع السابق، ص 22_23_24.

[2]– عائشة غطاس: الدولة الجزائرية الحديثة، المرجع نفسه، ص 22_23_24.

[3]– عائشة غطاس: الدولة الجزائرية الحديثة، المرجع نفسه، ص 22_23_24.

ثالثا: إلحاق الجزائر بالخلافة العثمانية

ترددت أصداد كارثة تلمسان بقوة في ضمائر أبناء الجزائر الأحرار واجتمع المسؤولون فيها من الشيوخ والزعماء _أهل الجزائر_ الحل والعقد لمناقشة الموقف بعد استشهاد عروج وقرروا أن يسندوا إلى خير الدين واجب إمارة الجهاد بعد أخيه وألحوا عليه في ذلك لكنه اعتذر عن قبول الإمارة وأعرض عنها، وأبلغ المسؤولين في الجزائر أنه يعتزم السفر إلى عاصمة الخلافة (إستانبول) على أمل الحصول على أسطول جديد يساعده على متابعة الجهاد في سبيل الله في البحر وأجابه علماء الجزائر: بأن الله يوجب عليه بالجهاد في هذه المدينة _ الجزائر_ لحماية المسلمين وأن الدين لا يسمح له بتركها نهبًا للمفترسين، فأجابهم عندئذ بقوله:" لقد بقيت منفردًا دون إخوتي _اللذين استشهدوا جميعًا فوق أرض الجزائر_ وقد رأيتم ما فعله بنا صاحب تلمسان من بني زيان واستعانته علينا بغير ملتنا حتى كفانا الله أمره وصاحب تونس الحفصي الذي لا يرى ضرورة نصرتنا وإعانتنا والذي أسلمنا للعدو بمنع البارود عنا _أثناء حملة بجاية_ لولا لطف الله، فالرأي هو أن نصل أيدينا بالقوة الإسلامية وهو السلطان سليم خان.[1]

عرض على خير الدين مفكرة ربط الجزائر بالدولة العثمانية وإدخالها ضمن أملاكها حتى تكسب نوعًا من الحماية الدولية ويجد هو الحكمة وسيطرته على البلاد، وأن الدولة العثمانية هي الدولة الوحيدة آنذاك التي بمقدورها أن تدعم سلطته وتمدّه بكل ما يحتاجه من مال وسلاح وعتاد ورجال.[2]

استحسن كبار المدينة الرأي فأرسل خير الدين وفدًا إلى السلطان سليم الأول عام 1518م الذي كان موجودًا بمصر.[3]

---

[1]– مجهول: مذكرات خيرالدين بربروس: ترجمة محمد دراج،ط1، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1431هـ ، 2010م. ص 107_108.

[2]– الآغا بن عودة المزاري: طلوع مسعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تحرير: يحي بوعزيز، ج1، دار الغربي الإسلامي، دون سنة، دون نشر، ص249.

[3]– كورين شوفالية: الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر (1510_1541م) ترجمة جمال جمادة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007 م ص 38.

عرض عليه الفكرة فقبلها وأرسل إلى خير الدين لتعيينه كأول عثماني على الجزائر بلقب بايلر باي مع مجموعة من الجنود الإنكشاريين (2000) وعدد من المدافع والذخائر الحربية وأذن خير الدين بتجنيد عدد من المتطوعين ليساعدوه في حفظ الأمن والنظام.[1]

لكن خير الدين وضع مجموعة من الشروط من أجل بقائه، وافق عليها الأعيان وسكان الجزائر[2] قائلاً أنتم رأيتم ما وقع من الملاعين الكافرين ولا يؤمن عواملهم، وقد ظهر لي الرأي أن نصل يدنا بطاعة السلطان الأعظم مولانا السلطان سليم فيمدنا بالمال والرجال وجميع ما نحتاج إليه إلاّ بصرف الخطبة إليه وضرب السكة عليه.[3]

الحقيقة أن خير الدين قد قرر الاستعانة بالإمبراطورية العثمانية حتى يتمكن من الحصول على الأموال والقوة العسكرية اللازمة لمواجهة الخطر الإسباني في حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة أن الإسبان كانت تتزعم العالم المسيحي وتعتبر القوة المهيمنة في شمال إفريقيا وجنوب أوروبا.[4]

وأذن السلطان يومئذ في صكّ النقود الجزائرية ولم يعلم من قبل أحد ممن تولى الحكم من الأتراك بالجزائر، إنه ضرب العملة باسمه، وإنما كانت تضرب دوما باسم السلطان العثماني.[5]

إن الأسباب التي جعلت خير الدين يعجل بطلب إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية:

_ إدراك خير الدين لمحدودية قدراته العسكرية بالمقارنة مع الإمكانيات الهائلة التي يمتلكها الإسبان والتي جعلت منهم دولة قادرة على خوض العديد من الحروب في إسبانيا وشمال إفريقيا

---

[1]– يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، الجزائر القديمة والوسيطة والحديثة،ج2، دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر،2009م، ص14_15.

[2]– جمال الدين سُهيل: ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11هـ 17م، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 13 (2011):137_158 قسم التاريخ، المركز الجامعي، غرداية، الجزائر ص 138.

[3]– ابن رقية التلمساني الجديري: الزهرة الثأرة فيما جرى في الجزائر حين آغارت عليها الكفرة، مخطوط بالمكتبة الوطنية بالجزائر ص6 يحتوي هذا المخطوط على 16 ورقة، مكتوب بخط مغربي يوجد تحت رقم1626 بقسم المخطوطات.

[4]– عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط1,1997 ص54.

[5]– محمد عبد الرحمان بن محمد الجيلاني: تاريخ الجزائر العام (920هـ/1514م_1216هـ/1830م) ج3 شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع 2014م، ص44.

ضد المسلمين، وفي أوروبا ضد البروتستانت وضد ملك فرنسا منافس شارلكان على زعامة أوروبا فضلاً على تقديم مختلف أشكال الدعم للنمسا لكي تتمكن من التصدي لحملات العثمانيين في شرق أوروبا.

_ معرفة خير الدين لموازين القوى في الصراع الإسلامي المسيحي جعلته يرجح ضم جهده إلى أقوى دولة إسلامية في ذلك العصر، أي الدولة العثمانية فهي وحدها التي كانت مؤهلة لقبول ضم الجزائر إلى مملكتها وبالتالي حمايتها بدعمها بالمال والعتاد والرجال عندما يقتضي الأمر ذلك.

تخوفه من الزعماء المحليين في الجزائر سواء كانوا أمراء أو شيوخ قبائل أو أعيان مدن، فقد رأى من خلال سابق تجربته معهم مدى استعداد هؤلاء الزعماء للثورة والتمرد عند أول فرصة تتاح لهم.

عدم وجود قوة إقليمية في منطقة الصراع (شمال إفريقيا) يمكن التحالف معها، أو حتى الانضمام إليها لمواجهة الخطر الإسباني فالمغرب كان يعيش في أزمات داخلية، وتونس رغم كونها كانت تعيش استقرارا نسبيًا في السلطة إلّا أن سلطانها كان قد بلغ من الضعف ما جعله عاجزًا عن فرض سلطانه على ما تحت يده من البلاد، فضلًا على أن يكون قادرًا على حماية الجزائر فقد احتل الإسبان بجاية، وعنابة ودلس ومدينة الجزائر وهي كلها كانت مُدنًا تابعة إداريًا وسياسيًا للدولة الحفصية، ومع ذلك لم يتخذ السلطان الحفصي أي خطوة للدفاع عنها وطرد الإسبان منها.

أصبحت الجزائر بذلك إحدى الولايات الساحلية للإمبراطورية العثمانية كما أصبح لبايلرباي الجزائر بمقتضى هذا التعيين حق التصرف المطلق في الجزائر، ودخلت بذلك تحت نظام الحكم العثماني هذا النظام السياسي الذي ارتبط فعليًا بالسياسة العثمانية وسلطة الحاكم العثماني في الباب العالي وتمثيله في الجزائر بالحاكم العثماني الملقب في أول الأمر بالبايلرباي، وقد عرف نظام الحكم في الجزائر عدة تطورات سياسية[1]

[1]– عبد البارئ محمد الطاهر: دولة الخلافة العثمانية قراءة في نشأتها وعوامل سقوطها، زرقاء اليمامة للنشر والتوزيع، الفيوم، مصر، د.ت، ص119.

حقق انضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية أهدافًا سياسية وعسكرية كثيرة أمها تأمين حدود مصر الغربية وتوسيع ممتلكات الدولة العثمانية من الجزائر ولاية ذات وضع خا، فعرفت بناء على ذلك بنيابة الجزائر ذلك لأن طبيعة موقعها وظروفها حولتها إلى قاعدة للوجود العثماني في غرب البحر المتوسط، فصارت تبعًا لذلك مسؤولة عن إدارة الحكم في طرابلس الغرب في المرحلة الأولى من الوجود العثماني في شمال إفريقيا كما أوكلت إليها مهمة إلهاء الإسبان في المشاركة في حروب أوروبا ضد الدولة العثمانية في المجر والنمسا، وذلك بالتصدي للعدوان الإسباني على سواحل شمال إفريقيا وتأمين عمليات إنقاذ المسلمين في الأندلس.[1]

كان من أثر ذلك أيضًا أن سادت موجة عامة من الرعب في أوروبا خصوصًا في إسبانيا عند إعلان انضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية لأن هذا الانضمام كان يعني بالنسبة لها وصول الخطر العثماني ليس لتهديد قواعدها العسكرية المتناثرة في شمال إفريقيا فحسب بل يتعدى ذلك إلى تهديد وجودها في الأندلس التي مازال هاجس إعادة فتحها من طرف الأتراك العثمانيين يلوح لهم في كل حملة يقوم بها الغزاة، بل وتأكد هذا الرعب حينما عزم السلطان سليمان القانوني " على فتح روما، وبعد استيلائه على مملكة نابولي فأرسل لأجل ذلك الأسطول العثماني بقيادة خير الدين بربروس لاحتلال أولونيا الواقعة على ساحل البحر الأدرياتيكي وذلك سنة 1537م.[2]

خلف خير الدين في ولاية الجزائر حسن آغا عام 1534م الذي تمكن من التصدي لغزوة إسبانيا وفي عهد خلفائه تمكن أحدهم وهو إبن خيرالدين من تحصين البلاد وضم تلمسان ومستغانم ومواجهة الإسبان في وهران، كما قد تمكن صالح رايس من طرد الإسبان من بجاية ثم طرابلس (1555_1556م) وصار أسطول الجزائر قويًا وموهوبًا في البحر المتوسط[3]

---

[1]– جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619_1830م دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010م ص21.

[2]– محمد دراج: الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس (1512_1543م) تصدير: ناصر الدين سعيدوني، ط1، الأصالة للنشر والتوزيع 1433,2012م، ص236.

[3]– أحمد زكريا الشلق: العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة (1516_1916)،ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 131.

لكن التحول الذي حدث في طبيعة العلاقات العثمانية، الأوروبية في نهاية القرن 16م واختلال موازين القوي لصالح الأوروبيين كانت وراء ازدياد الضعف العثماني ولاسيما إثر معاهدتي كارلوفيتيز في 1699(carlovitz) مع النمسا، البندقية وبولونيا ومعاهدة إسطنبول1670م مع روسيا والتي بموجبها تخلى فيها العثمانيون عن بعض أقاليمهم، وقد نتج عن هذا التطور أن ضعف الروابط بين نيابة الجزائر والسلطة العثمانية حتى أصبحت شبع جمهورية عسكرية، ومما زاد في استقلالية الجزائر وحكامها عن الدولة العثمانية، أن أصبح الدايات يعتبرون أنفسهم كخلفاء للباب العالي فقط بعد أن كانوا تابعين له استطاعت إعادة النظام والأمن للبلاد وبسط السيطرة على عدة مناطق واسعة وصلت إلى الواحات الجنوبية في عهد صالح رايس.[1]

نتائج تأسيس إيالة الجزائر:

حقق انضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية أهداف من بينها:

_ جعلت الدولة العثمانية من الجزائر ولاية ذات وضع خاص، فعرفت بناء على ذلك بنيابة الجزائر ذلك لأن طبيعة موقعها وظروفها حولتها إلى قاعدة للوجود العثماني في غرب البحر المتوسط[2] فصارت تبعا لذلك مسؤولة عن إدارة شؤون الحكم في طرابلس الغرب في المرحلة الأولى من الوجود العثماني في شمال إفريقيا، كما أوكلت إليها مهمة إلهاء الإسبان عن المشاركة في حروب أوروبا ضد الدولة العثمانية في المجر والنمسا[3] وذلك بالتصدي للعدوان الإسباني على سواحل شمال إفريقيا، وتأمين عمليات إنقاذ المسلمين في الأندلس.

_ كما كان من أثر ذلك أن سادت موجة عامة من الرعب في أوروبا خصوصا في إسبانيا عند إعلان انضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية، لأن هذا الانضمام كان يعني بالنسبة لها وصول

[1]– عثمان عكاك: موجز التاريخ العام للجزائر من العصر الحجري إلى الاحتلال الفرنسي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003م، ص304.

[2]– سميح إلتر: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمد علي عامر، بيروت، 1989، ص73.

[3]– ابن غلبون أبو عبد الله محمد بم خليل الطرابلسي: التذكار فيمن ملك طرابلس وماكان بها من أخبار، تحقيق أيمن البحيري، بيروت، 1989، ص100.

الخطر العثماني فأرسل لأجل ذلك الأسطول العثماني بقيادة خير الدين بربروس لإحتلال الونيا الواقعة على ساحل البحر الأدرياتيكي وذلك سنة 1937م[1]

_ ومنح خير الدين بعد لقائه بالصدر الأعظم إبراهيم باشا في حلب لقب بيكلر بك وهو أرفع المناصب السياسية في الدولة العثمانية والذي كان بمثابة نائب السلطان على تلك المناطق لقد كان هذا المنصب يجر له مسؤوليات إدارية واسعة، وتجعل منه قائدًا عامًا للجيش وممثلًا للسلطان في إقليمه.[2]

_ إن الأحداث التي كانت تعيشها هذه المنطقة الحساسة من غرب المتوسط تتطلب شخصية قوية ذات صلاحيات كبيرة تمكنه من إصدار القرارات الحاسمة والعاجلة في مجال الصراع المسلح مع اسبانيا، وقد تفهمت الدولة العثمانية هذه الظروف، وتعاملت معها بمرونة كبيرة كما هي سياستها مع جميع الإيالات التابعة لها في ذلك العصر[3]، ولا خلاف في أن انضمام الجزائر إلى ممتلكات الدولة العثمانية يمثل بداية مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر المعاصر، فهو سوف يشهد ميلاد دولة جزائرية جديدة ممتدة تقريبا على نفس الحدود الجغرافية التي تمتد عليها الآن كما سوف تشهد هذه المرحلة بروز الشخصية السياسية المتميزة للجزائر نتيجة لطبيعة الموقع الجغرافي والدور السياسي والعسكري.

_ ومن جهة أخرى أدى بروز الجزائر على ساحة الأحداث الدولية في ذلك العصر إلى جعل شارلكان يتخبط في سياسته الولية بين الاستمرار في تثبيت وجوده في أوروبا وتصديه لحروب البروتستانت وفرنسا وبين التفرغ الكامل لمسألة الجزائر التي تؤرقه بغارات بحارتها على السواحل الأوروبية المطلة على البحر المتوسط.[4]

---

[1]– يحي بوعزيز: من تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، الجزائر، 1984، ص45.

[2]– أحمد التوفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492_1792)، الجزائر 1984، ص45.

[3]– بيقولا إيفانوق: الفتح العثماني للأقطار العربية،(1516_1574)، ترجمة يوسف عطاالله، بيروت،1988، ص109.

[4]– محمد خيري فارس.

الفصل الثاني

ام الحكم العثماني في الجزائر من الناحية الاقتصادية

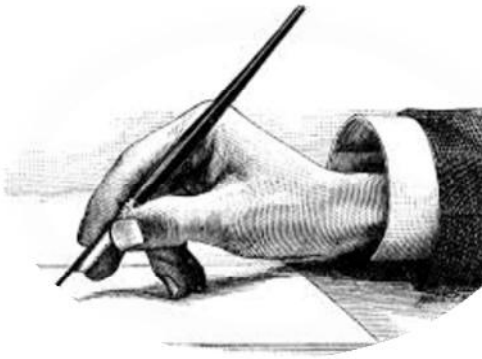

الفصل الثاني: نظام الحكم العثماني في الجزائر من الناحية الاقتصادية

أولا: الزراعة

كان سكان الجبال والأرياف يمتازون الأغلبية الساحقة في مجتمع الجزائر العثمانية حيث تراوحت نسبهم بين 90 و95% حسب تقديرات بعض المؤرخين وهو ما يعطي انطباع بأن النشاط الزراعي هو السائد على الاقتصاد الإيالة على الرغم من أن السلطة العثمانية لم يكن لها عناية كبيرة بالشأن الزراعي[1] إلا أنه رغم ذلك استحواذ عناصر من الإدارة التركية وأتباعها من الجزائريين لاسيما القبائل المخزنية على أجود الأراضي الزراعية خصوصا المنتجة للحبوب خاصة في عهد الدايات الأوائل (1671_1724)[2] .

أما الإنتاج الزراعي فقد تميزت كل منطقة حسب طبيعتها في إنتاج أنواع معينة من المحاصيل ويعد القمح من أهم المحاصيل في الإيالة حيث كان يزرع القمح الصلب فقط ويزرع منه كميات تكفي للتصدير وقد كان صاحب معامل بريطاني مقيم في وهران يرسل عبر مينائها كميات تتروح بين 7آلاف و8آلاف طن من القمح كل سنة[3].

وكانت مناطق اغريس ووهران وقسنطينة قد عرفت إنتاجًا كبيرًا للحبوب[4] وعرفت زراعة الأرز بالأراضي المروية بسهول الشلف ومينا[5]، أما صالح باي بايلك الشرق الذي عرف عهده بالازدهار فقد قام بزراعة الزيتون وحاول إدخال زراعة الأرز وقام ببناء الطواحين المائية[6].

---

[1]– محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دون تاريخ ص59.

[2]– ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية، دون طبعة، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986، ص32.

[3]– وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر: تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص143_144.

[4]– ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني(1830_1972)،ط3،دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع،2012 ص35.

[5]– ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق، ص32.

[6] - ERNEST MERCIER : histoire de Constantine. JMARLE et F.BIRON imprimeurs editeurs, Constantine 1903,p297 .

مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية المجلد1،العدد1،63_83' جوان 2017.

ونظرا لغلبة الحيازة الجماعية للأراضي فقد كانت القاعدة من الإنتاج لإشباع حاجيات أفراد العائلة أما الهدف التجاري فهو مرتبط بتحقيق فائض قصد الحصول على منتجات صناعية وزراعية أخرى ليست متوفرة لهم بالإضافة إلى توفير قيمة الضريبة النقدية المفروضة عليهم.[1]

والشرق الجزائري عموما يعد من المناطق الهامة لإنتاج القمح الصلب ذي المردودية العالية من حيث كمية الدقيق[2] وتعتبر المنطقة الواقعة بين سطيف وقالمة أهم المناطق إنتاجا للحبوب في حين تركزت زراعة الخضر والفواكه في المناطق الجبلية والسهول القريبة من المدن، كم عرفت أيضا بإنتاجها لزيت الزيتون والتين[3] وبذلك صارت الفحوص المحيطة بالمدن تؤمن حاجيات المعيشة اليومية لسكان المدن وأصبحت مع الوقت ضمن أملاك الأتراك والكراغلة وبعض الأثرياء الحاضرين كحمدان خوجة وقد إعتمدو هؤلاء على نظام الخماسة بشكل كبير لخدمة أراضيهم وإستعانوا كذلك بالعبيد والأسرى، أما زراعة الأشجار المثمرة فقط عرفت إنتشارا في مناطق القبائل ذات الطبيعة الجبلية كم انتشرت البساتين بفحوص المدن الكبرى مثل قسنطينة وعنابة ووهران وتلمسان والبليدة والمدية غير أن مردود فحوص المدينة الجزائر كان الأوفر إنتاجا لكثرة بساتينها التي بلغت 20000 بستان ومزرعة[4]، حيث كانت الخضر تأتي يوميا إلى المدينة من مناطق إنتاجها بالضواحي ومن البساتين المتواجدة في أحياء المدينة لاسيما الآبيار، مراد رايس، بئر خادم والحامة[5] وقد أشار هايدو من خلال زيارته إلى خارج المدينة الجزائر إلى ذلك حيث قال: هناك العديد الذي لا يحصى من الحدائق وبساتين الكروم المملوءة بشجر

[1]– صالح عباد: الجزائر خلال العهد التركي، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005 ص335.

[2]– محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص59.

[3]– صالح عباد: المرجع السابق، ص 335.

[4]– ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي: المرجع السابق، ص32.

[5]– عبد القادر علي حليمي: مدينة الجزائر، نشأتها وتطورها. قبل 1830،ط1 المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر 1972، ص296.

البرتقال وأشجار الزيتون والأزهار من كل نوع[1] كما كانت الدور في مدينة الجزائر تضم حدائق، أما البيوت الواقعة في ضواحيها فبكل منها سياج يحيط بمنبع أو بئر لدى المزروعات.[2]

أما عن المحاصيل الصناعية، فقط تركزت زراعة التبغ في الجزائر وعنابة[3] وقد كانت تزرع منه مساحات واسعة ويعتبر ما يزرع في الجزائر من أجود الأنواع في العالم حيث يتم تصديره إلى تونس وبعض البلدان المجاورة.[4]

ويشار إلى أن الأندلسيين قد ادخلوا عليه زراعات كزراعة القطن التي تركزت في منطقة مستغانم والقزازة (إنتاج الحرير) في القليعة وشرشال، كما أدخلوا العناب التي عرفت به منطقة عنابة[5] غير أن تأثير الأندلسيين في مجال الزراعة إقتصر على المناطق التلية الي إستقروا بها ولم يشمل باقي المناطق الداخلية[6] كما عرف الجزائريون زراعة الكتان ويعد كذلك من النوع الرفيع حتى أنه كان يرسل ضمن الهدايا للباب العالي[7]

يمارس الزراعة أحيانا بعض من القبائل الصحراوية التي تستأمن من الباي وبعد تقديمها هدية معتبرة يسمح لهم بدوره بالإستقرار مؤقتا في مناطق التل كما هو الحال بالشلف مثلًا، لأجل أن يقوموا بزراعة الحبوب وكانوا يجلبون معهم كميات من المنسوجات الزرابي، الحايك وكذلك العبيد المجلوبين من بلاد السودان.[8]

---

[1]– وليام سبنسر: المرجع السابق، ص136.

[2]– عبد القادر علي حليمي: المرجع السابق، ص297.

[3]– صالح عباد: مرجع سابق ص335.

[4]– محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 60.

[5]– صالح عباد: المرجع السابق، ص 335.

[6]– أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني1519_1830، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الجزائر 2006/2005، ص218.

[7] . WALSIM ESTERHAZYM de la domination turque dans l'ancienne regena d'alger, libraire de charles gosselin paris 1840 P252_253 .

[8]– المرجع نفسه.

ملكية الأراضي:

تنقسم ملكية الأراضي في الجزائر إلى أنواع عديدة وهي الملكية الخاصة، وملكية الدولة أو البايلك وملكية الأوقاف وملكية العرش.

أ_ الملكية الخاصة (الملك):

تشهد أراضي الملك نمط عيش واستغلال زراعي أكثر منه رعوي يقوم على طرق الزراعة والعلاقات الأسرية المتبادلة بينهم يهدف إلى تنظيم المجتمع والحفاظ على الملكية حيث تنقسم أراضي الملك من حيث الإستغلال إلى قطاعين القطاع الأول: يشمل الأحواش الموجودة بمتيجة والتي ترجع إلى الأسر العريقة لمدينة الجزائر بوقندورة، بوهراوة، حمدان، خوجه....إلخ، أما القطاع الثاني من أراضي الملوك فتتمثل في قطع الأراضي ذات المساحة الصغيرة الموزعة في شتى المجالات وتستغل هذه الأراضي في إنتاج الحبوب بالإضافة إلى البساتين الواقعة بنواحي المدن[1]

ب_ أرض الجماعة (العرش):

هي الملكية المتاحه التي يستغلها كافة أفراد القبيلة كل حسب طاقته[2] والمعروف بالسبيقية في الناحية الوهرانية وبالعرش في الجهات الوسطى والشرقية، إذا كانت هذه الأراضي تقوم بدفع الضرائب وتقوم السلطة العثمانية بمنحها للقبائل التي تتحمل إيجارها أو تمنحها لفائدة قبائل المخزن أو موظفي البايلك[3] وتنقسم ملكية الدولة إلى أربعة أقسام: القسم الأول: المعروف ببلاد البايلك التي تستغل في الأحواش ويشرف عليهم وكيل يعينه الخوجة الخيل أو آغا العرب، والقسم الذي يطلق عليه بلاد المخزن حيث تمنحها لها الأراضي مقابل خدمات عسكرية وفي حالة عدم إستجابة قبائل المخزن لهذه الشروط ترجع هذه الأراضي إلى حق الدول، أما القسم

[1]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني(1791_183)،طبعة خاصة ص202.

[2]– صالح فركوس: تاريخ الجزائر من قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال، دار العلوم. الجزائر 2005 ص166.

[3]– توفيق دحماني: الضرائب في الجزائر (1792_1865)دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عمار بن خروف جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2007_2008 ص 173.

الثالث وهو قسم يسمى العزل يتكون من قبائل الرعية التي تمنحها الدولة لها مقابل دفع حق الكراء أو القيام بخدمات معينة للدولة مثل حراسه قطعان مواشي البايلك وتربية الخيول والبغال وجمع الحطب والعسل والزبدة .....إلخ.[1]

القسم الآخر هو قسم أراضي البايلك تمنح لكبار المواطنين، المرابطين شيوخ القبائل أو الفرق والأعيان نظرًا لحاجة الأوجاق لخدماتهم ومن أهم هذه الأحواش نذكر: حوش باي وهران، باي التيطري، وباي قسنطينة، ويحيى آغا، وبوقندورة، وبن زعمون، وسيدي مبارك.[2]

وبما أن أرض العرش ذات طابع عمومي أي أنها ملك جماعة أو فرقة أو قبيلة وليس للأسرة سوى حق انتفاع وهذا ما جعل الأراضي المشاعة لا تخضع لعمليات البيع أو الشراء أو الوراثة حيث أقرت أحكام الشريعة الإسلامية من حرمان المرأه من الميراث في حدود مجال إستغلال الأراضي[3] فكل أسرة على حسب العادات والتقاليد وفي حالة تدخل الأسرة في إستغلال الأراضي يفرض توسيع رقعتها فهنا تبدأ منازعات بين القبائل والأسر مثل قبيلة قرفة التي تنازعت مع قبيلة الزتاتية المجاورة لها، ولهذا تم تجديد مجال الأرض والأعراش مثل قبيله نمامشة وخماستة وحركاتة هذه الأعراش ظلت تحافظ على نظام الملكية الجماعية المشاعة للأراضي.[4]

ج_ ملكية الدولة أو البايلك:

تعود هذه الأراضي إلى بيت المال باعتباره أساس للبايلك وعصي حيوي تساند إليه حاجاتها وتعود كذلك إلى الوريث الذي يحفظ حق الدولة، حسب الشريعة الإسلامية كانت هذه الأراضي في الأصل تعود إلى الملكيات الأسرية والإمارات ولكن الأوجاق حولها إلى ملكية

[1]– ناصر الدين السعيدوني: الحياة الريفية ، المرجع السابق، ص211.

[2]–. فلة القشلعي: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771/_1837م)، رسالة ماجيستير غير منشورة، في التاريخ الحديث، إشراف ناصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر، 1989_1990، ص105.

[3]– فلة القشلعي ، المرجع نفسه، ص105.

[4]. فلة القشلعي ، المرجع نفسه، ص105.

الدولة ومنحها إلى قبائل المخزن أو منحها لكبار زعماء القبائل حيث تم استغلال مساحات واسعة من الأراضي وضمها للبايلك أيضا حوالي30ألف إلى 40 ألف هكتار في سهل متيجة[1]

د_ أراضي الوقف:

وهي الأراضي التي حبست للإنفاق على الإعمال الخيرية أو المؤسسات الخيرية[2] ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف الأحباس الخيرية التي تعود فوائدها إلى عامة المسلمين أو الأحباس الأهلية التي تقتصر على أفراد عائلة المحبس أو أحفاده وأراضي الأموات.

1_ الحبس الأهالي: حيث يقوم الواقف بحبس الأراضي بعد موته ولا ترجع مداخيل الأراضي الحبسية إلى المؤسسات الخيرية الدينية التي أسس لأجلها إلا بعد موت الواقف ولقد شهدت الجزائر أواخر العهد العثماني نسبة كبيرة من الاحباس، خاصة في المدينة الجزائر والبليدة والقليعة وشرشال، التي تضم أغلب الأراضي الزراعية بالفحوص[3]

2- الحبس العام أو الخيري: متمثلة في أراضي الوقف المخصصة للأعمال الخيرية تبعا لما يقرره المذهب المالكي، ومن أهم الأعمال الخيرية صيانة المباني العامة، والدينية، حيث تلحق أراضي الأحباس بالمؤسسات الخيرية والدينية الموجودة بمدينة الجزائر وما جاورها ومن أهم المؤسسات نذكر مؤسسة الحرمين الشريفين والمساجد الملكية والجامع الأعظم والمساجد الحنفية التابعة لمؤسسة سبل خيرات[4]

3_ أراضي الموات: وهي الأراضي التي تركت بدون استغلال أو الأراضي الغير صالحة للفلاحة ورغم الإمكانيات لإمتلاكها أو لإنتفاعها إلا أن الأهالي لم يقبلوا على استغلالها لاسيما في أواخر العهد العثماني حيث تحول الكثير من أفراد القبائل من ممارسة فلاحية إلى إمتهان الرعي[5]

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، دون تاريخ ، دون نشر، ص 84.

[2]- المرجع نفسه، ص88.

[3]- ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 112.

[4]- المرجع نفسه، ص 112.

[5]- المرجع نفسه، ص 112.

المحاصيل الزراعية:

أما من حيث الإنتاج الفلاحي بالايالة الجزائرية فقد اختصرت كل منطقه بإنتاج نوع من المحاصيل حسب ظروفها الطبيعية والمناخية في نواحي غريس ووهران ومجانة وقسنطينة اشتهرت بإنتاج الحبوب التي كانت تمثل محصولا رئيسيا معدل الاستهلاك الداخلي والتصدير الخارجي، ولذا عمل البايلك جاهزا للاستيلاء على الأراضي المنتجة للحبوب حيث أصبحت أملاك الدولة بنواحي مدينة قسنطينة ووهران تغطي حوالي أربعة وثمانين ألف هكتار عشية الاحتلال بينما ارتبطت زراعة الأشجار المثمرة بالمناطق الجبلية بالقبائل وطرارة والمدية وإزدهته البساتين بأراضي الفحوص المحيطة بالمدن الرئيسية كوهران ومعسكر وتلمسان والمدية وإن كانت فحوص مدينة الجزائر أكبرها مساحة. ولارتباط إنتاج هذه الفحوص في الحاجات المعيشية لسكان المدن من خضر وفواكه ضرورية أصبحت بمرور الزمن أراضيها ملكا لأفراد الطائفة التركية وجماعة الكراغلة والحضر.

ورغم تنوع هذه المحاصيل فإن الفلاحة الجزائرية في أواخر الفترة التركية كانت تعاني عده مشاكل وصعوبات عاقت تطورها وازدهارها وتعود هذه الصعوبات إلى الأساليب العتيقة المتبعة والآلات البدائية المستعملة في خدمة الأرض[1]

تقنيات وأساليب ووسائل الزراعة:

كانت الوسائل المستعملة في الفلاحة وأساليب العمل عتيقة وبدائية

المحراث الخشبي: مكون من قطعتين قصيرتين، مجتمعتين مزودتين بسكة حديدية في طرف الأسفل، تماثل الأرض دون التعمق في التربة، ويربط في عنق الحيوان سواء كان حمارًا أو فرسًا،و يضاف إلى المحراث الخشبي استعمال المنجل البسيط الذي يكمن دوره في قلع السنابل من جذورها، كما كانت هناك طرق أخرى قام بها الفلاح وهي طريقه حرق الأعشاب لكي تصبح رمادا وفضلات الحيوانات لإخصاب التربة[2]

[1]– ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص31_32.

[2]– ناصر الدين سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني،ط2،دار البصائر، الجزائر،2013، ص172_173.

- إلى جانب الفرشاة البسيطة يكمن دورها في جمع بقايا الزرع بعد الحصاد، كانت هناك مخابئ تحت الأرض للاحتفاظ بالحبوب من فصل إلى آخر، وعدم تعرضها للبرودة أو الحرارة، أما عن الإنتاج فكانت الأرض على شكل دورية ثنائية لإراحة الأرض، أي سنة يزرع فيه الحبوب، القمح، والشعير وسنه يترك للبور وهذا لقلة الوسائل ولانعدام الأسمدة، وكانت كل قبيلة أو قرية تتولى الحراثة وتتعاون فيما بينها ويكون الحصاد الجماعي، يشترك فيه جميع الأهالي[1]

_ وبعد الانتهاء من الإحصاء تحفظ أكوام التين في أكواخ على شكل دائري تغطيها حجارة أو نوع من العشب يسمى الديس، وتترك هذه الأكوام للمواشي أما الحبوب فتخزن في المطامير، أما الأساليب تحسين الزراعة نذكر الري الذي يستعمل في مزارع الأشجار، كما تمت تهيئة منحدر على طول أعلى الجبال، سمح للسكان باستغلال هذه المياه.

_ ومن بين الدايات الذين ساهموا في تطعيم النباتات هو الداي عمر باشا عام 1816م، هذا الإجراء لم يدم طويلا ولم يكتمل نظرا لوفاة الداي يحيى أغا الذي كان يبدي إهتماما كبيرا بتطوير التقنيات الزراعية[2]

_ ومن هنا يمكن القول أن أساليب وتقنيات الزراعة كانت جد بسيطة وبدائية وكانت توجد هناك نسبة كبيرة من الأراضي الخصبة، الصالحة للزراعة لكنها غير مستثمرة ويرجع السبب إلى عدم تعميم أساليب الري والسدود مثل التي كانت في تلمسان وندرومة، ومستغانم وقسنطينة إلى جانب إهمال المستنقعات وعدم إصلاحها، زيادة عن إقتلاع النباتات والأعشاب الضارة الأخرى المنتشرة في حقول الحبوب خاصة[3]

وضعية الفلاح ومشاكل الزراعة:

لقد عاش الفلاح الجزائري ظروف صعبه تمثلت في:

---

[1]– أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر، بداية الاحتلال، ط 2 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر، 1982، ص50.

[2]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية، المرجع السابق، ص262_265.

[3]– مبارك محمد الميلي: تاريخ الجزائر القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية ، لبنان، 1954، ص308.

_ أنه كان معرضا للحملات العسكرية ومهددًا من طرف قبائل المخزن المسلحة، كما أنه كان عرضة للأمراض والمجاعات التي كانت تجتاح البلاد بين الحين والآخر.

_ كما عملت نفس الظروف الصعبة في المناطق الجبلية الحصينة على تكوين طبقة من الفلاحين قادرة على ممارسة الزراعة وحمل السلاح عند الحاجة تحت قياده بعض الأشراف والمرابطين، فكان هذا الصمت من الفلاحين الدعامة الأساسية للمشيخات والعائلات الوراثية ببلاد القبائل الكبرى والصغرى والجبال الونشريس والاوراس ومواطن النمامشة والحنانشة.

_ كل هذه المشاكل والصعوبات دفعت بكثير من الفلاحين إلى تفضيل تربية المواشي على الاستقرار في الأرض لخدماتها، أو الالتجاء إلى الزراعة المؤقتة والرعي المتنقل لاسيما في المناطق التي انعدم فيها الأمن وأصبحت تعرف ببلاد البارود أو أرض الخلاء.[1]

_ لقد شهد الفلاح الجزائري إبان الحكم العثماني مجموعة من الآفات الطبيعية والكوارث والمجاعات والقحط والجراد والزلازل وكثرة الاضطرابات وانعدام الأمن وفقر المطالب المالية ومن هنا تدهورت المعيشية والزراعية خاصة مع أواخر القرن الثامن عشر، وهلك الكثير من السكان فتوفرت العديد من المنتجات الفلاحية والحيوانية مثل سنه 1978 التي احتكر فيها الأجانب الصوف وبيعه في عنابة بأسعار زهيدة وذلك لعدم وجود من ينسج البرانس والملابس الصوفية، ثم تتبع هذه الفترات اختفاء المواد الأولية وارتفاع أسعارها في بعض الأحيان وخاصة سنه 1794 حيث أصبح سعر القمح يزداد يوميا في أسواق مدينة الجزائر بصفه هو المنتوج الرئيسي لمعيشة السكان فأصبح سعره لا يقل عن 15 ريال بوجو وهو سعر مرتفع إذا قارناه بمستوى معيشة السكان آنذاك[2]

_ تسببت الحملات العسكرية والتي كانت تنطلق من مراكز البايلك لجمع الضرائب في إلحاق أضرار قادمة بأهالي الريف وغالبا ما تكون الفرقة العسكرية التي تجمع الضريبة مستمرة في عملها حتى ستة أشهر، فتصل كل الأرياف وتطالبها بما يجب أن تدفعه ويعاقب الممتنع من

[1]– ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي، المرجع السابق، ص33.

[2]– ناصر الدين سعيدوني والبوعبدلي: الجزائر في التاريخ، الجزائر، م، و،ك،1984، ص55.

أدائها وكانت مقسمة غالى فيلقين احدهما يجوب الهضاب العليا والتلال الجنوبية وأخرى تجوب مناطق التل الشمالية، أما بايلك التيطري يمر من مدينة الجزائر والمدية نحو البرواقية وبايلك الغرب تخرج عناصر من مازونة نحو غريس ووادي ميناء تيهرت.

_ بعد موت الداي عثمان باشا تولى مقاليد الحكم الداي باشا حسان1791_1798 والداي مصطفى باشا1798_1805 اللذان انتهجا سياسة جديدة قوامها تصدير المحاصيل الزراعية إلى خارج البلاد عن طريق شركات أوروبية والمحتكرين اليهوديين أمثال بكري وبوشناق، في الوقت الذي كانت فيه البلاد معرضة للمجاعة نتيجة القحط الذي أضر بالزراعة والمزارعين في السنوات 1788_1779_1800_1807_1816_1819 ويلاحظ أن اليهود كانوا يصدرون كميات كبيرة من الحبوب في هذه الفترة عبر ميناء وهران صدرت فيه سنة 1793م حمول قدرت ب 75000 قنطار من القمح و6000 قنطار من الشعير[1]

- وقعت مسيغية ومجاعة هائلة بأهل بلد قسنطينة ووطنها وارتفع سير الحبوب غاية فيها فبيع الصاع الواحد من البر بخمسة اريالات سكة الوقت إلى أن صار الناس يطحنون الحبوب في المطحنات داخل الدكاكين الموجودة في بيوتهم من الأماكن المختلية خفية، ويسمون تلك المجاعة بعام (قرامو) ويدل على شدة القحط وغلاء الأسعار.

تكاثر الفتن واشتداد الأهوال التي حالت بين الفلاحين وفلاحة الأرض ونتج عن عوامل هذه الأزمة قلة الحبوب في السوق وارتفاع الأسعار ارتفاعا فاحشا حتى بيع الصاع الواحد من البر ب خمسة عشر ريالًا من سكة ذلك الوقت وبيع الصاع الواحد من الشعير بسبعة ريالات ثم خفت الوطأة بعض الشيء سنه 1805م ولكن الأسعار لم تعد إلى مستواها طبيعي إلا بحلول سنه 1808م.

[1]- ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر،ج2،المؤسسة الوطنية للنشر والكتاب، الجزائر، 1988، ص 130.

_ إن العناية بالفلاحة في العصر التركي كان ضعيفا جدا ولذلك لم يكن هنالك رصيد كاف من الحبوب لمجابهة الأحداث الطارئة.[1]

_ لقد أدى الضغط المتزايد على الأرياف إلى قلة الإنتاج واهما الزراعة وإعلان العصيان وقد حدثت سلسلة من الثورات في جميع الجهات مثل: منطقة جرجرة 1804_1810_1823 وشمال قسنطينة 1804 والغرب 1809 ومناطق النمامشة والأوراس ووادي سوف 1818_1323' حيث أعلنت التيجانية العصيان سنة 1816 مما زاد في هجرة السكان والمزارعين نظرا للأوضاع المزرية[2]

الاستنتاجات:

_ إن السلطة العثمانية لم يكن لها شأن كبير في العناية لأن أهدافها كان الجهات البحرية والقرصنة وتعتمد على المواد المالية البحرية ولذلك لم تحدث تطوير في الزراعة على غرار المساحة الشاسعة والراضي الخصبة التي كانت تعد بالهكتارات.

_ كانت الإسهامات الزراعية تتمثل في الأندلسيين الذين كانوا عاملا ايجابيا في دفع العجلة الاقتصادية.

_ غلب على الاقتصاد الجزائري الطابع المعاشي لسد الحاجيات في البداية ولم يكن الهدف تجاري وتصديري.

_ عملت سياسة الاحتكار التي مارستها الإدارة العثمانية وتدخل العنصر الأجنبي (اليهود) ومنحه الامتيازات إلى إلحاق اثأر سلبية بليغة بالاقتصاد الجزائري.

_ لقد أدى انخفاض مداخيل البلاد الواردة من القطاعات الاقتصادية الأخرى، إلى أن تقوم الدولة بالرفع من قيمتها الضريبية على القطاع الفلاحي من أجل سبب خفي وهو أن هذا الإجراء يعوض لها ما فقدته من موارد ومن هنا أصبح الفلاحون يدفعون أضعاف المبالغ مما

[1]– صالح العنتري: مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح، بوتار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1394هـ،1974م ص 130.

[2]– ناصر الدين سعيدوني والشيخ مهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 56.

جعلهم يتخلون عن النشاط الزراعي وهذا ما أدى إلى انتشار الفقر في أراضي كانت من أخصب الأراضي فأصبحت جرداء ومهجورة.

_ كانت معظم الأراضي الخصبة في يد الأولية الحاكمة والأولية التابعة لها، أما باقي الناس فكانوا يقيمون في المناطق الجبلية والصحراوية والفقيرة علما أن القطاع الزراعي يعد من القطاعات التي تتطلب أيدي عاملة واسعة.

_ تعرض الفلاح للعديد من المجاعات اثر الجفاف وزحف الجراد وانتشار الأوبئة كالطاعون مما أدى إلى إهلاكه وتقلص الأراضي الزراعية.

_ تعرض البلاد للعديد من الزلازل التي تسببت في الخسائر المادية والبشرية مثل زلزال وهران 1790م ومدينة الجزائر 1818م والبليدة 1825م.

_ انتشار الأوبئة مثل الطاعون الذي جاء عن طريق البحر أي بواسطة السفن، الحجاج وغيرها التي كانت تأتي من الأماكن المصابة بالداء وتدخل إلى موانئ الجزائر[1]، زيادة على ذلك عدم منع السلطات لتنقلات والهجرات الداخلية من المدن نحو الأرياف[2]، ومن أهم هذه الأوبة وباء 1740 الذي دام ثلاث سنوات أهلك في الأسبوع الأول 1000 نسمة، في الشهر الأول ما بين 300 و400 نسمة في اليوم الواحد[3]

_ وباء 1787 وصل فيه عدد الأموات أحيانا إلى 500 جنازة كل يوم ويسمى بالوفاء الكبير، وباء عامي 1792_ أضر بجميع الجهات لاسيما وهران والجزائر العاصمة وقسنطينة وآخر

[1]– عائشه غطاس: الوضع الصحي للجزائر خلال العهد العثماني، مجلة الثقافة العدد 76، وزارة الثقافة الجزائر، يوليو_ اغسطس 1983، ص126_127.

[2]– حمدان بنعثمان خوجة: اتحاف المنصفين والأدباء، بمباحث الاحتراز عن الوباء، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر، 1968، ص118_123.

[3]– ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الاسلامي، بيروت ، لبنان 2016 ، ص561.

وباء عرفته الجزائر كان وباء 1817_ 1822 وهو يعد اكبر كارثة عرفتها البلاد[1]

_ الزلزال الذي عرفته الجزائر خلال العهد العثماني مثل زلزال 1716 م أسفر على وفاة مالا يقل عن 2000 نسمة، ثم تكررت الزلازل لمدينة مليانة وعنابة والجزائر 1723 م _ 1724م و1735 في شرشال.

_ زلزال 1755م شمل حوض الغربي للبحر المتوسط، زلزال خرب مدينة البليدة، زلزال 1790 م حدث بوهران أدى إلى هلاك 5000 نسمة وزلزال 1825م ضرب مدينة البليدة ومات فيه خلق كثير.[2]

_ انتشار الفيضانات والحرائق التي اعتبرت من أهم الآفات والكوارث التي أضرت بالجزائر ومن بينها فيضانات.

1727_1731_1733_1734_1736_1740_1753_1755_1757_1791_1812_ 1816م ومن نتائج هذه الفيضانات تضرر الحياة الاقتصادية وتفشي الأمراض القاتلة وإتلاف المحاصيل الزراعية وتدمير المباني وتناقص عدد السكان[3]

___ انتشار الجراد والجفاف والمجاعات التي أدت إلى استيراد الحبوب من مونئ البحر المتوسط والبحر الأسود لتغطية إستهلاك المدينة[4]

_ انعدام الصيدليات إذ لم يذكر سوى صيدلية واحدة لمدينة الجزائر وكانت تحتوي على مجموعة من العقاقير والتوابل يشرف عليها باش جراح، أما المستشفيات فكانت منعدمة ،حيث حلت محلها الزوايا التي تحوي العديد من المنشآت الصحية وتوفير العلاج لهم كملجأ زاما.[5]

---

[1]– احمد الشريف الزهار: مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار، نقيب اشراف الجزائر، عالم المعرفة، للنشر وتوزيع ،الجزائر، 2010، ص78.

[2]– محمد بن جبور: الوضع الصحي بالجزائر في أواخر العهد العثماني، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد7، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2013، ص66.

[3]– محمد جبور: مرجع سابق، ص67.

[4]– ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص565.

[5]– مصطفى خياطي: الطب والأطباء في الجزار العثمانية، منشورات ANEP[د.م].2013، ص 72.

_ عدم اهتمام الحكام بأمور الصحة وعدم اتخاذهم لأي إجراء وقائي ضد الأمراض، كما أنهم لم يلجئوا إلى نظام الكرنتينة.[1]

– هذا حسب ما ذهب إليه حمدان الذي عاب على المسلمين عدم استعمالهم الحجر الصحي: وأماما رأيت في احتزاز المسلمين ليس من قواعد الكرنتينة في شيء إن أكثر أتباعهم يمشون في الأسواق ولا يمكن إحتزازهم عن ملامسة الناس.... وأما دخولهم الحمام وجلوسهم في دكاكين الحلاقين فوق ما يجلس عليه عامة الناس فانه بعيد عن قواعد الكرنتينة.... ولذا ربما يقع لبعضهم موت أو مرض[2]

_ تميز الاقتصاد بالركود والانكماش وخاصة مع نهاية القرن 17 م وبداية القرن 18 م كما أن الحكام لم يولوا أي اهتمام للأخطار التي تواجه الطبقة المنتجة (الفلاحين) واعتبروها أمراض طبيعية سرعان ما يتم اختفائها فلم يتخذوا أي إجراءات لمكافحة هذه الأمراض.

_ إن عدم التوزيع العادل للأراضي الزراعية بين أفراد المجتمع وكذا عدم تطوير وسائل الإنتاج وتعميمها قد قلل من قدرات الجزائر الزراعية وكان المتضرر الأول من هذا النظام هوالفلاح البسيط أو الخماس، والجدير للملاحظة أن العثمانيين عملوا جاهدين على الاحتفاظ بالأوضاع السائدة، فابقوا في غالب الأحيان ملاك الأراضي، وأقروا الشعائر المتعاملة معهم على الأراضي التي إستحوذوا عليها بغية الحصول على تأييد شيوخ القبائل ومساندة رؤساء زواياهم، لم يهتموا بصفة خاصة إلا بما تذره الأرض من إنتاج وما توفره من جبايات إثر تزايد الضغط الأوروبي على الساحل وانفتاح البلاد على التجارة الأوروبية.

إن جوهر الاستقلال للفلاح كان على أساس الضريبة لهذه أصبحت الأراضي الزراعية في العهد العثماني تتصف بمظاهر الصراع الخفي والاحتكاك المستمر بين أسلوبين من الإنتاج ونمطين من المعيشة مختلفين احدهما يرتكز على الارتباط بالأرض وحيازتها والأخر يمتهن

[1]– ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 560.

[2]– حمدان بن عثمان خوجة: إتحاف المنصفين، المرجع السابق، ص141_142.

الرعي، وهكذا لم يبق من الأقاليم المحتفظة بطبيعة الزراعة والمتمسكة بتقاليدها الفلاحة سوى فحوص المدن الكبرى وبلاد القبائل، وشمال قسنطينة والتيطري وسهل متيجة.

_ الخماس لا يستطيع بأي حق يؤهله لامتلاك الأرض ولا وسائل العمل فيها وان كانت بدائية تقليدية فإن لم يحصل على خمس اللإنتاج فإنه يحصل على مساعده ظرفية لإعالة نفسه وأسرته.

_ استغلال الفلاحين لملئ مخازن الداي وأعوانه لجمع المحاصيل ولو بالقوة.

_ انتشار المستنقعات مثل متيجة مما أدى إلى تدهور صحة الفلاحين ولجوئهم إلى حمل السلاح منذ البايلك وتحالفهم مع رؤساء وشيوخ الطرق الصوفية والمرابطين.

_ الزراعة في العهد العثماني تميزت في مراحلها الأولى بالاكتفاء الذاتي رغم استعمال الفلاح لوسائل قديمة وتقليدية فمكان الإنتاج يحقق نوعا ما فائض، فكان يصدر لكن في القرن 19 م كان لا يتعدى تلبية حاجيات الأهالي وكان الهدف منه امداد البايلك ببعض المحاصيل وهذا ما نتج عنه مشاكل أعاقت نمو الإنتاج وخلقت حلقه فارغة بين الفلاح وأرضه.

_ كان لنشاط المهاجرين الأندلسيين دورا كبيرا في ازدهار وتطور نشاط الزراعي حيث يعود له من فضله في استصلاح الأراضي كما ادخلوا أساليب جديدة على تقنيات الري حيث مدوا القنوات وأقاموا العيون والحنايا وحفروا الآبار والسواقي كما قاموا بتجفيف المستنقعات وإدخال محاصيل جديدة.[1]

_ الاحتكارية الأوروبية مثل الشركة الفرنسية المعروفة بالشركة الإفريقية وبيت باري وقد دعت الحاجة الاقتصادية غالى انتهاك أسلوب الاحتكار ومحاوله خلق زراعة موجهة من طرف البايلك، بعد أن تضاءان مداخيل الجهاد البحري واقبل موظفو الدولة على استهلاك السلع والبضائع الأوروبية، ولهذا الغرض أنشأت مطامير البايلك في مراكز الحاميات وأقيمت المطاحن الهوائية والمائية بالقرب من المدن، وخصص جزء من تحصينات مرسى مدينة الجزائر لحفظ

[1]– ناصر الدين سعيدون: ولايات المغرب العثماني (الجزائر، تونس ،المغرب) ط2، دار البصائر، الجزائر،2013، ص89.

فائض المواد الأولية كالزيت والزبدة والحبوب، فخصصت ما بين 8 و10 مخازن لحفظ الحنطة سعتها الإجمالية من 160 غالى 200 ألف قيسة.

وقد أدت هذه السياسة الرامية إلى إحتكار الإنتاج وتسخير الفلاحين إلى اضطراب في الإنتاج والإنخفاض في أسعار المحاصيل الأساسة في الحبوب التي كان يشتريها البايلك من الفلاحين 8.80 قروش للصاع ويعيد بيعها للمحتكرين الأجانب بسعر26,30 قرشا عام 1808، ونضج عنها في فترات الجفاف.[1]

[1]– ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، دون طبعة، ص56.

ثانيا: الصناعة

إن النشاط الصناعي قد ظل متواضعا بالايالة الجزائرية لا يتعدى الصناعات المحلية اليدوية وبعض الصناعات المعدنية التحويلية البسيطة.

فالصناعات المحلية التي استعملت تقاليدها من الماضي الصحيح تعتمد في نشاطها على توفير احتياجات السواق المدن والأرياف من المصنوعات اليدوية مثل صناعة الأغطية الصوفية والخر... الحمراء بتلمسان والبرانس والزرابي والحصر بالأطلس الصحراوي والفخار بندروما والأحذية والزرابي بقلعة بني راشد والأدوات الجلدية والأقمشة بمازونة، ومهن الحدادة وصناعة الأسلحة والفضة بمناطق جرجرة ومعالجة الأصواف والجلود وصنع السروج والجواهر بقسنطينة، وصناعة الحلي والأحذية والشواشي بمدينة الجزائر.

ويرجع الفضل في المحافظة على هذه الصناعات ألمحليه المختلفة إلى بعض الأسر من الحضر الأندلسيين واليهود التي توارث الصناعات وحافظت عليها من الإندثار.

فالطائفة اليهودية اختصت بمعالجة وتصنيع الجواهر الثمينة والأحجار الكريمة في مدينة تلمسان والجزائر وقسنطينة، تشجعها في ذلك الأرباح الوفيرة التي تصل فوائدها كما هو الحال بقسنطينة إلى 30% أو 50% من الجواهر المصنوعة.

وعكس هذا النشاط أو الحيوية التي عرفتها الصناعات المحلية اليدوية فإن الصناعة المعدنية أو الثقيلة لم تشهد تطور ملموسا لا من حيث الكمية ولا من حيث الكيفية فإن الصناعة الأساسية مع مرور الزمن لم تتعدى استخراج الملح من سباخ وهران ومعالجة الجير المستخرج من المحاجر الواقعة قرب المدن أو بناء بعض السفن الخشبية بميناء الجزائر أو تحضير البارود وسبك المدافع بمدينة قسنطينة والجزائر.

وفي هذا المجال ذكر أحد الرحالة.

تشرف عليها الحكومة بمدينة قسنطينة قرب القصبة يعمل بها عشرون عاملا، لا تقل أهميتها الحربية عن فن تذويب الحديد الذي يقوم بخدمته الأسرى المسيحيون في باب الواد بمحاذاة أسوار مدينه الجزائر.[1]

أنواع الصناعات:

الصناعة التقليدية: وتأتي في المرتبة الثالثة بعد الفلاحة وتربية الحيوانات وهي أنواع كثيرة حسب الجهات وحسب المواد الخام التي تصنع منها، وتستقطب نسبة لا بأس منها من السكان لا تقل عن 5% ويمكن أن تقسمها إلى الحرف والصناعات التالية:

1_صناعة النسيج والصوف والشعر وصباغتها: لإنتاج البرانس والجلابيب والأغطية كالحنبل والبورابح والحايك والزرابي والعمائم والأكياس (الشكاير) والملاحف والتلاليس (الفرائر) والعمائر (جمع عمارة) والحبال والخيوط.

وتتركز صناعة الزربية في الواحات الجنوبية كغرداية وتقرت وبسكرة وبوسعادة والمسيلة وصناعه البرانس في القبائل ومنطقه الأوراس والهضاب العليا وتقوم هذه الصناعة على حرفة الطرز والزخرفة النسجية بالألوان المختلفة وتستعمر منطقة مزينة وأولاد سيدي إبراهيم بالبنيان وصناعة نسيج الحبال من الشعر، وكذلك التلاليس والجراب والخيوط[2]

2- **صناعة دباغة الجلود والأدوات الجلدية:** كالأحذية والأحزمة والمحافظ والسكاكين والأمواس والخناجر وحافظات النقود وتنتشر هذه الصناعة في كثير من جهات الشرق الجزائري التي كانت تزدهر بها صناعات تقليدية كثيرة حيث ذكر نوشي أن مدينة قسنطينة وحدها كانت تحوي33 مصنعا و75 مصنعا للسروج و167 مصنعا للأحذية وقد امتاز بذلك السيد ويليام

[1]- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي، المرجع السابق، ص 33.

[2]- يحيى بوعزيز موضوعات وقضايا من التاريخ الجزائر والعرب ج1، دار الهدى، صالون الجزائر، 2014، ص521.

شالر الذي قال عنها: وصناعة إعداد الجلود المربوقة والمصبوغة على الطريقة الغربية يتداول في هذا البلد قريبة من درجة الكمال.[1]

صناعة الأدوات الخشبية: مثل الملاعق الصغيرة والمغارف الكبيرة والقصعات والمحاراث والصناديق والخزائن والطاولات والأقفال والمناجل والخناجر والمدرات والمكانس والقادومات وغيرها وتقوم عليها صناعة النقش على الأدوات المنزلية كالصناديق والأبواب وأركان الأبواب وإطاراتها العلوية والسفلية والجانبية ومن أشهر الأشجار التي تستغل أخشابها في هذه الصناعات الخشبية، البلوط، الزان والزيتون والعرعار والصنوبر والزبوج والأرز.[2]

صناعة الفحوم من الأخشاب: لاستغلالها في صناعة الحدادة وتذويب المعادن الثمينة وتتركز هذه الصناعات في البلاد القبائلية ومن أشهر الأشجار المستعملة أشجار البلوط لقساوتها على فحم أشجار الصنوبر.[3]

صناعة الأدوات الطينية والفخارية: كالقلل والأباريق والمصابيح والصحون والقصاعي والقدور والطناجر والطواجن والكوانين والفناجين وتشتهر بهذا كله بلاد القبائل[4]

صناعة الحدادة والتلحيم والأدوات الحديدية: وينتج أصحابها السكاكين والفؤوس والأمواس والقادومات والدروع والأقفال والألجمة والشرائح الحديدية المطلوبة وتذويب الرصاص وصناعتها وكذلك النحاس وتواجدت هذه الصناعات بالشرق الجزائري وبالأوراس

وتشتهر مدينه بوسعادة بصناعة الخناجر ذات الشهرة الواسعة وتشتهر بني عباس بالبنيان بصناعة الأسلحة والبارود.

---

[1]– أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني ط1،دار الكتاب العربي، بيروت،2009، ص324

[2]– عمارة عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، ما قبل التاريخ إلى 1962،ج2دار المعرفة، الجزائر، ص189.

[3]– ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي الجزائري في الفترة 1800_1830، ش.و، ت، الجزائر، 1979، ص35.

[4]– يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 522.

الصناعة الغذائية: وتتمثل في أفران الخبز ومطاحن الدقيق وعصر الزيتون وتصبير الفواكه وكانت مدينة قسنطينة 18 فرن و22 طاحونة مائية كما كانت تنتشر في تلمسان ومدينة الجزائر.[1]

صناعة الحلي الفضية والخصبية: كالأساور والخلاخل[2] والخواتم والدح(سوار غليظ) والعقود والعمائم والتيجان والمشرفات (من نوع الأقراط) ومن أشهرها مراكزها بنويني وبنو منحلات في جبال جرجرة وبعض قرى بالأوراس وبعض الواحات الصحراوية إضافة إلى صناعة الأحجار الكريمة التي اختصت فيها الجالية اليهودية وبعض الحضر من الأندلسيين والكراغلة في مدينة تلمسان وقسنطينة والجزائر خاصة، ومن الأسباب التي شجعت على مزاولتها ما كانت توفره لهم من الأرباح وفوائد مرتفعة قدرت بنسبة 30 إلى 50% من قيمة الحلل المتنوعة، أما الحلي الخاص بنساء الأرياف والطبقات الفقيرة في المدن فهي لا تتعدى أدوات الزينة الفضية والنحاسية والعاجية وقد اشتهرت منها بالخصوص الأساور التي كانت تصنع من قرون الغنم وتباع في أسواق الأرياف.[3]

صناعة الأرحية والمعاصير: تصنع من حجر الصوان لطحن الحبوب وعصر الزيتون أما المعاصير فيعتمد بصناعته على حجر الصوان الأملس وعلى الحجار التافرة البلوزية، حتى يمكنها طحن الحبوب وهي نوعان صغيرة للمنازل تستعملها النساء لرحي الحبوب بعضلاتهن يوميا، وتركب داخل المنزل والكبيرة تستعملها لحي كمية كبيرة وتضرب بواسطة القوى المائية، وتنصب على حوافي الأنهار والأودية في بيوت خاصة ومن بين هذه القرى الأكثر استعمال أولاد سيدي إيدير، أعشابو والجعافرة وبنويعل.[4]

---

[1]– شريط عبد الل، الميلي محمد مبارك: مختصر في تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماع، مو، ك، الجزائر، 1985، ص189.

[2]– يحي بوعزيز" المرجع السابق، ص523.

[3]– ناصر الدين سعيدوني: النظام المال، المرجع السابق، ص70.

[4]– أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث دار الرائد، الجزائر.2009، ص102.

صناعة النسيج: تطورت صناعة النسيج على أيدي الأندلسيين ضمن مراكز صناعة الأقمشة القطنية والكتانية نذكر مدن مثل ندرومة مازونة، مستغانم والبليدة والجزائر وعرفت هذه الصناعة إزدهارا كبيرا خاصة في شرشال التي اشتهرت بصناعة الحرير.[1]

وعرفت صناعة الأحزمة الصوفية والحررية والمناديل والشلالات رواجا كبيرا وكانت تصدر المنتوجات الحريرية إلى الدول المشرفة والأوروبية فكانت تباع بأسعار أغلى قليلا من مثلياتها الفرنسية لأنها كانت أمتن وأجمل وألوانها جميلة ودائمة، وعلى العموم لا توجد بصناعة أوروبية تفوق منسوجات الجزائرية في مثل هذا المجال.[2]

ويرجع سبب جودة المنتوجات الجزائرية إلى نوعية المياه والصباغة التي كان يستعملها الصناع الجزائريون وقد اشتهر سكان مدينة دلس في تحضير الصباغة المستعملة في تلوين الصوف والأقمشة والسلل والأطباق والقفف المصنوعة من السعف وقد حاول المسيحيين التعرف على المواد المستعملة لكن ذلك دون جدوى.

النسيج: انتشرت بسواحل مثل مدينة مستغانم التي اشتهرت بصناعة الشاشية الأندلسية.[3]

_ قلعة بني راشد: نتيجة توفرها على الثروة الحيوانية إشتهرت بصناعة الأحذية من جلود الحيوانات[4] كما اشتهرت بصناعة الصابون والشمع الذي يستخلص من مخلفات معاصر الزيتون.[5]

-وكانت الجزائر ومدنها تنتشر عدة محلات مخصصة للخياطة والطرز وكان معظم الخياطين في مدينة الجزائر من اليهود، أما الطرّازون فكانوا من الكراغلة والعرب أما عن المجتمع الريفي فقد كان ينسج ملابسه وأفرشته وأغطيته.

---

[1]– يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 521.

[2]– أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص 33.

[3]– ناصر الدين السعيدوني: دراسات اندلسية، مظاهر التأثير الايبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، ص31.

[4]– توفيق دحماني: النظام الضريبي لبايلك الغرب في أواخر العهد العثماني، إشراف عمر بن خروف، جامعة الجزائر، 2003_2004، ص17.

[5]– محمد عليو: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في معسكر خلال القرن 18 وبداية القرن 19، ص65.

_وظلت صناعة الحرير مزدهرة لكنها في العقود يلاحظ أنها بدأت تعاني من مشاكل وما إتضح لنا هو نقش عدد الحرارين في العشرية الأخيرة 1877 _1826 ورغم كل مشاكل التي عرقلت نشاطها إلا أنها بقيت تحتل المرتبة الثانية بعد صناعة الذهب التي مارسها اليهود[1] .

صناعة السفن: شجع على هذه الصناعة نشاط البحرية الجزائرية وكانت أغلب مراسيلها تتوفر على ترسانات مجهزة لصنع السفن وتصليحها معا وكلما كانوا يسمونها ورشات، وكانت الجزائر تولي أهميه لصناعة الخشب للسفن لكنها بحاجة إلى أسطول لمواجهة الأخطار الخارجية، لهذا كانت جل معاهداتها مع الدول الأوروبية الشامالية تنص على أن يكون جزء من أتواتها من مادة الخشب.[2]

لكن صناعة السفن في العالم سرعان ما لبثت أن ضعفت لاستعمالها اليد العاملة الأجنبية من الأسرى وإشراف الفنيين الأجانب عليها، كما سبقت الإشارة إلى ذلك وزادت نسبة الواردات من المواد الأولية وعدم استغلال المواد المتوفرة في البلاد كالحديد والزنك والأخشاب[3]

صناعة الأسلحة: وتشتمل صنع البنادق وسبك المدافع وتحضير البارود التي تصنع في المدن الكبرى في قلعة بني راشد وقسنطية، كان يعمل بمصنع البارود عشرون عاملًا، وفي مدينة الجزائر مصنعان أحدهما لتحضير البارود خارج باب الواد ويعمل به آنفاً حوالي عشرين عاملاً والآخر لصنع المدافع وتشكيل القنابل وكانت توجد آنفا ورشات عديدة تصنع البنادق بمناطق بني راشد وجرجرة والحضنة ومن أهم مراكز صنع الأسلحة النارية بهذه المنطقة الجزائرية قلعة بني عباس وقلعة بني راشد، وكانت تحضر ملح البارود المستخرج من منجم القساين الواقع في بسكرة.[4]

[1]– عائشة غطاس: الحرف والحرفيين بمدينة الجزائر، 1700_1830، الجزائر .ط2012،م،و،إ،ن، ص229.

[2]– ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص66.

[3]– يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 526.

[4]– يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص526.

صناعة أدوات نسيج الحلفاء: لإنتاج الحمائر والسجادات والقفف والزنابل والأطباق والحبال والمكنسات والغرابل وغيرها من الأدوات التي تصنع للشحنة والتعبئة والفراش والشد والحزم، تزدهر حيث يكثر نبات الحلفاء في الجهات العليا(السهوب) وكانت هذه المواد تسوق في بعض الأحيان تستبدل بالحبوب والفواكه والزيتون وغيرها.

صناعه أدوات القصب: كالسلال والأقفاص والمناجات والأطباق، وتزدهر حيث يتوفر نبات القصب بالأودية والأنهار في منطقه القبائل الكبرى مثل وادي عباس ووادي بوسلام.

صناعه الكحل ومواد الزينة: وهي صناعة خاصة بالنساء.

صناعه السخاب: وهو عبارة عن قطع صغيرة مثلثة الشكل مثقوبة في الوسط تصنع من الكاكاو وعرق الطيب ونسيج من الخيوط على شكل عقود تعلقها النساء على جيوديهن (أعناقهن).

مواد الشفايف: من قشور شجر الجوز، ويعطي لونًا أحمر داكنًا.

مادة الكحل: تستخرج من أحجار خاصة بلورية سوداء تميل إلى الزرقة الداكنة، وذلك بعد طحنها، تتكحل بها النساء.

حافظه هذه المواد على أهميتها ماتزال تستعمل بكثرة على عكس غيرها رغم كثرة دوات الزينة والمسحوقات الحديثة.[1]

القطاع الحرفي في الجزائر العثمانية:

_ لقد تعدد القطاع الحرفي في إيالة الجزائر العثمانية وكان لكل حرفة "أمين" الذي يمثل السلطة العليا للحرفة ويمارس مهام عديدة فهو المسؤول الأول عن الجماعة الحرفية وممثلها لدى السلطة فهو رئيس عن الصنعة وجودة البضائعإذ أوكل له حق النظر في شؤون الصنعة المختص بها ومراجعة الصناع والعمال اليدويين[2]

[1]– صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي 1514_183 ط2012، ص626.

[2]– العربي سعيدي: الاسواق والحرف في مدينة الجزائر على ضوء المصادر المحلية، 1520_1830،ماجيستير جامعة سيدي بلعباس، 2007، ص103.

ومن بينهم ذكر: أمين الفضة، أمين الخياطين. أمين السراجين، أمين الخزانين. أمين الصباغين، أمين البنائين[1] وكذا أمين الدلالين وأمين الكواشين وغيرهم[2]

رغم التنوع في النشاط الحرفي وتوزيعها على مختلف أقاليم الإيالة إلا انه افتقد لأفاق التطور والازدهار بحكم تعرضه لعوامل داخليه وأخرى خارجي أضرت بها.

1_أنواع الحرف:

_حرفة البناء: تحولت هذه الحرفة من أندلسية إلى محلية حيث سيطر النصر الأندلسي على حرفة البناء ونذكر منها على الثغري وتصدرت جماعة البنائين من 1634_1659م حتى تولتها وقامت بشؤونها وأصبحت متوازنة عندهم حتى خلفه أخوه ابراهيم الثغري ثم علموها للسكان المحليين كعائلة اليعلاوي التي تعاطت حرفة البناء من مطلع القرن 18 م.

حرفة الحلاقة: تعود حالات ممارسة عناصر الجيش لحرفة الحلاقة في آواخر القرن 18م، كالآغا علي الحفاف في 1709 وأحمد آغا الحفاف 1713م وموسى الحفاف البلكياشي بن محمد التركي 1779م.[3]

النجارون: وكانوا يستعملون الأخشاب الواردة من بلاد القبائل وبالأوراس.

الصفارون: أو صناع النحاس

القصديريون: القصداريين وكانوا من اليهود بصفة عامة.

الشكامجة: أو صناع الأسلحة الذين كانوا يصنعون بطاريات وبنادق يستعملون فيها مسوارات مستوردة من إيطاليا وإسبانيا وإنجلترا ويرتبط بالشكامجية السرادون الذين يصنعون خشب البنادق والمسدسات ومقابض السيوف.

السماروين: الذين يصنعون حدوات الجياد والبغال والحمير كما يعالجون الحيوانات الريفية لإستعمال النار على الأعضاء المعينة.

---

[1]– نصر الدين سعيدوني وبوعبدلي :الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص61.

[2]– عائشة قطاس: الحرف والحرفيون، المرجع السابق، ص109.

[3]–عائشة قطاس: الحرف والحرفيون، المرجع السابق، ص 233.

السارجون: وهم الذين يصنعون السروج والجبيرة وحاملات القراطيش والحقائب وجزمات الفرسان ويطرزون السروج بالذهب والفضة والحرير والجلد الذي يجلب من المغرب أما الذهب والفضة فيجلبان من تونس أو الجزائر.

البرادعة: هم الذين يصنعون البرادع.

الخزانون: الذين يصنعون أحذية الرجال والشيارلية الذين يصنعون الأحذية للنساء.[1]

الحواكة: هم الذين يصنعون النسيج الصوفي بعد غزل الصوف.

الخياطو أو الخياطون، الخراطون، الغرابلة: يصنعون الغرابيل، الدباغون: وهم أصحاب حرفة مربحة في قسنطينة يدبغون جلود الأبقار والماعز والأغنام.

الركاكون :هم الذين يصلحون الأحذية القديمة كما يصنعون أوعية جلدية.

البنائون: أغلبهم من بلاد القبائل.

الكلاسون أو البياضون: وهم الذين يقومون بمهمة طلاء الجدران بالجبس وهم من الزنوج.

القلالون أو عاجنو الصمصال: الذين يصنعون القرميد والأجر والجرار وهم من سكان القبائل.

الكواشة أو الخبازون: وهم عمال من بلاد القبائل كذلك[2]

كما كانت المخابز تطهي الخبز الذي يباع وبها وهناك بعض الكوش تختص بطهو الخبز الجيد فقط مثل كوشة البطحاء.[3]

الجزارون الصواينية: أو صناع الصابون وقد اختص بصناعة الصابون الأسود الذي يحضرونه من نفايات الزيتون ورماد شجرو الدقلة.

الدخاخنية: وهم الذين يبيعوم التبغ بنوعية الدخان والش،،،

القهاوجي، الطباخون، القطايرية، الصياغون، المقاوسية، الدلالون، الكنافون

[1]– المنور مروش: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، ج1' دار القصبة، ن، ت، الجزائر 2009، ص335.

[2]– مختار حسناي :موسوعه تاريخ وثقافة المدن الجزائرية،ج1، الجزائر،2007، ص49.

[3]– صالح عياد: الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق، ص 339.

كانت الصناعة موزعة جغرافيا بين المدينة والريف، فالصناعة اليدوية كانت متواجدة بالأرياف وتعتمد على مواد بسيطة وكانت كل طائفة تسيطر على نوع من الصناعات مثل إحتكار اليهود لصناعة المعادن النفيسة واشتغال بني مزاب في المطاحن العمومية والمخابز[1]

الأسواق الجزائرية العثمانية:

سوق الحديد. سوق الغزل، سوق الحرايرية، سوق اللوح،سوق حشاقماجية (صانعي البنادق) سوق السمارين، سوق الفخارين، سوق العطارين ،سوق الفضة، سوق الخيازين، سوق النجارين، زنقة الرصايصية، زنقة المسايسية، زنقة الصاغة، زنقة النحاسين، زنقة الدوادة (الخيوط المذهبة)، زنقة الفراغية(الإغلاق)، زنقة البشامثية (نوع منالأحذية)، زنقة الدباغين، زنقة الذوبين، زنقة الخراطين، زنقه الشواشية(القلانس)، زنقة البلاغجية[2]

سلبيات ومشاكل الصناعة:

إن النشاط بالمدن الصناعية مالبث إن إنحطت نوعيته وتناقصت كميته وتعرض الصناع والحرفيون إلى أزمة إثر كساد مصنوعاتهم وانخفاض أسعارها وذلك منذ أواخر القرن 18م، ويمكن ارجاع هذه الأوضاع السيئة التي كانت تعيش الصناعة الجزائريةه إلى:

ثقل الضرائب وزيادة المطالب المالية التي فرضها الحكام على أمناء الحرف والزموا الصناع بتسديدها فقد كانت كل نقابة مهنية ملتزمة بتزويد الدولة بمبالغ مالية تحدد مسبقا بدون اعتبار لنسبة الأرباح ومبلغ الفائدة كما كان كل دكان بغض النظر عم إمكانيته مطالب بتسديد ضريبة شهرية لا تقل في أي حال من الأحوال عن 30 سنتيما وفي بعض الأحيان يفرض على الصناع تزويد البايلك بالمواد المصنعة بدون مقابل، مثل حدادي مدينة مليانة الذين كانوا مطالبين بإمداد الوجاق بما يحتاجه من أسلاحة وسروج وألحمة مجاناً نظير السماح لهم بمزاولة مهنهم وبيع إنتاجهم وفي الأسواق الداخلية كانت المصنوعات المحلية تخضع لرسومات مرتفعة،

[1]– يمينة درياس: السكة الجزائرية في العهد العثماني ط1، ص 20

[2]– ناصر الدين سعيدوني وبوعبدلي: المرجع السابق، ص62.

فعن كل قنطار من الكتان كان يدفع رسم يقدر ب 25 درهمًا ، عن كل جمل من قافلة تلمسان كان يستخلص دينار ذهبي عند دخوله إلى مدينة الجزائر، وقد تبلغ هذه الرسومات نسبة 10% من ثمن البضاعة كما هو معمول به في سوق علي خوجة ببلاد القبائل.

_انخفاض مردود الصناع والحرفيين: وذلك أن البايلك كان يحدد مسبقا سعر بعض المصنوعات التي يطالب الصناع بتوفيرها، ولا يدفع لهم إلا أجور زهيد إذا ما استخدمها في الورشات والمشاغل التابعة له، فهو لا يدفع للعاملين في الترسانة البحرية سوى تسع ريالات في الأسبوع أي ما يقدر سنوياب 140,000 قرش إسباني في السنة رغم غلاء المعيشة وصعوبة العمل في صناعة السفن.

وكذلك كان موظفو البايلك لا يدفعون ل:200عامل بمقلع الحةخارج باب الوادي إلاّ ما يكفي لسدر مقهم، بعد ان استقدموا خصيصا من المناطق الجبلية لتناقص عدد الأسرى الذين كانوا يسخرون لمثل هذه الأعمال.

أما صناع الأحذية فكانت الدولة لا تدفع لهم مقابل إشتراء إنتاجهم سوى نصف درهم كل زوج أحذية مخصصه لجندي المشارك في الحملات العسكرية، هذا في القوت الذي كان في هؤلاء الصناع لا يحصلون على المادة الأولية من جلد البقر إلا بسعر ثلاثة أرباع ريال درهم للقطعة الكبيرة، في قسنطينة كان صانعو الأحذية لا ينالون مقابل صنعهم الزويجة الواحدة من الأحذية سوى ثلاث فرنكات، بينما كان ثمن جلد الخروف المدبوغ المستعمل في هذه الأحذية لا يقل ثمنع عن ثلاث فرنكان وفي نفس هذه الظروف الصعبة التي كان يعيشها الصناع الآخرون، مثل صانعي السلاسل والجرار والتلاليس الذين يدفعون إنتاجهم إلي البايليك مقابل مبالغ زهيدة، بحيث كانت كمية التلاليس تضم 10 إلى &é تليس لا يتجاوز مردودها مائة فرنك عشية الاحتلال.

منافسة المصنوعات الأجنبية:

ففي الوقت الذي إظطر فيه الصناع الجزائريون إلى رفع أسعار منتجاتهم لتغطية الالتزامات المالية وتسديد الضرائب الثقيلة وإرضاء متطلبات البايليك كان الحكام يقبلون على إشتراء المصنوعات الأوروبية ويعملون على تشجيع الاستيراد من الخارج وهذا ما ترك أثرا سلبيا على نوعية المصنوعات الجزائرية وحدّ من انتشارها يتضح لنا في ذلك إذا عرفنا ان تلمسان التي كانت في أوائل العهد العثماني تشتمل على اكسر من500 مهنة لصناعة النسيج والجلد والحديد، أصبحت في أوائل القرن التاسع عشر(19) مخزنا لبضائع تجار فاس وسوقا للأحذية والسروج والألجمة وقطع الحرير الواردة من جبل طارق وفاس وكذلك أصبحت قسطنطينة في نفس الفترة مستودعا لصناعة تونس من الشاشية وحتى بعض الصناعات التي حافظت على ازدهارها في مدينة الجزائر كصناعة الشاشية الحمراء، ما لبثت أن إنحطت نوعيتها وانحصر استعمالها في الطبقات الفقيرة، بعد أن فضل موظفو الدولة والموسرون الحضر شاشية تونس وتركيا التي عرفت رواجا وإقبالا كبيرين، كما أن مشاغل النسيج في مدن الجزائر وقسنطينة وتلمسان كادت في بداية القرن التاسع عشر أن تتوقف تماما عن نشاطها بعد أن حل جوخ وملف ومخمل الغلاندر المستورد عن طريق البندقية وجنوة ولبفورن محل الأقمشة الكتانية والقطنية والحريرية التي ظل أفراد الجالية الأندلسية يتوارثون صناعتها، ومما زاد في حدة منافسة المصنوعات الأجنبية للمصنوعات الجزائرية عدم إنتهاج سياسة الحماية الجمركية المعمول بها آنذاك في البلاد الأوروبية كإنجلترا وفرنسا، إذ كان يسمح للبضائع الآتية من الأقطار العثمانية بدفع رسم منخفض لا يزيد عن 4% من سعر البضاعة، وأعطيت لبعض الدول الأوروبية إمتيازات مكنتها من تصدير إنتاجها الصناعي إلى الجزائر مقابل رسوم جمركية زهيدة، ففرنسا مثلا سمح لها إثر هجوم دوكين على الجزائر عام 1728م ببيع مصنوعاتها مقابل 5% من ثمن الحمولة مع إعفاء الشركة الفرنسية المكلفة بهذا النشاط من تسديد رسوم سفينتيز كل سنة، ونفس هذه الإمتيازات تحصلت علبيها إنكلترا إثر استرجاع وهران من يد

الإسبانو بذلك لم يعد يعمل بالقوانين الجمركية القديمة التي كانت تقتضي ظان يستخلص رسم 10% إلى 12.5% على كل البضائع الواردة إلى موانئ الجزائر باستثناء السفن التركية التي تحظى بمعاملة خاصة نظرا لتمتع السفن الجزائرية بالامتيازات الجمركة في الموانئ التركية.

جهود النقابات المهنية:

الذي حال دون تطور المصنوعات من حيث الكمية والكيفية وذلك بعد أن أصبح أمناء المهن أواخر العهد العثماني لا يهتمون إلا بإرضاء متطلبات الموظفين السامين والتقرب من شيخ البلد أمين الأمناء الذي يعرف في قسنطية بقائد الدار، الذي أوكل له الداي حق الإشراف على الحرف ومراقبة الموازين والمكاييل والمقاييس وأعطي صلاحية تسوية الخلافات بين المشتغلين بالصناعات وأعيان البلد.

وقد زادت أوضاع النقابات المهنية سوءا أو ولم يعد أمناؤها يعيرون أي اهتمام لمواصفات ومتطلبات المهن التي يراقبونها بعد أن دأب الداي والموظفون العيار على إسناد منصب أمين أي مهنه لكل شخص يدفع مبلغ مالية مرتفعة بغض النظر عن كفاءته ومعرفته الفنية بالصنعة التي يتولى الإشراف عليها، وهذا ما أدى أخيرا إلى... النقابات نفسها وتسبب في تفكك وإختفاء العديد منها في كثير من المدن المهمة.

الإعتماد على العمال الأجانب في الصناعات الأساسية:

وبذلك لم يكتسب الجزائريون الخبرة الضرورية في بعض الصناعات المهمة في صناعة الأسلحة وبناء السفن وسك النقود وتذويب المعادن وتشكيل الزجاج وصياغة الحلي، فاليهود كانوا يحتكرون صناعة المجوهرات والساعات وطلاء المعادن سك العملة والأسرى المسيحيون والمتطوعون الأوروبيون كانوا يتولون بناء السفن وسيك المدافع ومعالجة الجير وإقامة المحاصرين وتحضير البارود.

فبالنسبة لصناعة السفن أوكل الى القرصان الغلام ندي سيمون دنسا (simon _ dansa) الاشراف على صناعة السفن بعد ذلك من اختصاص المتعاونين المالطيين والفرنسيين والاسبان

دون غيرهم كالمهندس المالطي الذي إستخدمه البايلك في القرن الثامن عشر في بناء السفن بعد تملصه من خدمة الفرنسيين في طولون وتفضيله الإقامة بالجزائ، والمهندس الفرنسي جوفراي (geoffray) الذي وضعته حكومة الثورة الفرنسية عام 1798م في خدمة الدي بابا حسان لعلاقته الوثيقة بها، والمهندس الاسباني المايسترو انتونيو الذي أوكل إليه التصرف في الترسانة البحرية للجزائر عام 1800م والذي تمكن من صنع فرقا طتين للبحرية الجزائرية، والمهندس المرسيلي غازال الذي لم يطل عمله بالترسانة الجزائرية إذ مات في السنة الثانية من تعاقده 1815م.

وقد أدى هذا الاعتماد على الخبرات الأجنبية إلى عجز الجزائريين عن صنع السفن الكبيرة ولم يعودوا قادرين إلا على بناء سفن صغيرة، لا تتعدى حمولتها ثلاثمائة طن وهي سفن لا تتطلب المهارة والخبرة وتكتفي باستخدام الأخشاب المحلية التي تشحن من ميناء بجاية الى مرسى الجزائر.

ونفس الوضع كانت عليه الصناعات التعدينية اذا كان المشرفون على مهل سيك المدافع وتحضير الرصاص الواقع بباب الوادي أوربيين، كذلك القائمون ببناء الجسور وتحصينات والمطاحن الهوائية أو المكلفون بتحضير الجبس ومواد البناء فهؤلاء أيضا أغلبهم من المتعاونين أو الأسرى المسيحيين.

ولهذا لم يجد البايليك أثر تناقص الأسرى وانسحاب المتعاونين متى يقوم بإصلاح المطاحن الهوائية الواقعة بالقرب من مدينه الجزائر اثر تعطلها في نهاية القرن الثامن عشر(18)م أو إتمام قنطرة قسنطينة بعد انسحاب الأوروبيين القائمين ببنائها بعد مقتل صالح باي1792م وذلك لعدم وجود من يتقن هذه الأعمال العمرانية[1]

كان توزيع هذه الصناعات على مدن متخصصة فمثلا اختصت مدينة الجزائر وشرشال وي في صناعة السفن واختصت بلاد القبائل والجزائر وقسنطينة وقلعة بني راشد بالأسلحة والبارود،

[1]– ناصر الدين سعيدوني وبوعبدلي: الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 62_65

وتلمسان ومستغانم وندرومة وبلاد القبائل وبالأوراس وغيرها، وصناعة الملح بأرزيو، أما عن سكان الصحراء فقد كانوا يصنعون البرانس والزرابي والحصر[1]

لم تكن صناعة بأتم معنى الكلمة لأنها كانت تعتمد أساسا على المواد الأولية المتوفرة في البلاد الأصواف والجلود والأخشاب والمعادن كالنحاس والفضة والرصاص والحديد والرخام وقد إشتهرت كل منطقة بصناعة خاصة.

لم تتجه الصناعات الجزائرية إلى التتصدير الخارجي وانما إقتصرت على تلبية حاجات السكان المحلية، وذلك لعوامل معينة وأسباب خاصة.

اتصفت بكونها صناعة كمالية ترفيهية في المدن، تتميز بدقة الصنع ورقة الذوق كالأحزمة والشواشي والحلي والجواهر والأقمشة الحريرية المطرزة والمنادل المذهبة أو المفضضة.

_كما اتصفت ببساطتها وخشونة أسلوبها بالنسبة لصناعة الأرياف فهي موجهة لسد الحاجات الضرورية وإرضاء متطلبات العيش كالأدوات الفخارية والخشبية والطينية والأنسجة الصوفية كالجلابة والبرنوس والحايك والخيمة والزرابي والحصر والأحزمة بالإضافة إلى الحاجات الأخرى كالصناديق والقباقب والمناخل والأسلحة والألجمة والأقفال والتلاليس والقدور.

استمدت لطرق صنعها ومواصفاتها من تقاليد الماضي البعيد حتى اصبحت في أغلبها ذات طابع وراثي سواء في المدن أو الأرياف، في المدن أصبحت ترتبط بحياة الأسرة وترابط الطائفة والأقلية وفي الأرياف أصبحت عكس عادات وتماسك القبيلة، وهذا ما أدى إلى اختصاص بعض المدن والمناطق والجماعات بمعنى معينة وحروف مميزة مثل مناطق جرجرة ومدن تلمسان والجزائر وجماعات اليهود والأندلس والحضر داخل هذه المدن.

_تسببت في انخفاض مستوى معيشة سكان الأرياف في الوقت الذي يرتفع فيه دخل سكان المدن، وذلك لغلاء المواد المصنعة وانخفاض أسعار المواد الأولية الزراعية التي كانت المصدر

[1]– أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 153.

الرئيسي للفلاحين.[1]

_لم تلقى الصناعة أي اهتمام أو تدعيم من طرف الدولة لإعتبارها لا تمثل العصب الرئيسي لإقتصاد البلاد.

بمعنى أنها لا توفر مداخير إضافية للخزينة وقد تعرضت الصناعة في الفترة الأخيرة من العهد العثماني إلى الكساد وذلك جراء منافسة المصنوعات الأجنبية لها.[2]

[1]– ناصر الدين سعيدوني وبوعبدلي: الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص71.

[2]– لمنور مروش: دراسات عن الجزائر، المرجع السابق، ص345.

ثالثا: التجارة

شهدت التجارة الجزائرية التي لم تكن بأحسن حال مع منتصف القرن السابع عشر تراجعا كبيرا نظرا إلى عوامل عدة أهمها تلك التي كانت على الصعيد الخارجي والمتمثلة في الانعكاسات السلبية لحرب كريت بين الدول العثمانية والبندقية التي أدت الى ركود نسبي للتجارة المتوسطية وازدياد نشاط القراصنة الأوروبيين.

وإما على الصعيد الداخلي فقد تسببت المفارم والمكوس التي كان يفرضها الباشاوات على التجار ليعوضوا الخسائر الناتجة عن تناقص الإيرادات الجمركية، أضافه إلى احتكار هؤلاء الحكام لبعض المواد الأساسية القابلة للتصدير مثل(الحبوب والزيت والشمع والصوف والجلود والملح....إلخ) وهو نظام اعتمدوه منذ عهد حسن باشا المعروف ب فنزيانو في القرن السادس عشر وكان هذا الاحتكار يعدو عليهم بأرباح طائلة إلّا أنه كان يمثل عائقا جديا في وجه التجارة.

كان البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق في العالم حيوية ونشاطا من حيث التجارة والقيام بهجمات عسكرية على المدن الساحلية واحتلالها وفرض الرسوم المالية لكي يعيش سكانها بسلام.

إن قوه الدولة الجزائرية في العهد العثماني كانت مستمده من وجود جيش بحري بلغت قوته في عهد الرايس حميدو ما يقرب 500 قطعة بحرية يعمل على متنها ما بيم 30,000 و40,000 بحار وبفضل هذا الأسطول مكنت الجزائر من:

_مساعده مهاجري الأندلس وحمايتهم من اعتداءات القراصنة.

_التصدي للغارات البحريه التي كان يشنها الأوروبيين على مدن المغرب العربي وسفن المسلمين التجارية.

_حماية التجارة الوطنية وإغناء الخزينة الجزائرية بعائدات مالية جاءت من الغنائم البحرية[1]

[1]– عمار بوحوش: التاريخ السياسي لجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإيلامس.ط1، 1997، ص67.

_ كانت التجارة في الجزائر كما هو الشأن في جميع البلدان نوعان داخلية وخارجية[1]

بالرغم من افتقار المصادر إلى المؤشرات عن النشاط التجاري فمن المرجح أن حاله الحرب شبه المستمر مع فرنسا، والأزمان الداخلية (الأوبئة والثورات) التي عرفتها الأيالة خلال الثلثين الأولين من القرن 17م، أثر سلبا على حجم المبادلات التجارية ومما زاد الطين بلة والمغارم الباهظة التي فرضها البشاوات الأواخر على التجار الاجانب والمحليين وعلى كل لقد انتعشت حركة النشاط التجاري مجددا في عهد الحاج علي آغا عقب انتهاء الحرب الجزائرية الفرنسية في عام 1966م.[2]

ونظرا لأهمية التجارة الداخلية وانعكاساتها على الفرد ساهم اليهود الجزائر في التحكم فيها وذلك لما تحققه من أرباح جاهدين على فعل كان بوسعهم من أجل ذلك، وإذا كان اليهود يزودون الأهالي بما يحتاجون إليه من أقمشة حريرية. خردوات وسكر وشاي وتوابل، وكانت التجارة تتم سلعا بسلع، ولم يقتصر اليهود على المناطق الشمالية بل وصل نفوذهم إلى الصحراء وتزويد كل قبيلة بما يحتاجه من سلع.[3]

ومنه رغم بعد المسافة بين الصحراء والشمال فان ذلك لم يحد من تجارتهم سواء البرية أو ألبحريه وذلك لتحقيق الأرباح الطائلة.

كانت التجارة الداخلية تحت السلطة العثمانية التي تعطي امتيازات لليهود فكانوا هم من لهم الصلاحية في تزويد الأهالي، فكان اليهودي هو من له القدرة في إمداد العيش للسكان المحليين.

[1]– محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق، ص64.

[2]– مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر القديم والحديث، ص310.

[3]– كمال بن صحراوي: الدبلوماسي اليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات' مذكرة لنيل درجة المجيستير في التاريخ الحديث تحت إشرف دحو فغرو، معسكر المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي،2007_2008 ، ص 41.

أما بالنسبة لوسائل النقل فكانت تعتمد على الحيوانات بالدرجة الأولي مثل الخيل والبغال والحمير والجمال.[1]

تمثل التجارة الداخلية أساسا في الأسواق التي كانت تعقد في يوم من أيام الأسبوع في الأرياف، وقد كانت كلها تحت مراقبة الإدارة العثمانية التي عرفت كيف تجعل منها وسيلة لإخضاع القبائل الممتنعة، واستخراج الضرائب منها مهما كانت أهدافها فإنها ساهمت في تطوير شبكه الاتصالات وظهور تجمعات سكانية جديدة وربطت الريف بالمدينة.[2]

_أما التجارة الخارجية لمدينه الجزائر كانت محدودة وقليلة جدا وقد اقتصرت تجارتها على النشاط المهجرين الأندلسيين واليهود وقلة قليلة من المسلمين وقد وجد في الجزائر حوالي 2000 يهودي، وتركزت تجارتهم على الغنائم التي كان القراصنة يحضرونها عن غزواتهم البحرية، في الغنائم التي كان الرياس يحضرونها لم يكن بالإمكان بيعها في مدينة الجزائر ولهذا فقد تعهد اليهود بيعها في كل من ايطاليا وانجلترا والنمسا وغيرها من المدن الأوروبية وذلك عن طريق أرباح طائلة كما عمل بعضهم ببيع الذهب وتصنيعه وتصريف العملات وكان اليهود يقطنون في أحياء خاصة بهم فقد سمح لهم بفتح الدكاكين إلا أنهم اجبروا على ارتداء لو خاص من اللباس يختلف تماما عن الألوان التي يرتديها السكان[3]

التجارة الخارجية وعلى الرغم من تنوعها (حبوب، شموع ،أصواف، زيوت) فان الأرباح الضخمة التي كانت تدرها كانت تذهب في معظمها إلى التجار اليهود، وإلى كبار الموظفين والضباط الأتراك الذين لم يكن يهمهم تطوير وسائل الإنتاج وتجديدها بقدر ما كانت تهمهم تكديس الثروات، ومن ذلك بعبارة أخرى أن التجارة الخارجية لم تكن تدر أرباحا هامه من المنتجين

[1]– عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ ، المرجع السابق، ص 195.

[2]– أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519_1838، ص348.

[3]– عزيز سامح ألتر، المرجع السابق، ص 145.

وبالتالي لم يكن هناك محرك اقتصادي يدفع المنتجين إلى تجديد وسائل توزيع وسائل أسلوب الملكية الإقطاعية.[1]

معظم الباحثين الذين قاموا بدراسة التجارة للجزائر بين نهاية القرن 16م ونهاية القرن 17م استنادا إلى المصادر المسيحية على أن تجاره الرقيق الأوروبيين والغنائم البحرية مثلث القسم الرئيسي في العلاقات التجارية للمدينة مع الخارج في تلك الفتره وفهم الوقت نفسه يقلل من أهميه الصادرات والواردات الأخرى من غير الغنائم، بما ان التجارة الخارجية التي كانت معظمها في الدولة كان بإمكانهم أن تعود بالفائدة على الدولة والمجتمع إلى أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب نظرا للعراقيل الخارجية التي تعترض سبيلها، فمعظم أرباحها كانت تذهب إلى الشركات التجارية الأوروبية والتجار اليهود.[2]

_ كان قرار حاكم الباستيون توماس بيكة في عام 1658م بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير إذ قام هذا الأخير بإحراق الباستيون بعد أن أفرغ المخازن واخذ معه 50 جزائري عنوة باعهم في سوق النخاسة وترتب عن هذه الحادثة كساد التجارة بالشرق الجزائري وانخفاض حاد في المبادلات التجارية مع فرنسا التي كانت تعتبر أول شريك اقتصادي بالنسبة للإيالية ومحاوله منه لبعث النشاط التجاري مجددا، قام الديوان في عام 1959م بتخفيض الرسوم وإقرار تعريفة جمركية جديدة،ولكن هذه التدابير لم تأتي بالنتائج المأمولة نتيجة لحالة الحرب غير المعلنة مع فرنسا والاضطرابات السياسية التي عرفتها الأيالة آنذاك، ولم تستعد المبادلات التجارية نشاطها المعهود من جديد حتى استقرت الأوضاع السياسية في الايالة وأعيد فتح الباستوين عقب معاهدة 1666م.[3]

[1]– مبارك بن محمد الهيلالي الميلي: المرجع السابق، ص310.

[2]– أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519م_1830، ص348.

[3]. أرزقي شوي تام: المرجع نفسه، ص231_254.

_أما المواد التي كان يتم تداولها في التجارة الخارجية فهي خليط من الضروريات والكماليات، فقد كانت الايالة تصدر إلى أوروبا بشكل شبه حصري مواد غذائية وحيوانية (الحبوب، والشمع، والمرجان، والصوف، والجلود.....إلخ)، وتستورد منها الأقمشة والخردوات وبعض المنتجات الصناعية وكانت المبادلات التجارية بين الجزائر والأسواق الخارجية تتم عن طريقتين:

1_**الطرق البحرية:** التي كانت تربط الجزائر بموانئ ليفرونة وجنوة ومرسيليا وتطوان وتونس وقابس وطرابلس الغرب والإسكندرية وأزمير وإسطنبول ولئن كان مناء الجزائر يستقبل البضائع المستوردة عن طريق البحر، حيث كان يعاد توزيع جزء منها على الأسواق المحلية فقد كانت الايالة في القرن 17م تقوم بتصدير مختلف منتجاتها عبر عده موانئ على طول الساحل أهمها من الشرق إلى الغرب.

2_الطرق البرية: وتستعمل فيها قوافل كبيرة عابرة للصحراء تربط في مختلف الاتجاهات بين أسواق بلدان شمال إفريقيا والساحل السوداني ،و الحجاز، وكانت المبادلات التجارية بين هذه الأسواق والأسواق الجزائرية المتصلة معها في التل وفي الصحراء تتم بكيفية منتظمة كل سنة أو سنتين على الأكثر وكانت اكبر تلك القوافل هي ركب الحج المغربي التي تنطلق من مدينتي فاس وتازة بالمغرب الأقصى نحو الجنوب وتحاذي الصحراء، مارة بالأغواط وبسكرة والجريد التونسي وطرابلس الغرب باتجاه مصر وعلى مر الطريق كان يتزايد حجمها بما ينضم إليها من قوافل التجار والحجاج من الجزائر وتونس وطرابلس وبلاد السودان[1]

_كانت هناك حركة تجارية أخرى لا تقل أهمية عن سابقاها هي حركة قوافل الجنوب إلى منطقة الساحل السوداني الغنية بالذهب والعبيد، وكانت المبادلات التجارية بين الايالة وأسواق بلاد السودان مرورا بواحات توات، وميزاب وسوف ووادي ريغ تتم عبر عدة طرق صحراوية نذكر منها: خط الأغواط، غرداية، القليعة وخط توقرت، غدامس، خط الوادي، خط ورقلة، عين

[1]– فاروق عثمان أباظة : أثر تحول التجارة العالمية الى راس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط اثناء القرن السادس عشر، دار المعارف، مصر، 1986، ص25.

صالح، ويذكر الزبيري اعتمادا على المعلومات التي جمعها عن تجارة القوافل، أن حكم مبادلات هذا النوع من النشاط التجاري كان يفوق بخمسة أضعاف ذلك الذي كان يتم عن طريق الموانئ[1]

_إن التجارة مع الأقطار الإفريقية والإسلامية لا تمثل سوى جزءا ضئيلا بالنسبة للتبادل التجاري مع الدول الأوروبية رخم العداوة والاضطراب الذي كان يسود العلاقة بين هذه الدول الأوروبية وايالة الجزائر[2]

_كانت الدول الأوروبية وبالخصوص فرنسا تستورد المواد الأولية المتوفرة في البلاد الجزائرية بكميات تجارية كالأصواف والجلود والشمع والزيوت والحبوب مقابل تصدير الأشياء الكمالية والترفيهية كالعطور والمصبرات من فرنسا، والزليج من إيطاليا والعتاد الحربي من إسكندنافيا والسكر والقهوة والأقمشة القطنية من إسبانيا عن طريق جبل طارق[3]

ونستنتج انه ضآلة المواد الخارج لدوله الجزائرية كان في أسبابا عده لعل هامها:

_الرسوم الجمركية على الواردات.

الغنائم التي كانت يحصل عليها الرياس من الغزو.

الفدية التي كانت تدفع لتحرير الأسرى والعبيد.

الجزية المفروضة على الدول الأوروبية مقابل عدم التعرض لنفسها، هي التي جعلت الحكومة تعيش في ضائقة مالية حادة ونتيجة لاضمحلال المخول المالي للدولة أبدي الرأي وحكومته إهتماما خاصا بالشؤون الداخلية للبلاد، وصمم على تعويض المداخيل الآتية من الغنائم والجمارك والهدايا بمداخيل محلية يتحمل أعبائها سكان الجزائر.

وكانت تلك المداخيل تتمثل في:

---

[1]– عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 76،

[2]–عبد الرزاق بن حمادوش: رحلة بن حمادوش المسماة، لسان المقال في البناء عن النسب والحال، تق، وتع، أبو القاسم سعدالله، ش،و،ن،ت، الجزائر، 1983، ص84.

[3]– ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792_1830م طبعة ثالثة، منقصة ومعدلة، ص 37.

الزكاة: التي تفرض على الماشية والحبوب والأموال.

الحكر: وهو الإيجار الذي يدفعه الفلاحون مقابل إستثمارهم للأراضي التي تملكها الدولة.

الخراج: وهي ضريبة إستثنائية تدفع كمساهمة من المواطنين في نفقات الجيش والدفاع عن الوطن.[1]

أما فيما يخص العلاقة بين التجارة الداخلية والخارجية فتكمن في أن التجارة الداخلية تسلك أحيانا نفس الطرق البرية التي تستخدمها قوافل تونس والسودان ما يؤكد وجود هذه العلاقة هو توفر الأسواق المحلية على سلع أجنبيه كالسكر والقهوة[2]

القطاع التجاري هو الأخر لم يسلم من إهمال العثمانيين بسبب العلاقات التجارية مع إفريقيا والدول الأوروبية وذلك بسبب سيطرة القرصنة (النشاط البحري) على الحياة الاقتصادية في الايالة مما جعل الجزائر أقل بلدان المغرب حظا في ميدان التجارة العالمية.

(1) وليام شالر:

حسب الدراسات فقد كان الاحتكار الحكومي العائق الأساسي أمام النشاط التجاري إذ كان الديوان الحكومي اكبر تاجر في الايالة وله الحق وحده في بيع الحبوب وهو الذي يسعرها ويمنع بيع المنتوجات الشركات الأجنبية إلا بفوائد تتراوح مابين 50% إلى 60%.[3]

_الدافع الديني كان له دور كبير في توجيه العلاقات بين البلدين إذ يعتبر كل طرف سواء المسلم أو المسيحي أن القيام بعملية الغزو البحري أنه دفاع عن النفس، وأنه عمل مقدس.

_ ازدياد نشاط القرصنة البحرية خلال نهاية القرن السادس عشر والعقد الثاني من القرن السابع عشر، والتي مثلت ابرز نشاطات الايالة أثناء القرن السابع عشر بما تدره من ثروات عبر تجارة الغانم والرقيق فكان البحر المتوسط محمرها الأساسي مما جعل الكثير من الدول الأوروبية

[1]– عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 77.

[2]– عبد العزيز القشتالي: مناهل الصفافي مواليا الشرق، تح، عبد الكريم كريم، الرباط، 1971، ص157.

[3]– محمد مقصودة: الكراغلة والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني 1519_1830م جامعة الجزائر، رسالة ماجيستير، جامعة وهران 1435هـ_2014م ، ص47_48.

ترتبط بالدولة العثمانية بمعاهدات وامتيازات مما جعلها تصدر أوامر صريحة لولاة الايالات المغاربية بعدم التعرض لسفن تلك الدول، التزم الجزائريين في البداية لهذه الأوامر من باب التبعية غير أنهم لم يستطيعوا غض النظر عن تعديات الأوروبية واعتبروها خروقا واضحة خاصة من جانب فرنسا.

_كما كان لنشاط القرصنة والقرصنة المضادة المسيحية المتزايدة ضد السفن والسواحل الجزائرية بالغ الأمر في توتر العلاقات الخارجية للايالة.

_تراجع نشاط البحرية الجزائرية ابتداء من النصف الثاني من القرن 17م نتيجة الاضطرابات السياسية والثورات التي عرفتها البلاد.

_ ارتباط العمل البحري ارتباطا وثيقا بالتجارة لما توفره من غنائم تغذي السوق الداخلية وتبحث عن تجار لتصريف فيها نحو السواق الأوروبية، ولم يقتصر الأمر على البضائع فقط بل وحتى الأسرى الذين شكلوا بضاعة رابحة عند بيعهم أو افتدائهم.

_التجارة الخارجية كانت سببا في تعكر صفو العلاقات بين الجزائر وفرنسا خاصة عندما يتعلق الأمر بعدم احترام الفرنسيين شروط استغلال الباستيون بعدم تسليحه.

_كانت تفرض على اليهود في الجزائر مجموعة من الضرائب أهمها الرسم المتعلقة بالواردات حيث تتراوح نسبتها من 10% إلى 12.5% أما الصادرات وصلت قيمتها 2.5% إذا مالاحظنا قيمة الضرائب إلي كان يدفعها اليهود في بداية العهد العثماني وأواخره نجد أنها تراجعت وذلك بسبب تقديم الرشاوي والهدايا إلى الحكام العثمانيين وبالتالي فهذا يثبت مكانتهم الاقتصادية في الجزائر[1]

العوامل التي أضرت بالنشاط التجاري:

_الامتيازات التجارية الأجنبية التي تقود إلى عدة اتفاقيات ثنائيه بين الباب العالي والدول الأوروبية.

[1]– فوزي سعد الله: يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، الجزائر، دار الأمة، 2004، ص208.

_استحواذ اليهود التجاري وتوجيهه لخدمة الدول الأوروبية.

_عدم إتباع نظام جمركي يخدم التجارة الجزائرية.

_احتكار الدول الأوروبية التي لتجارة المواد الأولية.

_صعوبة المواصلات وهذه بعد استقرار الاوروبيين بالسواحل الإفريقية وتوغلهم في اقليم السودان.[1]

_ كان النشاط التجاري مزدهرا خصوصا السنوات الأولى ويذكر هايدوا/ أن التجار يمثلون الطبقة الخامسة من سكان الجزائر، ومعظمهم كان في الأرض من الإنكشارية أو البحارة أو الأندلسيين وتتمثل تجارهم عموما في الحبوب والأبقار والأختام ز الصوف والجمال والزيت والزبدة والعسل والعنب والتمر والحرير والجلد والشمع وغيرها.[2]

_انعدام الأمن داخل الايالة وفي طرقاتها التجارية والمواصلات يسبب ظهور الثورات الداخلية كثورة عبد الله بن الأحرش 1803م وثورة عبد القادر الشريف الدرقاوي 1805 م ضد سلطة البايلك وذلك بسبب المبالغة في فرض الضرائب وبهنا أصبحت الموارد الداخلية ضعيفة وذلك بسبب سياسة العثمانيين.

_سيطرة نفوذ اليهود على التجارة الخارجية للجزائر، حيث منحوا امتياز حق تصدير القمح بالخصوص نحو فرنسا وهو الامتياز الذي أوقع الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي.[3]

العملة المتداولة في التجارة:

لقد تنوع التعامل التجاري على الصعيدين الداخلي والخارجي بالعملة التي تنوعت بين محلية وأجنبية.

[1]– ناصر الدين سعيدوني وبوعبدلي: الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 68.

[2]– وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر. ش،و،ن،ت، الجزائر، 1980، ص118.

[3]– حمدان بن عثمان خوجة: رائد التجديد الإسلامي/ محمد الطيب عقاب، الجزائر ،2003، ص13.

العملة المحلية:

وكانت تضرب بدار النقود، التي تعرف عادة بدار السكة الواقعة بالقرب من قصر الداي، غير بعيدة عن جامع كتشاوة، قبل أن يختار لها الداي خوجا سنة 1877 مقرا جديدا بالقصبة ملحقا بالخزينة العامة، وذلك بعد أن تم نقل ودائع الخزينة إلى حصن القصبة[1] وهي أنواع:

النقود الذهبية:

وتتمثل في السلطاني أو السكة الجزائرية أو نصف السكة أو نصف السلطاني وربع السكة وربع السلطاني والسلطاني الجديد ولم تكن كثيرة التداول وتميزت بشكلها المستدير.[2]

النقود الفضية:

كانت أكثر أنواع النقود المعدنية استعمالا وكانت البلاد حسب المعلومات تتوفر على منجمين أحدهما ببلاد القبائل الكبرى وآخر ببلاد الحر الحتتة وقد حاول أحمد باي آخر البايات قسنطينة استقلال صدا المنجم رغم رداءة نوعه وقلة مردوده ليغطي نقص العملة في إقليم قسنطينة وهي أنواع ريال بوجو أو قرش جزائري صغير أو ربع بوجو، ثمن بوجو.

النقود النحاسية:

إن هذه النقود ضعيفة تتلاءم مع التجارة في المبادلات وهي أنواع خروبة دراهم الصغار.[3]

بعد تناقص الإنتاج وانقطاع غنائم البحر أصبح الميزان التجاري الجزائري يسجل عجزا مزمنا في أواسط القرن الثامن عشر وأصبح مطلع القرن التاسع عشر يشكل إحدى مظاهر انهيار الاقتصاد الجزائري وأهم ما تحكم في الميزان التجاري وهو وضعيته الواردات والصادرات فكانت صادرات الجزائر لا تتجاوز 273.000 دولار سنة 1822 بحيث بلغ العجز التجاري.[4]

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الفترة العثمانية 1800–1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 189.

[2]– ناصر الدين براهمي، تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني، الأبيار، الجزائر، 2010، ص 187.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 190.

[4]– عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، ما قبل التاريخ إلى 1962، دار المعرفة، الجزائر، ص 196.

ويعود هذا الاختلال إلى ارتفاع قيمة الصادرات وارتفاع في أثمان المواد المصنعة والمستوردة في أغلبها من البلدان الأوروبية وإلى تحكم التجار اليهود في الوكالات التجارية الأوروبية في الأسعار والأسواق ومصادرة المواد الجزائرية وإرهاق الحرفيون والمزارعون بالضرائب ونظام الاحتكار.[1]

إن أهم ما ميز العملة الجزائرية في العهد العثماني، عدم استقرارها وصعوبة تحديد قيمتها بسبب تذبذب الأحوال الاقتصادية مما ساعد على ندرة المعادن الثمينة، وتسبب في تدني القدرة الشرائية على الرغم من تدني أسعار الغلة، وزاد من ذلك رواج أعمال تزوير العملة و لاسيما في بلاد القبائل.[2]

لم تساهم العملة الجزائرية في خدمة التطور الاقتصادي، كما يجب ويرجع ذلك إلى تهرب سكان الأرياف من التعامل النقدي وشيوع النقود المزورة والمغشوشة وانخفاض أسعار المواد الأولية.[3]

كما أن انعدام روح المبادرة الاقتصادية، واتباع أسلوب الادخار جعل النقود تقل في السوق وتتركز في أيدي الطبقة المتكونة من أغنياء اليهود والحضر، أو تتراكم في الخزينة العامة.

واحتكارها من طرف اليهود فأصبحوا يصدرون للإيالة الجزائرية النقود المعدنية مقابل استيراد السلع والبضائع فإن العملة الجزائرية لم يكن لها وحدة أساسية بالمعنى الصحيح لأن كل نوع من أنواعها كان يعتمد في تقديمه على نسبة المعدن الثمين المتكون منه وعلى وزنه وحجمه وعلى مدى مقدرته على الصمود أمام بقية النقود المحلية والأجنبية.

تأثيرا العوامل الخارجية على السياسة المالية الجزائرية، هي تلك المعاهدات غير المتكافئة التي تميزت بها علاقة الجزائر مع الدول الأوروبية كفرنسا وإنجلترا وبعض الدويلات الإيطالية التي أثرت سلبا على القدرة والسياسة المالية الجزائرية لأنها كانت مجحفة في حق الجزائر، خاصة

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، ج4، م ك م، الجزائر، 1984، ص 82.

[2]– قبايلي هواري، العملة الجزائرية في أواخر العهد العثماني ودولة الأمير عبد القادر، مجلة المخبر، الجزائر، الأعداد 12–15، 2008–2009، ص 38–39.

[3]– ناصر الدين سعيدون، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، 1792–1830، ص 207.

منها تلك التي كانت تقضي بتصدير الجزائر موادها الأولية بأثمان بخسة، مقابل استيراد المواد الجاهة الغالية الثمن، ومما زاد هذه المعاهدات إجحافا تدخل الوسطاء اليهود والتجار الأوروبيون في كل صفقة تعقد أو بضاعة تصدر. (صيد المرجان وتصدير البضائع من منطقة عنابة) وبناء حصن بجوار القالة سنة 1561 وتنصيب قنصل فرنسي بمدينة الجزائر 1577.[1]

النظام الضريبي:

رغم وجود موارد دخل متعددة لخزينة الدولة خلال العهد العثماني إلا أن الضرائب المحلية شكلت موردا كبيرا لهذه الأخيرة، وازدادت أهميتها مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر خاصة بعد أن قلت الغنائم البحرية التي كانت تشكل موردا هاما لخزينة الدولة بسبب ضعف البحرية الجزائرية وتراجعها.

فبالإضافة إلى الدنوس التي يقدمها البايات كل ثلاث سنوات[2] هناك الضرائب الأساسية أو الاعتيادية كالعشور والزكاة التي نص عليها الشرع، وغير الاعتيادية المستحدثة مثل اللزمة والغرامة والخطية، والضرائب الخاصة مثل التويزة والمعونة والضرائب ذات الطابع الإداري والصيغة الاقتصادية كحقوق التولية ورسوم الأسواق، وحق العسة وحكور الأراضي بالأرياف[3] فكانت هذه الضرائب تعود بأموال طائلة على خزينة الدولة حيث تذكر غطاس أنه تحصل بيد شيوخ البلد من الضرائب سنة 1699 ما قدره 14948 ريال[4]، بينما يخبرنا سبنسر أنه خلال سنوات النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بلغ المدخول السنوي للضرائب المختلفة ثلاثمائة ألف دولار.[5]

---

[1]– يحيى بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، الجزائر القديمة والوسيطة والحديثة، ج 2، دار البصائر للنشر والتوزيع، طبقة خاصة، الجزائر، 2009، ص 244.

[2]– الزهار أحمد الشريف، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر 1754–1830 تحقيق أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 35–47.

[3] -Tachrifat, Recueil des notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger par Albert Devoulx, lmp du gouvernement Alger, 1852- pp 43-45.

[4]– عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700–1830) منشورات ANEP، الجزائر، 20074، ص 188.

[5]– وليام سنبسر، الجزائر في عد رياس البحر، تعريف وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 150.

لكن هذه السياسة الجبائية كانت شدتها ووطأتها كبيرة على الرعية بالأرياف، خاصة في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، التي عرفت تزايد طل بالسلطة على هذه الضرائب لتعويض النقص في خزينة الدولة الذي نتج عن قلة مداخيل البحرية، حيث فرضت عليها ضرائب إضافية أثقلت كاهلها[1] في الوقت الذي كان يعاني فيه الريف الجزائري من الأوبئة والأمراض التي شهدتها الجزائر خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر[2] بالإضافة إلى الجفاف والفيضانات والجراد.[3]

ونتيجة لهذه السياسة الجبائية الجديدة، كانت تحدث تجاوزات من طرف المكلفين بجمع هذه الضرائب أمام تغاضي الحكام عن هذه الأعمال، إذ يخبرنا الزهار، بأن الأوائل وضعوا الجباية على المنهج الشرعي، والأوار صاروا يخرجون بالمحلات لاستخلاص المغارم والظلمات، ونهب أموال الرعية[4] ويؤكد ذلك حمدان خوجة بقوله: أن جباة الضرائب كانوا يجمعون أكثر من اللازم.[5]

وقد ترتب عن هذه السياسة آثار سلبية، منها هجر الفلاحين لأراضيهم الزراعية ولجوئهم إلى الجبال وأطراف الصحراء، حيث لا يستطيع الأتراك وأعوانهم الوصول إليهم[6] أو استعمال طرق وحيل أخرى مثل ما فعل سكان منطقة القبائل، حيث قاموا بصنع نقود مزيفة من أجل مواجهة السياسة الضريبية المفروضة عليهم مقارنة مع إمكانياتهم المحدودة جدا.[7]

---

[1]– موساوي النظام الضريبي، كانت القبائل الحليفة والمتعاونة مع حكومة الأتراك معفاة من الضرائب الإضافية وتكتفي بدفع الزكاة والعشور خاصة قبائل المخزون أما قبائل الرعية فهي تدفع الضرائب الإضافية مع أداء رسوم الزكاة والعشور.

[2]– سعيدوني ناصر الدين، الأحوال الصحية والوضع الديمغرافي بالجزائر أثناء العهد العثماني، المجلة التاريخية المغربية، العددان 39–40 ديسمبر 1985، ص 432–434.

[3] – سعيدوني ناصر الدين، المرجع نفسه، ص 436.

[4]– الزهار، المصدر السابق، ص 35.

[5]– حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، ص 160.

[6]– وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، 1816–1824، ترجمة وتعليق إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 59.

[7]–وليام شالر، المرجع السابق، ص 61–59.

وهذه العملة أضرت كثيرا بالاقتصاد، والتقرير الذي اكده وليام شالر سنة 1822 يؤكد ما ذهبنا إليه، حيث بين الاختلال في الميزانية السنوية للحكومة، وذلك بارتفاع مصاريف النفقات ونقص مداخيل الخزينة.[1]

وقد أثارت هذه السياسة سخط الرعية على الحكام، مما دفعهم إلى القيام بعدة ثورات وانتفاضات والتي ازدادت وأشتد عزمها في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، حيث بين الاختلال في الميزانية السنوية للحكومة، وذلك بارتفاع مصاريف النفقات ونقص مداخيل الخزينة.[2]

وقد أثارت هذه السياسة سخط الرعية على الحكام، مما دفعهم إلى القيام بعدة ثورات وانتفاضات والتي ازدادت وأشتد عزمها في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، حيث استغل بعض الطرقيين الظرف لنشر دعوتهم وإعلان الحرب ضد الإدارة العثمانية، ومن أبرز تلك الثورات التي قادها الطرقيون في مطلع القرن 19[3]، نذكر منها ثورة الدرقاويين في شرق البلاد سنة 1804، بقيادة الشريف محمد بن الأحرش الدرقاوي وفي الغرب الجزائري سنة 1805 التي تزعمها عبد القادر بن الشريف الدرقاوي، حيث أظهر الزهد والصلاح فأجتمع حولهما الناس وكانوا يشتكون إليهما من أضرار المخزن فكانا يعدانهم بالفرج القريب.[4]

وأيضا الثورة التيجانية في عين ماضي عام 1826 بقيادة محمد التيجاني التي قامت لنفس السبب، فكان لهذه الثورات المتتالية والمتعددة الأسباب أثر في انهاك قوى البلاد التي أخذت تتراجع تدريجيا إلى أن انتهت نهائيا بالاحتلال الفرنسي للجزائر.

---

[1]– العنتري محمد صالح، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974،ص 29.

[2]– مسلم بن عبد القادر، أنيس الغريب والمسافر، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 50–56.

[3]– ابن سحنون أحمد بن محمد بن علي الراشدي الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم المحمدي بوعبدلي، مطبعة البحث قسنطينة، الجزائر، 1973، ص38–48.

[4]– المزاري بن عودة طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن السادس عشر، تحقيق يحيى بوعزيز، ج 1، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1990، ص 353–360.

ورغم كل ما أشرنا إليه، وما قيل عن اقتصاد الجزائر خلال العهد العثماني، يمكن أن نخلص إلى أن الحالة الاقتصادية كانت ضعيفة، إذ أنها تقوم في الأساس على نشاط البحرية بالدرجة الأولى، وما تجلبه هذه الأخيرة من غنائم مادية وبشرية وأهملت الزراعة والتجارة بسنهم لنظام الاحتكارات وفرضهم ضرائب جدية وكثيرة على الشعب مما أدى بالفلاحين إلى هجر الأرض، وأصبح الإنتاج الفلاحي موجها للاستهلاك العائلي فقط، مما تسبب في اضطراب اقتصاد الجزائر مع أواخر العهد العثماني فبدأ دخل الخزينة يضعف ويقل سنة بعد أخرى.

كانت السياسة الضريبية مرتبطة بنوعية الأراضي وبهذا عرفت الأراضي في الجزائر العثمانية عدة أوضاع حيث الملكية منها الملكية الخاصة، ملكية الدولة أو البايلك، ملكية الأوقاف، وملكية العرش.[1]

ساعدت الحكومة الجزائرية بما تميزت به من أنظمة مالية على الإبقاء على الهياكل الاجتماعية بالأرياف مستعينة بتعاطف رجال الدين من مرابطين وعلماء وشيوخ ورؤساء محليين مع الحكام، ومعتمدة على ملائمة نظام الملكية الجماعية في البوادي السياسية الحكام الأتراك الرامية إلى إثارة التنافس الداخلي والانقسام العشائري لتأمين سر الثورات والعصيان.[2]

تفنن العثمانيين في اختراع أنواع من الضرائب الإضافية وغير الشرعية أرهقوا بها الفلاحين خاصة في نهاية حكمهم[3] يمكن إجمال أنواع الضرائب الزراعية إلى أربعة أصناف متميزة، وهي: ضرائب اعتيادية (شرعية) على الإنتاج الفلاحي والحيواني الذي يعود مردوده إلى الخزينة العامة حسب تقاليد بيت مال المسلمين، تتمثل خاصة في ضريبتي العشور والزكاة وضرائب مستحدثة (إلزامية) في شكل مساهمات نقدية أو عينية تفرض على بعض الجماعات والقبائل في حالة تعذر استخلاص العشور والزكاة، والنوع الثالث من الضرائب هو تلط الجبايات الطارئة

[1]– المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة الأسعار، المداخيل، ج1، ص 274.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792–1830، ط 3، ص 214.

[3] جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري، (من القرن 10هـ/16م إلى 13هـ/19م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 189.

(الظرفية) وهي مطال بمالية وعينية تؤخذ في المناسبات والمواسم بغرض تدعيم القدرة المالية لخزينة الدولة بالجزائر وتغطية حاجات موظفي الجهاز الإداري، وسوء نقص المداخيل الاعتيادية التي قد تطرأ في بعض الأحيان على عائدات الضرائب الاعتيادية أو المستحدثة أما الصنف الرابع من الضرائب فهو يتمثل في موارد أراضي الدولة وهي (العزل) بمختلف أنواعها أو أحواش البايلك وهو يؤخذ في شكل كراء اعتيادي للأرض (الحكور) أو يقدم كخدمات مجانية يكلف بها الفلاحون وتعرف بـ التويزة الصنف الخامس من الضرائب بالأرياف يتألف خاصة من هدايا الترضية وحقوق التولية ورسوم الأسواق، فمثلا حقوق المناصب كاتب تؤخذ مقابل إصدار قرارات التولية أو تأكيد أوامر الإقرار في المهام الإدارية من سكان الأرياف لفائدة الشيوخ والقياد وباقي المتولين الذين لهم سلطة بالوسط الريفي.[1]

أسفر هذا الواقع الذي ميز الضرائب الزراعية عن عدة نتائج أهمها ما يتصل بمستوى معيشة الفلاحية طبيعة الاقتصاد الريفي، فقد أثرت الضرائب الزراعية بشكل ملحوظ على مستوى المعيشة، حيث أسهمت هذه الأخيرة في رفاهية سكان المدن من جهة وزيادة معاناة وشقاء سكان الأرياف من جهة أخرى، فأوضاع قبائل الرعية الخاضعة والفلاحين الأجراء (الخماسين) كانت بفعل ثقل الضرائب أشبه بشيء يأقنان الأرض، وهذا ما يجعل نمط الاستغلال الزراعي في مزار كبار الملاك وأراضي الدولة شبه إقطاعي يقوم على استغلال الفلاحين المعدومين لفائدة أصحاب الأرض، كما أدت الضرائب الزراعية إلى اختلال في النشاط الاقتصادي حيث توجد العديد من الفلاحين إلى ممارسة الرعي، فاختفت الزراعة وتهديد قبائل المخزن المتعاملة مع الدولة، واستجواب الحكام على مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة، وهذا ما زاد في عداء السكان لسلطة وأدى إلى تناقص وضآلة مردود الضرائب.[2]

لم تكن الضرائب موحدة أو محددة وهذا ما جعلها غير عادلة في تقدير كميتها وفي كيفية استخلاصها فرغم المرونة والفعالية التي حاول الحكام الأخذ بها فيما يخص الإجراءات

[1]– ناصر الدين سعيدوني، الضرائب الزراعية في الجزائر العثمانية، ص 219–220.

[2]– ناصر الدين سعيدون، المرجع نفسه، ص 229.

الجبائية، إلا أن الضرائب الزراعية ظلت في أساسها تخضع لاعتبارات خاصة فهي تقوم على المعاملة الخاصة ومنح الامتيازات للمتعاملين مع السلطة وضمان نفوذ الدولة في أوساط سكان الأرياف.[1]

[1]– ناصر الدين سعيدوني، الضرائب الزراعية في الجزائر العثمانية، المرجع السابق، ص 218.

الفصل الثالث

نظام الحكم العثماني في الجزائر من الناحية الثقافية

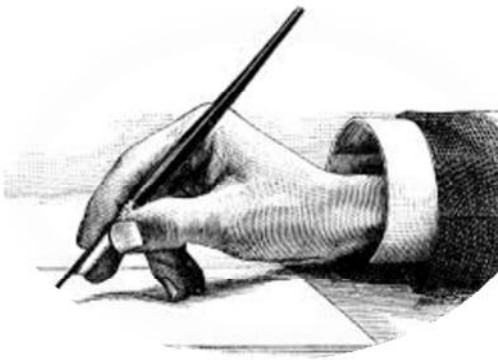

الفصل الثالث: نظام الحكم في الجزائر من الناحية الثقافية:

أولا: المساجد

1.1: مفهوم المساجد:

أ- **لغة:** منفعل بالكسرة اسم لمكان السجود بالفتح اسم المصدر قال زكرياء القراء: هو كل مكان وزن فعل كدخل يدخل فالمفعل منه بالفتح اسما كان مصدرا لا يقع فيه الفرق دخل مدخلا ومنه الأسماء ما ألزموها، كسر العين منها المسجد والمطالع والمغرب والمشرق وغيرها. فجعلوا الكسرة علامة الاسم.[1]

ب- شرعا: فكل موضوع من الأرض لقوله صلى الله عليه وسلم: جعلت الأرض مسجدا والسجود من أفعال الصلاة لقرب العيد من ربه، بحيث اشتق اسم المكان منه فقيل مسجد ولم يقولوا مركع، وأول مسجد وضع على الأرض هو مسجد الحرام وهو مسجد مكة.[2]

ج- اصطلاحا: هي بيوت الله في الأرض **قال الله تعالى:** "**إنما يعمل مساجد الله من امن يا لله واليوم الآخر**" سورة التوبة الآية 18، وقد عرف التاريخ الإسلامي اهتمام المسلمين للمساجد.[3]

د - الفرق بين الجامع والسجد الجامع هو المصلى الذي له منارة أو صومعة تصلى فيها الجمعة وتلقى فيها الخطبة ويمتاز بالحجم الكبير والضخامة والاتساع للمصلين، أما المسجد فهو مصلى صغير الحجم وليس له منارة أو صومعة أو صومعة صغيرة، ويستعمل للصلوات الخمس فقط، وهناك مساجد صغيرة الحجم ولكن كانت مصلى لبعض الخاصة.[4]

---

[1]- محمد بن عبد الله الزركشي، أعلام المساجد بأحكام المساجد، تحقيق: أبو الوفا مصطفى، ط4، د.ن، القاهرة، 1996، ص26.

[2]- المرجع نفسه، ص2827.

[3]- محمد إلياس عبد الغني، المساجد الأثرية في المدينة النبوية، ط2، 1999، ص9.

[4]- أبو القاسم سعد الله، التاريخ الجزائري الثقافي (1830-1954)، ج5، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998، ص11.

2.1: أنواع المساجد:

- نوع منها أسسه الحكام كالخلفاء والأمراء والولاة والملوك فجزء من عملهم الوظيفي لخدمة المجتمعات الإسلامية وتسيير سبل أداء شعائرهم الدينية، ومن ضمنها جامع الباي بقسنطينة والجامع الكبير بالجزائر العاصمة.[1]

- نوع منها أسسه كبار الأثرياء للتقرب من الله واستمالة بعض الفئات الاجتماعية لشيوخ الدين ولكسب الشهرة أيضا ومن ضمنها مسجد سيدي عبد الرحمان.[2]

- نوع منها أسسه الهيئات والجمعيات الخيرية والدينية والاجتماعية لعمل الولاة والأثرياء والشيوخ الدين إعدادها كثيرة.[3]

3.1: وظائف المساجد:

وظيفة المساجد قيام المسلمين بأداء الصلاة فيها وتحفيظ القران الكريم وتعليم الفروض الدينية وبعض العلوم إسلامية وتعالج مشاكل الناس.[4]

إضافة إلى الشعائر الدينية التي كان المسجد يضطلع بها. فقد اعتبر بمثابة الوعاء الجامع للعب كافة الأدوار، فالمسجد تجمع الزكاة وتؤدي الصلوات وبه يمسك ويفطر الصائم، وتقدم جميع النصائح والإرشادات لمفهوم الحج وأركانه وكان المسافر أو طالب العلم يجد الأمن والراحة والمأوى في الجامع، وهو مقر مجلس الشورى ومقر الحكم فيه يلقي الخليفة خطبته التي يحدد فيها أركان سياسته في مباشرة الحكم وكان يتمتع بوظيفة القضاء والإفتاء.[5]

---

[1]– يحي بوعزيز، من تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص127.

[2]– سعاد فويال، المساجد الأثرية لمدينة الجزائر، دط، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص9.

[3]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص128.

[4]– سعاد فويال، المرجع السابق، ص8.

[5]– سعاد فويال، المرجع نفسه، ص8.

1. 4: أهم المساجد:

أ- المسجد الكبير:

هو أعظم مسجد بالعاصمة، ومساحته نحو مائتي متر مربع[1] يقع بشارع البحرية انشأ في سفح الجزائر بين مزغنة 1097م أيام المرابحين، وقد سماه العثمانيون الجامع الأعظم.[2]

ب- مسجد علي بتشين (بجنين):

هو من مساجد الخطبة وكان بيته يدعى علي بجنين،[3] يقع في وزاوية التقاطع بين شارعي باب الواد والقصبة وسمي نسبة لمؤسسته.

تقدر مساحته حوالي 500 متر مربع وله منارة طولها 15 متر وكان بناه في القرن الحادي عشر هجري (1032م-1622م) وهو من مساجد المذهب الحنفي، وعند سقوط مدينة الجزائر بقبضة المستعمر 1831م حول مسجد علي بتشين إلى الصيدلية المركزية لصالح الجيش الفرنسي.[4]

ج- جامع كتشاوة:

من أشهر الجوامع الجزائرية في ع له تحفة معمارية، وكان البناء موجود منذ القرن الرابع عشر وهو موجود الآن في ساحة ابن باديس.

بني الجامع سنة (1021هـ- 1612م) وأعاد حسن باشا إعادة بنائه وتأسيسه واسم كتشاوة ليس هو اسم الجامع إنما هو اسم المكان الذي بني عليه،[5] وكان متصل بدار حسن باشا.[6]

---

[1]- نورالدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص115.

[2]- سعاد فويال، المرجع السابق، ص64.

[3]- مصطفى بن حموش ، مساجد مدينة الجزائر في ع ع، ط10، الشركة دار الامة للنشر والتوزيع، ص48.

[4]- أبو القاسم سعد الله، التاريخ الجزائري الثقافي (1830-1954)، ج1،ج5، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998، ص19.

[5]- أبو القاسم سعد الله، نفس المرجع السابق، ص39.

[6]- محمد الطيب عقاب، عن العمارة والفنون الإسلامية في الجزائر، ط 1، دار النشر مكتبة زهراء الشرق القاهرة ، مصر ، 2002، ص90.

من اكبر الجوامع الحنفية من أكبر المساجد العاصمة وكان له خطيب ومدرسون وموظفون آخرون.[1]

وفي سنة 1844 شرع الفرنسيون في تقديم المسجد لتغيير مخططه نهائيا ولم يتبقى منه إلا العناصر المعمارية التي احتاج إليها الفرنسيون لتدعيم كنيستهم الجديدة كالأعمدة والمنبر.[2]

د- مسجد خضر باشا:

بني هذا الجامع (1005هـ-1596م) كانت تؤدي فيها الصلاة والخطبة والتدريس،[3] وتميز بنمطها التقليدي المحلي حيث تغطية سقوف القرميد وتضم قاعة للصلاة فيه.

فقد حبس له فرنا لتجري وإرادته على الخطيب والمؤذن والحزابين التسعة وعلى الشغالين والكناسين، فقد تعني اسم الخضر مرتبطا بهذا المسجد إلى غاية سقوط مدينة الجزائر على يد الاحتلال.[4]

أ. مسجد الجنائز:

هو مسجد مغير يقع على شارع أورليوت وقد أعيد بناؤه على يد حاكم تركي اسمه الحاج بشير بن عثلجة الذي تولى الحكم لمدة أشهر سنة 1545 وأصبح يدعى الحاج باشا وقد انمحى اسم المؤسس اقتصر اسم المسجد على موقعه مسجد زنقة الجنائز فقد كانت الجنائز تمر في طريقها إلى خارج باب ألواد على هذا المسجد وقد توقف المسجد عن أداء دوره حيث تحول إلى ملحقة للمفشى المدني.[5]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص33.

[2]- أبو القاسم سعد الله، نفس المرجع السابق، ص97.

[3]- المرجع نفسه، ج1، ص42.

[4]- مصطفى بن حموش، المرجع السابق، ص84.

[5]- مصطفى بن حموش، المرجع نفسه، ص51.

ب. مسجد سيدي عبد الرحمان:

يعتبر مسجد سيدي عبد الرحمان الثعالبي من أكثر المساجد الشعبية في الجزائر لاحتوائه على ضريح عبد الرحمان بن محمد بن مخلوف الثعالبي فخر أئمة علماء الجزائر وذلك في عهد الباشا مصطفى كوسى الذي حكم بين 1610م-1613م.

وكانت الأوقاف تدخل حوالي 600 فرنك سنويا توزع على فقراء مدينة الجزائر كما أوقفت النساء أواني المطبخ النحاسية لفائدة الضريح.[1]

ج. مسجد سيدي محمد شريف:

يقع في قلب القصبة وبالضبط في شارع الأخوة بشارة وقد كان يعرف بزاوية سيدي محمد الشريف ويوجد ضريح هذا الوالي داخل المسجد وعلى قبره نقش يذكر تاريخ وفاته 1543م يوجد بمسجد قاعة صلاة بسيطة تعلوه مئذنة ويوجد فناء توجد فيه قبور وبعض أعيان المدينة، وبعد دخول الفرنسيين حولوه إلى مدرسة وملحقات مختلفة.[2]

لم تكن الدولة العثمانية سياستها واضحة فيما يتعلق بالمساجد وتجديدها وتوسيعها لاهتمامها بالأمور السياسية للبلاد ولهذا اقتصرت جهودها على مبادرات بعض الأشخاص من حكام أو سلاطين أو أعيان لبلاد الأغنياء الذين كانوا يساهمون بكل ما يقدرون عليه لتشييد المساجد وحماية بعضها من الزوال وهذا من منطلق عقيدتهم الدينية.

ثانيا: العلم والعلماء:

2. 1: مكانة العلماء وطبيعة علاقتهم بالسلطة:

لقد لعب العلماء نفس الدور الذي لعبه علماء اسطنبول في الحرب والسلم، في التنافس على الوظائف والمناصب، وفي حماية الدين والدعوة إلى الجهاد، وظهور العلماء كفئة متميزة

[1]- عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص203.

[2]- سعاد فويال، المرجع السابق، ص71.

ليس وليدة العهد العثماني لا في الجزائر ولا في غيرها من العلم الإسلامي فجه الحكام هو الذي مهد ظهور العلماء كفئة متميزة ليسدوا الفراغ كمستشارين ومشرعين ومفسرين.[1]

وقد قسم المؤرخون العلماء في الجزائر إلى أربع طبقات هي:

الطبقة الأولى: العلماء الذين هم قدوة لطلبة العلم.

الطبقة الثانية: من تولوا الوظائف العلمية كالقضاء والتدريس والإفتاء من دون استحقاق وكانت وسائلهم لنيل تلك الوظائف الرشوة والتزلف

الطبقة الثالثة: المبتدعة الدجاجلة الكذابين على طريق الصوفية المرضية.

الطبقة الرابعة: العلماء المعاصرين الذين خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا.[2]

بينما ذهب الباحث أبو القاسم سعد الله في طرحه إلى تقسيم آخر راعى فيه القيمة العلمية والمكانة الوظيفية:

- **من الناحية العلمية:** وهم ثلاث فئات:[3]

أ- العلماء الموظفون.

ب-الفقهاء المستقلين: لا صلة لهم بالتصوف.

ت-المتصوفة المستقلين: لا صلة لهم بالتصوف.

- **من الناحية الوظيفية:** وهم فئتين:

أ. الفئة الرسمية: تشمل القضاة والمفتين والمدرسين.

ب. الفئة الملحقة بهم: من رجال الزوايا والمتصوفة وسلالة أشراف معينة والعلماء فئة احتكرت مجالات في المجتمع وهي الإفتاء والفقهاء والتعليم والإمامة والخطاب، وهذه المجالات

---

[1]- أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق، ص387-388.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي، البوعديلي، الجزائر في التاريخ العثماني، المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ص128.

[3]- رشيدة شدري معمر، العلماء والسلطة بالجزائر فترة الدايات(1671-1830) مذكرة ماجيستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص47.

كانت محل تنافس بينهم وبما أن العلماء هم العارفون بالدين فقد تشكل منهم المجلس العلمي الذي يعد بمثابة ديوان المظالم.[1]

2.2: مكانة رجال الدين في المدن والريف:

أ- في المدن:

كانت علاقة الحكام بهم نوعية السياسية التعليمية التي انتهجوها في المدارس والزوايا، فالفقهاء أصبحوا يتمتعون بوضعية ممتازة، لصلتهم بالحكام وارتباطهم بالجهاز الإداري، واعتمادهم على مردود الأوقاف،[2] فكانوا بذلك صلة وصل بين الحكام والسكان.

ب- في الأرياف:

حيث انحصرت نفوذ الفقهاء فكان لشيوخ الزوايا (المرابطين) مكانة مميزة وذلك للخدمات التعليمية والاجتماعية والنصائح والإرشادات التي كانوا يقدمونها، وقد ساعدهم في ذلك انتشار حركة التصوف لبلاد المغرب، وارتبطت بانتشار الزوايا، وتكاثر الأضرحة والمزارات الت يبلغ عددها في بلاد القبائل حسب الورتلاني حوالي 120 مزار منها 50 بجرجرة، وهذا ما جعل لشيخ الزاوية مكانة خاصة في الوسط الريفي.

3.2: علاقة العلماء بالسلطة:

أ- التقارب:

أدرك الحكام العثمانيون عند وصولهم للجزائر أنهم غرباء عن البلاد وأن العامل الذي يربطهم بالأهالي هو الدين، والجهاد ضد الغزو الأجنبي، ومن هذا المنطلق سعى العثمانيون للبحث عن حلفاء لهم ضمن فئات المجتمع فوجدوا رجال الدين أو العلماء خاصة.[3]

---

[1]- رشيدة شدري، المرجع السابق، ص47.

[2]- ناصرالدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب الثلاث تونس، الجزائر، طرابلس، من القرن 16م إلى 19م الدولية 31- قسم التاريخ، جامعة الكويت، 2010، ص83-ص84.

[3]- رشيدة شدري معمر، المرجع السابق، ص82.

كان للتواجد الإسباني على السواحل الجزائرية دورا في تدعيم فكرة التحالف بين العثمانيين والعلماء وخاصة أن السلطة بالجزائر لم يكن بإمكانها التغلب على تهديدات السفن الأوروبية من دون مساعدة، وفي أواخر العهد العثماني، كان العلماء أكثر المحرضين للباشاوات والبايات على الجهاد.

ومن هنا وضعوا سياسة ارتكزت على أسس تحول دون أي نشاط عدائي ضدهم من طرف العلماء منها:

- الإبقاء على الاتصال مع رجال الدين وتقديم ضمانات لهم وامتيازات وإظهار الاحترام من خلال الرسائل التي كانوا يوجهها الحكام للعلماء والتي تحمل عبارات التقدير والاحترام والتعظيم المبالغ فيه.1
- مراقبة شيوخ الزوايا ومقدمي الطرق بحذر بهدف تجنب عدائهم.
- إقناع الشيوخ ومقدمي الطرق بمدينة الجزائر بالعدول عن إثارة القبائل المعادية للسلطة.[1]

ولاستمالتهم أكثر إليها اعتمدت على:

1. المناصب:

وعملوا بمبدأ ترضيتهم أسندت لهم معظم المناصب البسيطة في الإدارة ففي المدن يتم تعيين من بينهم القضاة والقائمين على المساجد، أما في الريف فقد أسندت لهم دور الوساطة بين السلطة والأهالي لأنهم كانوا يمثلون قوة فكرية وسياسية في المنطقة ومن أشهر العائلات التي كان لها امتيازات عائلة ابن فكوف التي دعمت نفوذهم بقسنطينة بقيادة ركب الحج ومنصب مشيخة الإسلام وحصول آل فكوف على هذا المنصب دلالة على مكانتها الدينية والاجتماعية وحي السياسية.[2]

[1]– رشيدة شدري معمر، المرجع السابق، ص101.

[2]– المرجع نفسه، ص102.

2. جباية الضرائب:

قام الحكام بتعيين المرابطين كجباة للضرائب أو ممثلين رسميين للبايلك خاصة في منطقة القبائل حيث ربطوا علاقات مع أشهر العائلات المرابطة، كأولاد سيدي الشرقي أمزيان وأحفاد سيدي محمد أمقران ببجاية، الذين أصبحوا جباة للضرائب.[1]

3. الوساطة:

أسندت السلطة الوساطة للعلماء خاصة المرابطين أهمية كبرى خاصة في المناطق غير الخاضعة كمنطقة القبائل كان يمثل وجهة لسياسة السلطة لهذه المناطق التي كان وجودها العسكري نادر، مقابل هذا سيطر المرابطون مع كل الأحداث التاريخية.[2]

4. العلماء كمبعوثين ومفاوضين:

أوكلت للعلماء مهام سياسية خارجي، فغالبا ما كانوا يرسلون كمبعوثين سياسيين عند نشوب الحرب بين الجزائر والمغرب، كانت المشاكل والصراعات قائمة بينهما.

وكان للعلماء دور في الصلح بين الطرفين، ويستعان بالعلماء كسفراء وممثلين للسلطة فأشهر العلماء المقربين الذين نالوا أشرف السفارة الفقيه محمد ابن العنابي الذي كلفه الداي أحمد باشا (1805-1808) بالكتابة إلى باي تونس رغم وجود كتاب خاصين.[3]

ب- القطيعة:

لا شك أن هناك عقبات داخلية وخارجية أثرت على تدهور العلاقة بين العلماء والسلطة العثمانية بالجزائر، حيث كان لرجال الدين آراء ومواقف مختلفة من السلطة في هذه الفترة، مما دفع السلطة العثمانية لمواقيتهم وتضييق الخناق عليهم، واتباع سياسة اتجاههم تمثلت في:[4]

---

[1]- رشيدة شدري معمر، المرجع السابق، ص 110.

[2]- رشيدة شدري معمر، المرجع نفسه ، ص111.

[3]- المرجع نفسه ، ص110-115.

[4]- قدور بوجلال، مظاهر التقارب والقطيعة بين العلماء والسلطة العثمانية في بايلك الغرب فترة الدايات 1671 ، رسالة دكتوراه ، قسم التاريخ ،علم الآثار ، جامعة وهران ،احمد بن بلة ، 2017/2016 ، ص284-285.

1- القتل: كان ضد العناصر التي كانت تهدد استمرار الحكام في الجلوس على عروشهم أو ضد منا فسيهم من الزعامات الدينية أو ضد المعارضين والمنتقدين، ومن أهم العناصر التي تعرضت لقتل العلماء والفقهاء والمتصوفة خصوصا حيث لجئوا للقتل تخوفا من استقطاب المزيد من الأتباع مما أدي إلى اندلاع الثورة الدرقاوية، الثورة التيجانية.[1]

2- العزل من المناصب: العزل من الوظيفة من الأساليب القمعية التي اعتمدها الحكام العثمانيين ضد معرضيهم وعزل القضاة والفقهاء، وسيلة لمحاولة ردع وتضيق الخناق على المعارضة ولم ينه من هذه التهم حتى الموالون للأتراك مثل العالم المؤرخ أبوراس النامر وعزل من مناصبه الرسمية.[2]

3- المضايقة والإهانة: تعرض العديد من العلماء للإهانة والإذلال، وقد تعرض أيضا المتصوفة لنوع من المضايقة أكثر من العلماء لما لهم مكانة لدى عامة الناس مثل الشيخ محي الدين والد الأمير عبد القادر من طرف الباي حسين، ومضايقة محمد الكبير الغرب لمرابطي منطقة تسالة.[3]

4- المصادرة: مصادرة أملاك العلماء وشيوخ القبائل الطرق الصوفية من طرف السلطة العثمانية مثل تعرض زاوية الشيخ أبو ترفاس إلى تخريب كبير، وتشريد لطلبتها خلال حكم الباي محمد بن عثمان بحكم أن الشيخ كان على مصاهرة على الدرقاوي.[4]

4.2: هجرة العلماء واتجاهاتها:

كان الجزائريين دائمي الهجرة سواء كانت داخلية من المدينة إلى أخرى، أو من المدينة إلى الريف والعكس، أما الخارجية إلى البلاد العربية الإسلامية مثل المغرب الأقصى وتونس أو بلاد المشرق وكان الحجاز مواطن استقرار الجزائريين بين العلماء والأعيان.

---

[1]- قدور بوجلال ، المرجع السابق ، ص287.

[2]- قدور بوجلال، المرجع نفسه، ص298.

[3]- المرجع نفسه ، ص302-303.

[4]- المرجع نفسه، ص309.

وهجرة العالم لا تعني هجرة فرد، أو أسرة، إنما تعني هجرة مكتبة إلى مواطن الهجرة.[1]

ويمكن تقسيم الهجرة إلى نوعين:

- الهجرة المؤقتة: لطلب العلم أو مجاورة بيت الله الحرام.
- الهجرة الدائمة: كانت أغلبها هروبا من أوضاع غير مرضية.

أ. دوافع الهجرة:

ويمكن حصر الأسباب في عوامل السياسة والاقتصاد والدين والعلم:

1- عوامل سياسية:

هاجر بعض علماء الجزائر لا سيما من تلمسان إلى المغرب ونواحيها، عقب استيلاء العثمانيين على مملكة بني زيان، وظلت الهجرة نحو المغرب مستمرة حتى بعد أن استقرت أوضاع العثمانيين، وهناك عائلات انتقلت بأسرها إلى المغرب ولا سيما إلى فاس.[2]

ولم تكن معاملة الأتراك هو السبب المباشر للهجرة وذلك أن الحروب الداخلية التي عرفتها المملكة الزيانية في آخر أيامها، وعلاقتها بالإسبان في وهران وضغط بني وطاس عليها من الغرب والعثمانيين من الشرق، قد جعل العثمانيين لا يشعرون بالراحة.[3]

وبالنظر إلى علاقة العلماء برجال الحكم لم تكن حسنة في أغلب الفترات ،لأن المغرب الاوسط عرف صراعات سياسية وانعكست اثارها على العلماء وعلى كتبهم ومكاتبهم[4] واستمرت العلاقة السيئة بين العلماء والحكام في كثير من الأحيان، لهذا فضل العلماء الهجرة .

ولعل كون الحكم العثماني في الجزائر غرباء عن هذه الثقافة العربية، وعن تاريخ الحضارة لإسلامية، والتشريع الإسلامي هو الذي جعلهم كولاة وسلاطين يستأثرون بشؤون الحكم من سياسة واقتصاد وجيش وادارة تاركين القضايا الأخرى التي لها بالدين في أيدي فئة العلماء،

[1]- حميدة عميراوي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر، 2005م، ص55.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص423.

[3]- المرجع نفسه، ص424.

[4]- حميدة عميراوي، المرجع السابق، ص56.

وعدم تلقف علماء الجزائر العناية الكافية من رجال السلطة العثمانية، إن الحياة الثقافية لم تحظ بعنايتهم، الأمر الذي جعلهم أصل العلم يهجرون الجزائر ومن بقى منهم لم يجد من يقدر علمه، وهذا أدى إلى انكماش بعض الزوايا العلم واتساع دائرة الخرافة.[1]

بالمقابل شجع الحكام علماء اسطنبول على القدوم إلى الجزائر مثل:

محمد بن علي الخروبي المعروف بالطرابلسي، الذي قام بمهمات دبلوماسية في المغرب الأقصى قبل أن يستقر في الجزائر، والشيخ فتح الله الذي استقر بقسنطينة، وأصبح شيخ العلم والتصوف وخطيبا ومفتيا وهذا لم يأتي العلماء من اسطنبول فرادى بل وفدت أسر علمية من المذهب الحنفي وأبرزها عائلة المفتي.[2]

2- عوامل اجتماعية:

هي عدم وجود مدن علمية مزدهرة كما هو الحال في المغرب الأقصى وتونس وكذلك المشرق، فمدينة الجزائر العاصمة كانت معدومة النشاط العلمي، وكان طلب العلم من العوامل التي تؤدي للهجرة إلى خارج الجزائر، فتراجع حركة التعليم وانعدام المراكز العلمية المعروفة جعلت الجزائريين يتحملون عناء السفر والترحال من اجل الجلوس إلى أهل العلم والأخذ عنهم وبالتالي الحصول على إجازات علمية.[3]

5.2 : اتجاهات الهجرة:

أ- الهجرة إلى المغرب:

لقد هاجر العلماء الجزائريين إلى المغرب الأقصى، وذلك يعود إلى مجموعة من الأسباب نذكر منها:

- العالم الروحي: وجود شيوخ الطرق الصوفية مشهورين بالمغرب.

---

[1]- حميدة عميراوي، المرجع السابق، ص56.

[2]- المرجع نفسه، ص57-58.

[3]- محمد بوشناقي، هجرة العلماء الجزائريين إلى المغرب الأقصى وبلدان المشرق العربي 1520-1830، مجلة المواقف والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع4، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي الياس، سيدي بلعباس، ديسمبر، 2009، ص100.

- وجود جامعة القرويين.
- وجود حياة هادئة ورخاء.
- وجود نظام سياسي يرحب بالشيوخ العلماء الذي هو الآخر يحظى باحترام علماء الجزائر على أساس أنه نظام شريف النسب[1].

ولعل من أشهر العلماء الذين هاجروا إلى المغرب نذكر البعض منهم:

1- أحمد الونشريسي (1430-1509): أحمد بن يحي بن محمد ابن عبد الواحد ابن علي الونشريسي، كان فصيح اللسان والقلم، وتخرج عنه جماعة من الفقهاء،[2] وكانت له خزانة علم ودائرة المعارف ابنه عبد الواحد في فاس أيضا وهو لا يقل عن والده حيث كان له مجلس خاص لا يحضره إلا أكابر العلماء، وقد تولى الإفتاء والقضاء والتدريس، وظل قاضيا لمدة 18 سنة وكان لا يخشى صاحب السلطة في أمور الدين.[3]

2- محمد بن أحمد المعروف بابن الوقاد التلمساني: تولى عدة وظائف سمية، كقضاة والافتاء والتدريس في مدن مختلفة من المغرب كفاس ومكناس وتارودانت، وأدركته الوفاة بتارودانت سنة 1001هـ.[4]

3- أحمد مقري 1522م-1603: هو أحمد بن محمد بن يحي أبو العباس علمه غزير وحياته خصبة بالعطاء والتأليف، ولد بتلمسان ونشأ بها وحفظ القرآن الكريم، ومنها انتقل إلى فاس سنة 1600، فأخذ عن شيوخها ثم انتقل إلى مراكش فاستدعاه الخليفة المنصور السعدي وقربه إليه وأكرمه.[5]

---

[1]- حميدة عميراوي، المرجع السابق، ص59.

[2]- التلمساني ابن مريم المليتي، البستان في ذكر الاولياء والعلماء بتلمسان ، دط، المطبعة الثعالبية ، الجزائر ،1908م ص53.

[3]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص525.

[4]- المرجع نفسه، ص526.

[5]- بقادي مسعود ، هجرة علماء تلمسان إلى فاس ورودها الثقافي بين الجزائر والمغرب ق10هـ/16م، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية ،قسنطينة ، ص212-113.

ب-الهجرة إلى تونس:

فضل بعض العلماء الهجرة إلى تونس لأسباب منها:

1. وجود جامعة الزيتونة.
2. وجود حياة واستقرار ورخاء ونظام حكم.
3. تعتبر تونس معبر هام إلى المشرق وإلى البقاع المقدسة.[1]

ولعل من أبرز العلماء الذين هاجروا إلى تونس نذكر عاشور القسنطيني المعروف بالفكرين، كان والده من علماء قسنطينة انتقل عاشور في الأرض كثيرا فدخل بلاد السودان وتونس وحج وتولى وظائف التدريس خصوصا في تونس، فقد أدركته الوفاة مهاجرا إلى مكة المكرمة[2].

ج- الهجرة إلى المشرق:

ظل المشرق الإسلامي يمثل المرجعية الدينية لأهل المغرب الإسلامي نظرا لوجود مركز الخلافة والمقدسات الإسلامية به فقصدوه للحج والمجاورة ولطلب العلم أيضا فاختار بعضهم الاستقرار به لأسباب عديدة منها أسباب أساسية ومن بين الذين هاجروا إلى المشرق نذكر البعض:

1- **أحمد بن عثمان بن علي:** بن محمد أبو العباس التلمساني الذي ولد وتعلم بتلمسان ثم رحل إلى المشرق لأداة فريضة الحج كما درس علماء من مصر والشام والحرمين الشريفين وتوفي في القاهرة.[3]

2- **علي بن والي بن حمزة الجزائري:** الذي كان حيا في عام 1590 يعتبر من أكبر علماء الرياضيات، وكان قد استقر في اسطنبول لمدة من الزمن ثم عاد إلى الجزائر ليغادر إلى

[1]- حميدة عميراوي، المرجع السابق، ص60.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، ص430.

[3]- رسالة ماجستير، العوامل المؤثرة، ص65.

البقاع المقدسة، فاستقر هناك حتى وافته المنية، أهم مؤلفاته: تحفة الأعداد لذوي الرشاد.[1]

3- **أبو العباس التلمساني:** أحمد بن عثمان بن علي بن محمد أبو العباس التلمساني من علماء المالكية، أندلسي الأصل ولد ونشأ في تلمسان ورحل إلى المشرق وحج وأخذ عن علماء مصر والشام والحرمين وتوفي بالقاهرة 1738م.[2]

ثالثا: الطرق الصوفية

3. 1: الصوفية، تعريفها وتطورها:

يعد التصوف ظاهرة دينية عرفتها مجمل الديانات السماوية على اختلاف طوائفها، والتصوف الإسلامي بالتحديد طرأت عليه تغيرات ومر بالعديد من المراحل واختلفت حوله التفسيرات والحكام، وتعددت مفاهيم التصوف بسبب انتشار المتصوفة الذي اهتموا به كعلم من خلال دراساتهم ومن هذا المنطلق سنقف على بعض مفاهيم التصوف.

أ- مفهوم التصوف:

- **لغة:** تشتق كلمة التصوف من كلمة صوف جعله صوفيا، والتصوف صار صوفيا أي تخلق بأخلاق الصوفية والصوفية فئة من المتعبدين[3] ولفظ صوفي يشير إلى مجموعة من المتعبدين والروحانيين، الذين اشتغلوا بالتصوف والراجح أن اشتقاق كلمة التصوف من لبس الذي هو مصنوع من مادة الصوف وقد تكون مأخوذ من كلمة صوفيا اليونانية التي تعني الحكمة ومن هذه المصطلحات صار التصوف صار التصوف يدل على سلوك وممارسة التطهير.[4]

---

[1]- المرجع نفسه ، ص66.

[2]- عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ط2، مؤسسة مويهض الثقافية، بيروت، 1980، 67.

[3]- نوارة عماري، الوضع الثقافي في بايلك الشرق أواخر العهد العثماني 1771-1837، مذكرة ماستر، قسم التاريخ، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص50.

[4]- نوارة عماري، المرجع نفسه، ص50.

- **اصطلاحا:** هي حركة دينية انتشرت في العالم الإسلامي تدعو إلى الزهد وشدة العبادة، تعبر عن فعل مضاد للانغماس في الشرق، وكذلك هو رحلة روحانية، تعتمد على الخلوة والتجلي الرباني للوصول إلى الحضرة الربانية ويتوب إلى الله ويبتعد عن ملذات الدنيا.[1]

والتصوف حسب ابن خلدون هو العكوف على العبادة والانقطاع إلى الله والإعراض عن زخرف الدنيا وزينتها والزهد فيما يقبل عليه الجمهور من لذة ومال وجاه والانفراد في الخلوة للعبادة.[2]

ومهما يكون فإن التصوف هو منهج سلوكي يقوم على أساس قواعد روحية نفسية تجعل القلب صافيا جليا، ويسعى دائما الصوفي للوصول إلى حالة روحية لا تكون لغيره ولا يشاركه فيها أحد.[3]

3. 2: تعريف طريقة الصوفية:

الطريقة تطلق على السيرة والمذهب والحال، وأيضا الممر والطريق مسلك طائفة من المتصوفة، ونقصد بالطريقة السبيل ويقال طريقة الرجل مذهبه.[4]

وفي التعريف الاصطلاحي نعني بالطريقة جملة مراسيم التنظيمات الجماعية الصوفية أو مجموعة أفراد من الصوفية ينتمون إلى شيخ معين ولهم نمط سلوكي روحي.[5]

ويعرف ابن خلدون الطريقة الصوفية قائلا: هي العلم بكيفية تطهير القلب من الخبائث والكدرات، بالكف عن الشهوات.

---

[1]– نوارة عماري، المرجع السابق، ص50–51.

[2]– عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، ط2، بيروت، 2005، ص357.

[3]– محمد بن بركة، الطرق الصوفية، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص45.

[4]– محمد بن صديق، التصوف المغربي في مجلة دعوة الحق للدراسات الإسلامية، العدد285، 1997، ص68.

[5]– عبد الرحمان ابن خلدون، شفاء السائل وتعذيب المسائل، تحقيق: محمد مطبع الحافظ، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1996، ص209.

3. 3: أنواع الطرق الصوفية:

أ. **الخلواتي:** ويدعى شيوخها بأسرار دينية غيبية خاصة، والقدرة على تلقيتها، فيفرضون عليهم أذكار خاصة تسمى "الورد"، يتلونها في خلوات خاصة معزولة ومظلمة لمدة معينة حتى يفتح الله عليهم ثم يخرجونهم ليصبحوا مريدين حقيقيين.[1]

ب. غير الخلواتي: ولا يدعي شيوخها بمعرفة أسرارها دينية معينة، ولكن يتخذون لأنفسهم وأتباعهم وردا معينا من الأذكار، والأذكار يتلونها وراء الصلوات، ويقومون بتحفيظ القرآن الكريم للأطفال الصغار، وتعليم بعض علوم الدين واللغة.

وقد تميزت الطرق الصوفية بالتربية الروحية والانضباط والتعليم الذي أعطته البعض منه أهمية كبرى جعلها تعرف انتشارا كبيرا في المدن قبل الأرياف ذلك أن معظم المتصوفين ظهروا في المدن الكبيرة مثل قسنطينة.[2]

3. 4: انتشار التصوف:

أ. عوامل انتشار التصوف:

- عوامل فكرية:

وجود أعلام صوفية عملوا على نشر التصوف بكامل المغرب الإسلامي أثروا بسلوكياتهم وعلمهم وبمؤلفاتهم على المجتمع الجزائري ومن بينهم عبد الرحمن الثعالبي والشيخ أبو مدين إضافة إلى تأخر الكثير من العلماء بالتصوف المشرقي بعد محاولة الإمام الغزالي التوفيق بين الشريعة والحقيقة.[3]

[1]- نوارة عمارة، المرجع السابق، ص53.

[2]- المرجع نفسه، ص54.

[3]- خديجة طيابية، حليمة سعادة، الحركة التيجانية في الجزائر خلال القرن19 م، الأغواط نموذجا، مذكرة ماستر، قسم التاريخ، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2015-2016، ص9.

- **عوامل سياسية:**

سقوط الأندلس وهجرة علماءها من الصوفية وغيرهم إلى الراضي الجزائرية واحتكاكهم بالمتصوفين هناك، وانشر أفكارهم إلى الوسط الجزائري.

- **عوامل اجتماعية:**

انتشار البذخ والترف عند عدة فئات المجتمع وهذا نتيجة الثراء الفاحش وتراجع القيم الدينية والأخلاقية، حيث أهمل العامة والخاصة الكثير من مبادئ الدين وسلوكه فأدى إلى اختلاف التصوف بالبدعة والخرافة، وأضحى وسيلة للرشوة والفساد واستغلال العامة.[1]

ب. انتشار التصوف:

لقد وجد التصوف وطرقه لأول مرة في بلاد القبائل في بجاية والمناطق المحيطة بها وكانت بجاية مركز إشعاع طرقي لعدة قرون من الزمن فلقد انطلق من رجالات التصوف الكبار من أمثال أبو زكريا الزواوي وأبو زكريا السطيفي ويحي الجيلالي والشيخ أبو مدين الذي انتقل فيما بعد إلى تلمسان، وتوفي وانتقل التصوف إلى بقية المناطق الأخرى.[2]

ومن الظروف التي مهدت الظهور التصوف إلى المغرب الإسلامي بانتشار حركة الزهد بالإضافة إلى الرحلات العلمية إلى المشرق.

ومن العوامل التي ساهمت في انتشار الحركة الصوفية في المغرب رحلات الحج، فكان علماء المغرب الإسلامي يلتقون المتصوفين من المشرق العربي فيأخذون عنهم الطريقة، وعند عودتهم يقومون بنشرها مثلما حدث مع أحمد التيجاني الذي أخذ التصوف عن أحمد بن عبد الله الهندي أثناء أداء فريضة الحج.[3]

---

[1]– خديجة طيايبة، المرجع السابق، ص90.

[2]– طيب جاب الله، دور الطرق الصوفية ولزوايا في المجتمع الجزائري، مجلة المعارف، ع14، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، أكتوبر 2013م، ص136.

[3]– أبو القاسم سعدالله، المرجع السابق، ج1، ص284.

3. 5: علاقة الحكام والعلماء بالتصوف:

كان للحكام العثمانيون في الجزائر سياسة خاصة تجاه الطرق الصوفية وذلك لأهميتها لدى السكان، حيث اختلفت مواقفهم تجاه هذه الأخيرة، في البداية انتهجت أسلوب التودد والتقرب إلى هذه الفئة لأغراض سامية، إلا أن في الفترة الأخيرة تغيرت سياستهم تجاهها.

أ. علاقة الحكام بالتصوف:

الأتراك العثمانيون كانوا يعرفون أنهم غرباء عن الجزائر لغويا وثقافيا، ولكن كانت هناك نقاط مشتركة عرف العثمانيون كيفية استثمارها، وهي الدين، ومنه التصوف وممارسته والسلوك والجهاد ضد الغزاة الأوروبيين، لذلك راحوا يبحثون عن حلفاء لهم في الجزائر، ولم يجدوا أحسن من رجال الدين والتصوف تحمسا من ذلك، ولم يجدوا صعوبة في ذلك.[1]

فقد لعب الدراويش دورا كبيرا في توسعات العثمانيين خاصة في منطقة الأناضول وكان الجندي الانكشاري الذي يأتي إلى الجزائر يحمل معه تلك الأفكار الصوفية التي تشبع بها من الطريقة البكداشية.[2]

واعتمد الأتراك العثمانيون على أهل التصوف سواء كانوا في المدن أو الأرياف فكان تقربهم منهم عقيدة فيهم في معظم الأحيان، تماما كما كان يفعل بآبائهم وزملائهم في الأناضول والبلقان، عندما كانوا يأخذون بركة الدراويش.[3]

وشاع في الجزائر تحالف بين الأتراك والمرابطين حتى عرف الناس أن هناك سياسة عامة متبعة، فكثرت الأضرحة والقباب ودخلت الطرق الصوفية الأخرى من المشرق والمغرب، فأصبح الحكام يظهرون كل الاحترام والتبجيل لأهل التصوف.[4]

---

[1]- محمد شاطو، السياسة العثمانية في الجزائر وعلاقتها بالطرق الصوفية1792-1830، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع3، ديسمبر2008، ص112-113.

[2]- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي1514-1830، دار هومة، الجزائر، 2012، ص24.

[3]- محمد شاطو، المرجع السابق، ص112.

[4]- المرجع نفسه، ص113.

وحلول الحكام استمالة المرابطين وشيوخ الطرق الصوفية وذلك من خلال إعطائهم ضمانات ومنحهم امتيازات، وهذه المكانة التي حظي بها المرابطون ورجال الصوفية ذكرها حمدان خوجة في كتابه بقوله: "...لم يكتف الأتراك بأن فرضوا على نفوسهم احترام هؤلاء المرابطين وإنما صاروا يقدمون لهم أكبر الامتيازات وأثمنهم، فصارت أماكن سكناهم وضرائحهم، بعد الموت مقدسة..."[1]

إن علاقة المرابطين والمتصوفة مع السلطة الحاكمة في الجزائر، تميزت أثناء الفترة التي سبقت تحرير المناطق المحتلة من طرف الإسبان بالتعاون والتواصل .

ب. علاقة العلماء بالتصوف:

إن الطرق الصوفية كان لها تأثير قوي في مجرى الأحداث في العهد العثماني، ورغم موقف العلماء والسلفيين الذين حاولوا التخفيف من حدتها، ومناقشة أصحابها، كموقف محمد بن عبد الله الجيلالي مع شيخ الإسلام علي آيت الأمين الأزهري وثلة من رفقائه الذين حاولوا باتفاق مع الحكام العثمانيين معارضة الشيخ محمد ابن عبد الرحمن الجرجري الزواوي مؤسس الطريقة الرحمانية بعد عودته من مصر ودعوته إلى نشر طريقته، ولم تمض إلا سنوات قليلة حتى اجتاحت الطريقة الرحمانية بلاد القبائل كلها و امتدت إلى بلاد الجنوب والزاب.[2]

أدى تعود طريقة الصوفية وتطرفها في عقائدها إلى انتشار البدع وشيوع حلقات الذكر والأوراد وكان البعض يعمل بتشجيع واضح من الحكام العثمانيين.[3]

[1]– حمدان خوجة، المرأة ، محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP ،الجزائر ،2006، ص110-111.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص188.

[3]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص172.

3. 6: أهم الطرق الصوفية وأهم ثوراتها

أ. الطريقة القادرية:

تعود أصولها إلى الولي الصالح الشيخ عبد القادر الجيلالي دفين بغداد (470-561هـ/ 1079-1166م)،وهو من بلاد فارس انتقل منها إلى بغداد التي كانت تعج بكبار الفقهاء وأعلام المحدثين .[1] وتعد أقدم الطرق التي دخلت الجزائر وانتشرت في معظم نواحيها قبل قدوم العثمانيين وقد اختلطت تعاليمها بالطريقة الشاذلية.[2]

ودخلت الطريقة إلى الجزائر إلى الشيخ أبي مدين شعيب دفين تلمسان المتوفي سنة 594هـ، ويذكر أن أبا مدين التقى بالجيلالي في موسم الحج حيث لقنه تعاليم الطريقة، ولما عاد شرع في نشرها في معظم ربوع المغرب الإسلامي.[3]

وامتازت هذه الطريقة بالتسامح[4] والاعتدال والتساهل، وحب الخير والتواضع والبعد عن التعصب، ومن مبادئها الدعوية أن لا يكذب ولا يحلف العبد إلا بالله، ويتجنب الدعاء على أحد الخلق، وقد تأسست العديد من الزوايا التابعة لهذه الطريقة وصلت إلى حوالي 1200 زاوية قادرية .[5]

ب. الطريقة الرحمانية:

نسبة إلى العالم الجزائري الشيخ محمد بن عبد الرحمن الفشوطي الإدريسي الحسن الإدريسي الذي جاء من المشرق، انتشرت في وسط وشرق الجزائر وجنوبها.[6]

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع اقتصادية، والاجتماعية، المرجع السابق،ص86.

[2]-أبو قاسم سعد الله ،ج1، المرجع السابق، ص513 .

[3]- دركوش أحمد: موافق الطرق الصوفية من ج1، الأستعمار في الجزائر ،أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2010، ص87.

[4]- صالح مؤيد العقبي، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، تاريخها ونشاطها، دار البصائر، بيروت، 2002، ص144-148.

[5]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص513.

[6]- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص508-509.

وقد تلقى الشيخ عبد الرحمن تعاليم الطريقة الخلواتية على يد محمد بن سالم الحنفاوي، والتي سميت باسمه فيما بعد الرحمانية، [1]حيث قام بتأسيس زاوية لنشر تعاليم طريقته لكن نشاطها أثار قلق الإدارة العثمانية التي أصدرت بتأسيس مجلس لإبطال دروس الطريقة الرحمانية، وذلك لكثرة الدسائس والمؤامرات مما جعل الشيخ الطريقة إلى العودة إلى منطقته آيت اسماعيل مسقط رأسه وأسس زاوية جديدة للتعليم.[2]

ج. الطريقة التيجانية:

تنسب الطريقة التيجانية إلى مؤسسها أبو العباس أحمد المختار بن سالم التيجاني، المولود في 1150هـ/1737م بعين ماضي وهو من نسب شريف يعود إلى محمد الملقب بالنفس الزكية، كان والده مدرسا للحديث والتفسير ولما توفي والده عام 1752م، خلفه في المنصب،[3] وبعدها رحل إلى مدينة فاس عام 1758م، حيث احتك بعلمائها وتعلم منهم الكثير من فاس عاد إلى الجزائر من خلال تجواله تلقى تعاليم الطريقة الخلواتية، وفي طريق عودته من الحج عينه الشيخ الكردي مقدما للطريقة الخلواتية.[4]

كما منع أتباع طريقته من زيارة غيره من الأولياء وإن كانوا أمواتا.

أثارت أفكار أحمد التيجاني عداء الطرق الصوفية الأخرى حيث أنه ربط طريقته بالرسول(ص)، لم تدع الطريقة التيجانية إلى الزهد والمسكنة والتقشف، وقد عرف عن أحمد التيجاني توسعه في العيش كما وعد أتباعه المخلصين بالغنى في الدنيا والجنة الآخرة.[5]

---

[1]– الجيلالي مختار الطاهر، نشأة المرابطون والطرق الصوفية واثرها في الجزائر خلال ع ع، ط1، دار الفن الغرافيكي للطباعة والنشر، الجزائر، 1976، ص40-42.

[2]– صالح مؤيد العقبي، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، تاريخها ونشاطها، دار البصائر، الجزائر، 2005، ص157.

[3]– أبو قاسم سعد الله، ج1، المرجع السابق، ص517.

[4]– المرجع نفسه، ص517.

[5]– صالح مؤيد العقبي، المرجع السابق، ص178.

وارتفع عدد أتباعها في الصحراء إلى درجة أصبحت تتحكم في الطرق والقوافل التجارية العابرة للصحراء، وقد كانت من أشهر زواياها في الجنوب الكبير: قمار، تماسين، قرارة، بتوات، وقد امتدت زواياها حتى قلب بلاد السودان.

لم تؤسس الطريقة معهدا للتعليم أو تصدر مؤسسة للتدريس، مع ذلك فإن الطريقة التيجانية انتشرت وصار لها عدد كبير من أتباعها في الجزائر.[1]

لقد اتسمت العلاقات بين السلطة العثمانية والطريقة التيجانية بالتهور والعداء والمواجهة، وذلك من خلال التفاف الأتباع حول الشيخ أحمد التيجاني وتخوف السلطة من مكانته بعد رجوعه من الحج واستقراره في تلمسان بدأت شعبيته تكبر وارتفع شانه وأصبح اسمه متداولا لدى الخاصة والعامة.[2] ومعارضة السلطة العثمانية لعقيدة التيجانية من خلال عقائدها حيث أثارت ضجة في وسط العلماء والفقهاء ودعاة التيار السلفي وبالتالي الحكام.[3]

وتزامن ظهور التيجانية مع انتهاج السلطة العثمانية سياسة اقتصادية قائمة على الضرائب بعد أن كانت تعتمد على غنائم البحر، فكان الدافع الاقتصادي إذن وراء تلك الحملات التي قادها البايات على الطريقة التيجانية بعين ماضي ضده الطريقة التي استطاعت في ظرف قصير أن تجمع ثروة هائلة بفضل تحكمها في التجارة الصحراوية وحمايتها للقوافل، هذه الثروة أثارت طمع البايات فشنوا عليها الحملات وفرضوا عليها الضرائب الباهضة واستحوذوا على خيراتها كلما تمكنوا منها.[4]

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص513.

[2]– بن يوسف التلمساني، الطريقة التيجانية وموقفها من الحكم بالجزائر، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 1997ـ 1998، ص124.

[3]– بن يوسف التلمساني، المرجع نفسه ، ص39.

[4]– المرجع نفسه، ص127.

كما لجا الشيخ أحمد التيجاني إلى المغرب ذلك لما ضيق البايات الخناق على أحمد التيجاني هاجر واستقر هناك ولقى كل الترحاب من قبل السلطان مولاي سليمان استقبله ومنحه دارا للإقامة، فانتشرت دعوته بسرعة في أوساط الطبقة الحاكمة.[1]

د. الطريقة الدرقاوية:

تنسب الطريقة الدرقاوية إلى العربي بن أحمد بن الحسن البوبريجي الدرقاوي،[2] الذي ولد في بني زروال في المغرب الأقصى في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، [3] وسمي بالدرقاوي نسبة لقبيلة درقا التي ينحدر منها جده يوسف أبو درقا.[4] وهي طريقة دينية صوفية تفرعت عن الطريقة الشاذلية،[5] المنسوبة إلى أبي الحسن الشاذلي المتوفي سنة 656هـ/1258م.

أراد العربي الدرقاوي بتأسيس هذه الطريقة بعث الحياة في التصوف الشاذلي وبفضل النسب الشريف لمؤسسها استطاعت الطريقة أن تصبح في ظرف وجيز من أهم الطرق الصوفية في المغرب الأقصى وحتى في الجزائر لأنها مبنية على كسر النفس وإسقاط التدبير والاختيار وتقوم مبادئها على كبح جماح الشهوات وإذلال النفس وكسرها عن طريق التقشف في شتى المجالات (الملبس، المأكل، المسكن...) وكان العربي الدرقاوي يحث أتباعه على خرق العادة بلبس المرقع والرث والمشي حفاة، ويضعون عقد من الأصداف البحرية.[6]

---

[1] -Rinne Louisle , les MARABOUTS ET KNOUANS، ETUDE SUR Lislam en ALGEREE ALGER، JOURDAN، p420.

[2]– هو محمد العربي بن احمد بن الحسين بن علي بن محمد بن يوسف، ولد في سنة 1150هـ/1737م، نشأ في بيت علم، حفظ القرآن الكريم وهو صغير وينتمي لنسب شريف، صاحب الطريقة الدرقاوية، توفي في سنة 1833، للمزيد ينظر، محمد كاري، الإحياء والتجديد الصوفي في المغرب، ط1، منشورات وزارة الثقافة، المغرب، 1427هـ/2006م، ص27.

[3]– صالح عياد، المرجع السابق، ص194.

[4]– ابراهيم حركات، التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال القرنين ونصف قبل الحماية، ط1، مكتبة الدار البيضاء، المغرب، ص59.

[5]– يعود تأسيسها إلى أبي الجنيد الذي تأثر به الشيخ ابن مدين شعيب الأندلسي، ويعود مصدر الطريقة الشاذلية إلى علماء تأثر بهم أو حسن علي الشاذلي(593هـ/1196م)،وتنتسب إليه، وانتشرت في شمال إفريقيا/ ينظر: إدريس بن خويا، واقع الطرق الصوفية بإقليم التوات، ص464.

[6]– إدريس بن خويا، المرجع السابق، ص181.

وقد انتشرت هذه بسرعة كبيرة واضطهد أتباعها من طرف سلطان المغرب لأنها رأى في بعض التعاليم هذه الطريقة خطر على قيم المجتمع وتتمثل اصول هذه الطريقة:

- اجتهاد واتباع الكتاب والسنة والتخلق بمكارم الأخلاق وتضبيط النفس، وإحياء القلوب وانتشرت هذه الطريقة في ناحية وهران والجنوب من التيطري.[1]
- هي أكثر الطرق شعوذة وعنفا ومعاداة للحضارة العربية، وامتد نفوذها إلى توات، القرارة وحتى إلى النيجر،[2]يتميز أتباعها باللحية الطويلة، واشتهر كل درقاوي باسم بودربالة وأكبر الحركات التمردية التي كان على رأسها الدرقاويون ضد الأتراك وهي الحركة التي قادها ابن الأحرش في الناحية الشرقية الحركة التي قادها عبد القادر بين الشرق الساحلي في الناحية الغربية.[3]

أهم ثورات الطرق الصوفية:

وقعت في العهد العثماني ثورات عديدة، وكانت هذه الثورات متعددة الوسائل والغايات فبعضها كان له طابع ديني والآخر كان له طابع سياسي وبعضها له طابع اقتصادي كما كان البعض منها نتيجة تمرد شخص طمعا في الجاه والسمعة ومن نماذج ثورات المتصوفة ورجال الطرق الصوفية التي انتهت في أحيان كثيرة أكثر دموية الثورة الدرقاوية.

الثورة الدرقاوية (1805-1816)

تنتسب هذه الثورة إلى عبد القادر شريف الدرقاوي، ويعرف شريف الدرقاوي كاتب للعرب في أمر القيام مع الترك، وادعى لأن صاحب، واتبعه العرب وسارت إليه القبائل، وظهرت له كرامات وكان مع ابن الشريف أناس كثيرون.[4]

---

[1]- صالح عياد، المرجع السابق، ص194.

[2] -Cappoloani(x) Deront, les confreries redigieuses MUSLMANE , ALGER ،1897 ،RESIME BOU، NOUH ،1937 P49.

[3]- صالح عياد، المرجع السابق، ص194.

[4]- أحمد الشريف الزهار، مذكرات الشريف الزهار نقيب الأشراف في الجزائر، 1754-1830، تحقيق: أحمد المدني، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص84.

انتصر على مصطفى باي وأسرف في موقعة فرطاسة، بين وادي المينا ووادي العيد عام 1805م، ومكنه هذا النصر على السيطرة على معسكر وفرض سلطاته على كل منطقة ما بين مليانة شرقا إلى وجدة غربا.

وكانت من بين الأسباب التي ساعدت على قيام الثورة الدرقاوية منها فساد النظام السياسي العثماني الذي أدى إلى إحداث خلل بين السكان والسلطة[1] والسياسة المجحفة التي انتهجها النظام العثماني أواخر عهده بعد ضعف موارد البلادن نتيجة تغير الظروف الدولية فكان الضغط على أقاليم المضاعفة الضرائب،[2] مما أدى إلى إحداث القطيعة بين شيوخ الطرق الصوفية والسلطة الحاكمة.[3]

وأيضا نجد الدعم المعنوي الذي لقنته هذه الطريقة من المغرب الأقصى، فأصل الطريقة من المغرب، وأن سلاطين المغرب كانوا في عداء مع الأتراك لذا حاولوا المساعدة وتدعيم الثوار ضد الأتراك في الجزائر.[4]

وعندما قام ابن الشريف من السيطرة على بعض المناطق مثل معسكر ومليانة الواضح أن حينما أحس بقوته العسكرية قرر مهاجمته وهران التي فرض عليها حصار لمدة ثمانية أشهر، لكن الباي محمد بن عثمان المعروف بالمقلش تمكن من فك الحصار بمساعدة قبائل المخزن واستطاع إخضاع بعض القبائل الثائرة مثل قبيلة مهاجر والبرجية، وبني عامر المتحالفة مع الشريف الدرقاوي،[5] ولمعرفة المقلش بأن حركة الشريف الدرقاوي لم تكن دينية محضة فقد كان لها طابع سياسي يتداخل فيه المغرب الأقصى، والجزائر العثمانية.

---

[1]– سفيان صغير، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات، 1671–1830، مذكرة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص92.

[2]– ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص108.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، تدعيم الحكم التركي في الجزائر، مجلة الصالة، العدد 32، الجزائر، 1976، ص50.

[4]– الصغير عبد المجيد، خصوصية التجربة الصوفية في المغرب، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص110.

[5]– نفيسة رحماني، العوامل المؤثرة في الحياة الثقافية في الجزائر العثمانية، مذكرة ماستر في تاريخ الجزائر الحديث، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019، ص89.

وتعاطف بعض الدايات مع الطريقة الدرقاوية حيث التقى باي وهران محمد بن عثمان الملقب بـ بوكابوس بالطريقة سرا وأعلن تحلفه من السلطان المغربي سليمان، وباءت ثورته بالفشل لإمكانيته العسكرية غير الكافية.[1]فقد عانى من الثورة بعض العلماء والعامة ممن وقع بين السلطة والدين.[2]

ثورة ابن الأحرش الدرقاوي: (1800م-1807م)

تعتبر ثورة ابن الأحرش من أخطر الثورات التي عرفتها إيالة الجزائر طيلة الوجود العثماني لأنها شملت رقعة جغرافية واسعة في بايلك الشرق.

أ- تعريف ابن الأحرش: هو محمد بن عبد الله الشريف الذي اشتهر باسم البودالي، وذكرت عدة مصادر أن أصله من المغرب الأقصى ولقد اتصفت شخصية ابن أحرش بالغموض وذلك راجع إلى طبيعة حركته المعادية للعثمانيين والتي كانت تتصف بالدعاية السرية وكانت تعتبر حركته خروجا عن الحكم الشرعي للبلاد.

ومن خلال الأحداث التي عاشها ابن الأحرش يمكن أن نقسم حياته إلى ثلاثة مراحل: فالأولى انتقل أثناءها إلى المشرق لأداء فريضة الحج، والثانية تزعم خلالها الثورة بالشمال القسنطيني ضد حكم البايات، والثالثة انتهت باختفائه وموته.[3]

أما عن الأسباب والعوامل التي ساعدت ابن الأحرش في القيام بثورته، نذكر منها توفر عنصر الزعامة المتمثل في شخصيته التي تتصف بالمغامرة والطموح والدهاء، حيث استطاع إقناع سكان الشمال القسنطيني بصحة دعوته وصدق أقواله، واستعداد السكان للثورة هذا راجع إلى التصرفات الجائرة لبعض الحكام واتباعهم سياسة مالية مجحفة ضدهم.[4]

---

[1]- حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر، دار الهدى للنشر والتوزيع ،عين مليلة ،الجزائر ، 2008، ص24.

[2]- قويدر فيدراي، الطرق الصوفية والسياسة العثمانية في الجزائر بين 1520 ــ1830،مجلة المواقف البحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ ،ع10 ، جامعة معسكر ، ديسمبر 2015، ص119.

[3]- قويدر فيداري، المرجع السابق، ص267.

[4]- المرجع نفسه، ص281-282.

استغل ابن الأحرش وأتباعه غياب الباي عثمان[1]الذي كان بنواحي سطيف يجمع الضرائب فلما وصل إلى قسنطينة وجد أبوابها مغلقة، فهاجموها ولم يستطيعوا دخولها فحاصروها، واستولى ابن الأحرش على الضواحي الواقعة بالقرب من المدينة.

رابعا: الأوقاف

الوقف نظام قديم عرفته النظم والشرائح السابقة عن الإسلام، إلا أن الإسلام جاء فأقر له واعترف بوجوده ونظمه بطريقة تكفل توافقه مع قواعد النظام المالي كالميراث والهبة والوصية وقد شكل ظاهرة اجتماعية عرفتها الجزائر كسائر الدول العربية في فترات الحكم العثماني.

والفترة التي تزامنت مع الوجود العثماني فقد تكاثرت الأوقاف بشكل مثير للانتباه، وأضحت مؤسسة الأوقاف إحدى المؤسسات الهامة من حيث إسهامها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إدارية أيضا.[2]

4. 1: تعريف الوقف:

- **لغة:** مشتق من فعل وقف أي حبس، يحبس حبسا.[3]

وللوقوف معلني متعددة منهاما يفيد السكون فنقول وقفت السيارة ووقفت الدابة، كما يفيد المنع مثل وقفت الموظف عن عمله، التعليق مثل وقف الأمر على حصول كذا أي علق عليه، التأخير والتأجيل: وقفت قسمة الميراث إلى وضع الزوجة أي أخرته حتى تلد الزوجة، الحبس: وقفت الأرض على المساكين أي حبستها في سبيل الله.

إذن الوقف يقابل المنع والحبس وجمع الوقف أوقاف، مثل: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

اصطلاحا: الوقف والحبس الصدقة الجارية، الدائمة النفع في الدنيا والآخرة.

---

[1]– الباي عثمان هو ابن محمد الكبير الذي له الفضل في تحرير وهران من الاحتلال الإسباني 1792، تولى تسيير شؤون بايلك الغرب بعد وفاة أبيه، بعد عزله استدعى إلى بايلك الشرق، ينظر إلى صالح المنتري، تاريخ قسنطينة، ص71.

[2]– عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2007، ص92.

[3]– ابن منظور، لسان العرب ، عبد الله علي الكبير وآخرون، مج2، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص242.

أ- **تعريف المذهب المالكي:**

"حبس العيف عن التصرفات التمليكية مع بقائها على ملك الواقف والتبرع اللازم بربعها على جهة من جهات البر.[1]

ب-**المذهب الحنفي:**

"حبس العين على حكم الوقف والتصدق بمنفعتها على جهة من جهات الخير في البر أو الحال أو المال"، والوقف عند الأحناف لا يخرج المال المحبس في ملك واقفة، بل يبقى في ملكه يجوز له التصرف فيه، من بيع أو رهن أو هبة، وإذا مات ينتقل إلى ورثته.[2]

ج- **تعريف الوقف في التشريع الجزائري:**

عرف التشريع الجزائري الوقف في نص المادة 213 من قانون الأسرة بأنه "**حبس المال عن التملك لأي شخص على وجه التأبيد والتصدق**"[3].

وورد في نص المادة 31 من القانون 90-25 المتخذ من قانون التوجيه العقاري وذلك بنصها: "الأملاك الوقفية في الأملاك العقارية التي حبسها مالكها بمحض إرادته ليجعل التمتع بها دائما تنتفع بع جمعية خيرية أو جمعية ذات صدقة عامة".[4]

ومن خلال التعريفات يتضح أن المشرع الجزائري أخرج العين الموقوفة من ملكية الواقف ولم ينقلها إلى ملكية الموقوف عليهم، وجعل من الوقف ذو طابع مؤسساتي.

---

[1]- وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج2، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1989، ص156.

[2]- خير الدين بن مشرنن، إدارة الوقف في القانون الجزائري (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في قانون الإدارة المحلية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، 2012، ص12.

[3]- القانون رقم : 84-11 المؤرخ في 9 يونيو 1984 المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم بالأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005.

[4]- محفوظ بن صغير، الوقف في الفقه الإسلامي والشرع الجزائري "المفهوم والخصائص"، الملتقى الوطني حول الوقف الإسلامي في الجزائر، مديرية الشؤون الدينية والوقاف لولاية المسيلة، بمدرج عبد المجيد علاهم، جامعة المسيلة، يوم 20-21ماي 2013.

4. 2: أنواع الوقف: للوقف ثلاثة أنواع:

أ- **الوقف الخيري:** هو ما جعل الوقف فيه ابتداء على جهة بر دائمة كالفقراء والمساكين وبناء المساجد والمشافي، والملاجئ وغيرها أي منفعة لجهة أو أكثر.

ب-**الوقف الأصلي الخاص:** هو ما جعل فيه الوقف ابتداء الاعقاب ثم يعدهم على إحدى جهات البر الدائمة، أي ما جعلت فيه المنفعة للأفراد.

ج- **الوقف المشترك:** هو ما جعل إلى الذرية وجهة البر ويشترط في الوقف ذاته أن يكون لبعض ذريته أو لشخص معين.[1]

4. 3: المؤسسات الوقفية في الجزائر العثمانية:

كانت الأوقاف في الجزائر العثمانية تتوزع على عدة مؤسسات خيرية ذات طابع ديني وشخصية قانونية، ووضع إداري خاص.[2]

ونذكر أهم المؤسسات كالتالي:

أ- **مؤسسة الحرمين الشريفين (مكة والمدينة المنورة):** تعتبر من أقدم المؤسسات الوقفية فهي تعود إلى ما قبل العهد العثماني،[3] حيث تخصص نصف مدخولات هذه الأملاك الوقفية إلى فقراء مكة والمدينة التي كانت ترسل لهم سنويا مبلغا قدره 15.000 فرنك عن طريق مبعوث شريف مكة أو بواسطة أمير ركب الحجاز، اما النصف الآخر فيتوزع على فقراء البلاد والمحتاجين.[4]

[1]- محمد بن عبد الرحيم سلطان ، العلماء ومحمد أحمد أبو ليل، الوقف مفهومه ومشروعيته ،انواعه وحكمه وشروطه ، جامعة أم القرى ، مكة1422هـ، 182.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني...، المرجع السابق، ص156.

[3] - ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المرجع السابق، ص84.

[4] -Ahmed Bouderbel, Reflexieuse sur la colon d'Alger, Revue Africaine : année 1913, p230.

أما عن طبيعة الأوقاف التابعة لمؤسسة الحرمين فيمكن الحديث عن الأملاك العقارية بالمدن من دور محلات سكن ومن حوانيت وأفران وحمامات وفنادق أي محلات تجارية وغيرها، أما خارج المدن فنجد الضيعات والحدائق والجناين والمساحات الزراعية.[1]

ويمكن القول أن الأوقاف المخصصة للحرمين منذ بداية تأسيسها إلى نهاية العشرينات من القرن الثامن عشر كانت تشرف عليها هيئة تتراوح عدد أعضائها بين أربعة إلى ستة أعضاء، ومهمتهم هي الإشراف على شؤون مكة، وعلى الرغم من وجود منصب الوكيل فإن توزيع حصص الصدقة بهيئة المجلس العلمي، وتسيير أوقاف الحرمين تضم عددا من الموظفين، أما المشرف على الحسابات فيدعى الصايجي أو العداد، وهناك عدد من الشواش يتصدرهم باشا شاوش يسهرون على مراقبة الملاك الموقوفة لصالح الحرمين ومراقبة المداخيل.[2]

ب- أوقاف الجامع الأعظم بالجزائر: يعود تاريخه إلى القرن الحادي عشر ويعد من أقدم الجوامع في الجزائر تبلغ مساحته 2000 م^2، تشمل على جنينة بها فناء ومصلى، وساحة كبيرة نصبت فيها بطارية من أربعة مدافع،[3] ولقد لعب هذا الجامع دورا كبيرا في الحياة الثقافية والدينية، وقد جاء في أحد التقرير الفرنسية أن أوقاف الجامع الأعظم كانت تحتوي على 555 وقفا منها:

125 منزلا، 39 حانوتا (دكانا)، 3أفران، 19تبانا، 107إيراد، وكان يستفيد من مردود أوقافه مجموعة كبيرة من الموظفين في المجال الديني والثقافي منهم: إماماين، 19 مدرسا، 18مؤذن، 8حزابين،[4] ومن بين العائلات التي تولت الفتوى على المذهب المالكي في الجامع الأعظم عائلة قدورة.

[1]-عائشة غطاس وآخرون، الدولة الجزائرية الحديثة، المرجع السابق، ص247.

[2]-عائشة غطاس، المرجع نفسه، ص248.

[3]- المرجع نفسه، ص279.

[4]- كمال بيرم، التطور التاريخي للوقف في الجزائر، أعمال الملتقى الوطني حول الوقف الإسلامي في الجزائر لواقع الرهانات يومي 20و21 ماي 2013 بجامعة المسيلة.

وقد لعب هذا الجامع دورا رائدا خلال كل الفترة العثمانية إذ احتضن المجلس العلمي وغطى على كل الجوامع الأخرى حتى التي أنشأها الأتراك.

كان الجامع الأعظم لأهميته يشتمل على عدد من موظفين، ويتمثل في المفتي المالكي الذي كان في نفس الوقت إمام وخطيب يوم الجمعة والعيدين، في إمامين وحامل بندقية المفتي ومحضر المفتي و 19 أستاذا و19أستاذا و8حزابين يقرؤون القرآن و3وكلاء إضافة إلى 8 منظفين و3عمال مكلفين بإنارة المسجد،[1] كانوا يأخذون أجورهم من أوقاف المسجد الأعظم.

العائلات التي ساهمت في إدارة وقف الجامع الأعظم:

هناك عائلات تولت الفتوى المالكية بالجامع الأعظم من أشهرها عائلة قدور، ومن أبرز الأسماء نجد: ابن جعدون، وابن الشاهد وابن الأمين وابن نيكرو،[2] من بين أسماء المفتين المالكين نجد بعضهم:

د. سيدي أحمد بن أحمد بن منصور.

هـ. سيدي أبو البركات الباروني (1364-1365م).

و.سيدي عمار (1614).

ز.سيدي سعيد بن الحاج ابراهيم قدورة (1621-1650م).

ح.عبد الرحمن بن أحمد المرتضى (1707-1710م).

ط. الطاهر بن محمد (1762-1762م).

ي. محمد الشاهد (1792م).

ك. الحاج علي بن عبد القادر بن الأمين (1793م).

[1]- ناصر الدين سعيدوني، موظفوا مؤسسة الأوقاف في الجزائر في أواخر العهد العثماني من خلال وثائق الأرشيف الجزائري، المجلة التاريخية المغربية، العدد 57-58جويلية 1990، ص176.

[2]- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص231.

إن هذه القائمة غير كاملة لبعض منها فقط، وكان عدم استقرار في البقاء في منصب المفتي إذ كثير ما نجد أربعة إلى خمسة مفتين في نفس السنة تنافس على المنصب نظرا لغنى الجامع الأعظم من جهة والقيمة الاجتماعية من جهة أخرى.

لعبت دورا هاما في مختلف المجالات، منها الحفاظ على الجامع الأعظم كمعلم وتأدية وظائفه الثقافية والدينية والاجتماعية.

استعمال أموال الأوقاف لترميم المسجد والحفاظ عليه وكانت أعمال الترميم تتم عموما مرة في السنة بصفة مستمرة.

إضافة إلى الحفاظ عليه علم تاريخي كمعلم تاريخي وديني بنظافته وترتيبه من الداخل والخارج ليكون مناسبا للمصلين، وتذكر الوثائق أجرة الخدامين التي وصلت 67 ريالا وأجرة البياضين[1] بلغت 16 ريالا.[2]

ج- مؤسسة أوقاف سبل الخيرات الحنفية:

يقوم الوقف الإسلامي على الوازع الديني فهو صدقة جارية، الهدف منه التقرب من الخالق عز وجل، وهو ما ينسبه بوضوح نصوص وثائق الوقف.

لقد اكتسبت هذه المؤسسة أهمية خاصة في مدينة الجزائر أثناء العهد العثماني منذ تأسيسها الذي يرجعه بعض المؤرخين إلى عام (999هـ/1584م)،[3] فاختصت بأوقاف أتباع المنصب الحنفي بمدينة الجزائر المحبسة على المؤسسة مباشرة أو على الجوامع الحنفية التسعة[4] هي:

1-جامع القايد صفر (940هـ/1534م)

2-جامع السيدة (720هـ/1564م)

3-الجامع الجديد (1070هـ/1660م)

---

[1]- البياضين أي الذين يطلون الجدران بمادة الجير.

[2] -Devoulx Albert, les edifices religieux de l'ancies alger revue Africain anne 1862, p123.

[3]- سعد الله أبو القاسم، المرجع السابق، ص239.

[4]- يبلغ عدد المساجد الحقيقية بمدينة الجزائر 14 مسجدا، 9 منها تابعة لسبل الخيرات.

4-جامع شعبان خوجة (1806هـ/1693-1694م)

5-جامع كتشاوة (1106هـ/1694م)

6-جامع الشبارلية وزاويته (1201هـ/1787م)

7-جامع دار القاضي (1209هـ/1795م)

8-جامع القصبة

9-الجامع الداخلي جامع الداي حسين (1235هـ/1653-1654م) [1]

أ- من حيث التسيير: يسير مؤسسة سبل الخير مجموعة كبيرة من الموظفين:

- المفتي والقاضي الحنيفيان: يمثلان الهيئة التشريعية هم عضوان كما في المجلس العالمي الذي يعقد جلساته كل يوم خميس في الجامع الأعظم.
- الوكيل: يعين من قبل الداي ويعتبر موظفا أساسيا في مؤسسة الخيرات فهو بمثابة الهيئة التنفيذية يتولى الوكيل الأمور الخاصة بمردودها في الأوقاف سواء كان نقدا أو عينا ويصرف في نفقاته دفع أجور المستخدمين.[2]
- الخوجة: وهو الكاتب.
- الصايجي: مهمته ضبط الحسابات وحفظ الأوراق.
- الشواش: حراسة الأوقاف وصيانتها.
- موظفين جوامع الخطبة ويمثلون الخطيب والإمام والمؤذن.[3]

أما أملاكها فكانت تقدر بثلاثة أرباع الأوقاف العامة وقد تم إحصاء 92 حانوتا يعود لمؤسسة سبل الخيرات، ثمانية منها كانت مستغلة من قبل اليهود، وهذه لسماحة وعدالته بين مواطنيه وغلته السنوية قدرت حوالي 4455 ريالا يضاف إلى ذلك أن له أربعة مخازن ملحقة بالفنادق غلتها 156 ريالا سنويا، وحمامين غلتها السنوية 165 ريالا.

[1]-عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص285.

[2]- سعيدوني نصر الدين، موظفو مؤسسة الأوقاف، المرجع السابق، ص211.

[3]- يكون الخطيب في بعض الأحيان هو المدرس والقاضي ووكيل الخزانة.

ب- استغلال أوقاف سبل الخيرات:

لجأت مؤسسته إلى الإيجار المعروف محليا بالكراء، لأجل استغلال أملاكها المحبسة، وهو أسلوب اقتصادي ناجح مما مكنها من أن تجني أرباح معتبرة وقد سمحت مؤسسة سبل الخيرات بجميع عناصر المجتمع باستغلال أملاكها الموقفة عن طريق الكراء، فوفرت مكانا للإيواء والسكن وأعطت البعض فرصة للقيام بعمل للكسب.

ج- أوقاف مؤسسة بيت المال:

تعتبر مؤسسة بيت المال من التقاليد العريقة للإدارة الإسلامية في الجزائر في العهد العثماني حيث تتولى إعانة أبناء السبيل واليتامى والفقراء والأسرة، وتتصرف في الغنائم التي تعود للدول، كما تهتم بشؤون الخراج و شراء العتاد، وتشرف على إقامة المرافق العامة من طرق وجسور وتشييد أماكن العبادة وتتولى تصفية التركات وتحافظ على ثروات الغائبين وأملاكهم وتقوم بالأعمال الخيرية مثل دفن الموتى من الفقراء وأبناء السبيل.[1]

إن هذه المؤسسة كانت تتمتع باستقلالية عن الإدارة البايلك وكانت مطالبة بدفع مساهمة شهرية تقدر بـ (700 فرنك) لخزينة الدولة، وتغطية نفقات الفقراء والتكفل بأجرة القاضي والعدول وبعض العلماء التابعين لبيت المال.[2]

د- أوقاف الأولياء المرابطين والزوايا:

لقد حظي أغلب المرابطين بأوقاف خصصت الإنفاق على أضرحتهم ففي مدينة الجزائر كانت تتوزع أوقاف الأولياء على تسع أضرحة وثمانية منها داخل مدينة الجزائر، والآخر هو ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي،[3] يقع بخارجها بنواحي جرجرة، وتأتي بمقدمة أوقاف الأولياء أوقاف سيدي عبد الرحمن الثعالبي 6000 فرنك تنفق على القائمين على الضريح يوزع قسم منها على فقراء المدينة، كل يوم خميس من فرنك إلى ثلاث فرنكات وكمثال على هذا الوقف

[1]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الفترة العثماني، ص95.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص140.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، المرجع السابق، ص159.

نجد وقف على ضريح عمر التنسي التي تشمل مؤسسته ثلاثين عقارا، منها 9بيوت، 14 حانوت، 2 مخزنين، و3أفران.

و- مؤسسة أوقاف الندلس:

قامت هذه المؤسسة بعد محنة الأندلسيين الذين تعرضوا إلى المطاردة من قبل الإسبان وقد تركز الأندلسيون على السواحل الجزائرية واستقروا بها[1] وقاموا ببناء مسجد لهم سنة 1633م،[2] وأن أوقافهم فاقت (40) ملكية مستغلة ويملكون أراضي كبيرة، وأن هذه الأملاك تلاشت بعد تهديم زاوية الأندلس سنة 1841م.[3]

ي- أوقاف الأشراف:

أما هذا النوع من الأوقاف فكانت عديدة وتنتسب إلى جماعات يتراوح عددهم[4] ما بين 200 إلى 300 أسر ويكونون جمعية تملك عدد من العمارات تستغلها لخدمة مصالحها الخاصة، كما كانوا يحظون بتقدير العامة ورعاية الحكام الذين خصصوا بعض الأوقاف لرعايتهم، مثل "الداي محمد بقطاش" الذي أسس لفائدتهم زاوية 1709م وقد عرفت هذه الزاوية بزاوية الأشراف التي خصصت لها أوقاف كثيرة وتعرضت للتصفية من قبل الإدارة الاستعمارية ومن أشهر العائلات التي تولت عائلة الشريف الزهار.[5]

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن الجزائر عرفت تنوعا في الأوقاف الإسلامية التي يوقفها الأشخاص والهيئات الخيرية، والجماعات وبعض الولاة والأمراء، وتتوزع إلى أراضي زراعية، وحقول للأشجار المثمرة والتلال، وكذلك المحلات التجارية والحمامات المعدنية بأرياف، تدر

[1]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص161.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص117.

[3]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص236-238.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العثماني، المرجع السابق، ص159.

[5]- المرجع نفسه، ص160.

عليها أموالا للصرف على احتياجاتها المختلفة والإنفاق على طلبة العلم والعلماء والفقراء، وإصلاحات للمؤسسة.[1]

بفضل الأوقاف استطاع حكام الجزائر العثمانيون من سد حاجيات المصالح التعليمية والثقافية ولم يكن الحكام يحرصون على توفيرها، ولم تكن الخزينة العامة تهتم بالإنفاق عليها، وانتشرت مدن كثيرة بأوقافها من جهة الغرب: تلمسان، مازونة، معسكر، وفي الشرق قسنطينة، عنابة، بجاية.[2]

خامسا: الزوايـــا

إن هذه الزوايا قد تولت عبئا كبيرا كان من اختصاص الدولة وكانت أغلب الأراضي بضواحي المدن موقوفة وقفا خيريا ومخصصة للإنفاق على الزوايا والمساجد والأضرحة كما كان أتباع الزوايا يقومون بتوفير حاجة زواياهم برعاية شيوخها وخدماتهم والتابعين لها كزوارها وهكذا لم يري الناس ضرورة تخصيص أوقاف للإنفاق عليها بأخص القرية من المدن ولا ضرورة تحبيس للحفاظ عليها.

وترتكز هذه الأراضي الموقوفة حول المناطق التي تأثر أصلها بالطرق الدينية والزوايا كما أن هذه الزوايا لم تتمكن في الكثير من الحيان من مقاومة الزمان فاندثرت[3]

وفي المناطق الجبلية والنائية تكفل السكان بالاتفاق على المساجد والمدارس كثيرا ما تحبس الأراضي المجاورة للزوايا على طعام رجالها والمترددين عليها وعادة ما تفرض الزاوية ضريبة العشر على جيرانها، إلا أنه لم يكن لهذه الضريبة الطابع الإجباري [4]

وكان يوجد بالجزائر عدد كبير من المدارس وما يلاحظ أن هناك نوع من التداخل بين دور الزوايا والمدارس كمثال:

---

[1]– يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، د.م.ج، الجزائر، 1999، ص138.

[2]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 476–438.

[3]– أبو قاسم سعد الله ، المرجع السابق، ص246.

[4]– المرجع نفسه، ص563.

زاوية المسجد الأعظم التي بنيت من فائض عائدات أوقاف المسجد الأعظم وتتكون من طابقين من الغرف ومرافق أخرى، بنيت عام 1629م من طرف المفتي المالكي وقد بلغت تكاليف هذه الزاوية ومرافقها 4500 دينار جزائري، وتميزت بمكانة خاصة من حيث أهمية مردود الأوقاف التابعة لها.[1]

وقد استفادت هذه الزوايا من دخل تلك الأوقاف، زالت هذه الزوايا بزوال أصحابها ولم يبقى من شهرتها سوى القباب والمساجد أو الأساطير والذكريات الموجودة لدى الناس.

5. 1: مفهوم الزوايا:

كلمة الزاوية مأخوذة من الفعل "انزوى" ينزوي بمعنى اتخذ ركنا محددا، فالزاوية تعني مكان معين، في بناية ذات طابع ديني وثقافي يقيم فيها الشيخ الصوفي، يؤدي فيها صلواته الخمسة ويعتكف فيها للعبادة والأوراد يخدمه متطوعون نذروا أنفسهم لخدمة الزوايا ويلتف حول الشيخ طلبة ومريدين، يقيم الطلبة في الزوايا التي تتكلف بإيوائهم وتوفير متطلبات معيشتهم بحيث يلتزمون بنظامها التربوي والتعليمي.

قد كانت الزوايا تحتل الصدارة بين مراكز الثقافة من ناحية تثقيف المعوزين والفقراء من أبناء الشعب المتعطشين للعلم والمعرفة وكانت مقسمة إلى قسمين:

أ-**القسم الأول:** يقوم بوظيفة تحفيظ القرآن الكريم ويضم غالبا الغرباء الذين سبق لهم أن تعلموا الحروف الهجائية.

ب- **القسم الثاني:** يقوم بتدريس الفقه وبعض المبادئ لعلم الفلك وقواعد النحو والصرف وفنون اللغة والنطق[2] والزاوية وتصبح المكان يدعى بين الناس زاوية سيدي فلان أو رباط ويرث الأبناء والأحفاد وعمل (سيدي فلان)، وتزداد قدوسية الزاوية بين أهل الناحية وبين نواحي أخرى بعيدة، وهي أشهر الزوايا في الجزائر:

[1]- عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص297.

[2]- محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تق: محمد بن عبد الكريم، شركة النشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص95.

ج- زاوية الشيخ عبد الرحمن العثماني: تحتوي على منارة مربعة الشكل إلى جانب قبة مثمنة الزوايا وهو الشكل الذي نقله الأتراك إلى الجزائر، ومحرابه مزينا بأجور الخزف، وبه قبر الشيخ العلامة، كما أن حجرة الضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي[1] تحوي على عدة قبور دفنت فيه شخصيات مثل قبر الحاج أحمد الباي قسنطينة وخيضر باشا، وشيدت الزاوية حوالي سنة 1696.[2]

د- زاوية الجامع الكبير: تقع في باب الجزيرة بالقرب من الجامع الكبير مستقلة على مسجد بدون منارة ومدرسة للصغار، تضم أيضا طائفتين يضمان عددا من بيوت مخصصة للعلماء من عابري السبيل، أو الفقراء الذين لا مأوى لهم.[3]

وقد وقف على بناء هذه الزاوية المفتي المالكي الشيخ سعيد بن الحاج ابراهيم الذي بقي بيده دخل حبوس الجامع الكبير بعد أداء جميع المصاريف المتعلقة وتم بناؤه سنة 1630.[4]

هـ-زاوية سيدي محمد الشريف: كان محمد الشريف من الأولياء المكرمين جدا في مدينة الجزائر توفي 1541م، وقد كان يشرف على هذه الزاوية وعلى الأوقاف الكثيرة المخصصة لها وكيل لمساعدة شاوش.[5]

5. 2: دور الزوايا:

ويمثل دور الزوايا في:

---

[1]- عبد الرحمن الثعالبي: هو أبو زيد عبد الرحمن بن محمد، ولد بوادي يسر غير بعيد عن مدينة الجزائر وكان الثعالبي معوف بالزهد والتصوف زار الحواضر العلمية كالزيتونة وبغداد وتلمسان ودمشق، وترك المؤلفات التي يصل عددها إلى 15 كتاب في التوحيد والفقه والتفسير/ للمزيد ينظر: أحمد سليماني، تاريخ مدينة الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر 1985، ص74.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص262-263.

[3]- عبد الجليل التميمي، الحياة الفكرية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، مركز الدراسات والبحوث العثمانية، الموركسية، تونس، 1990، ص193.

[4]- سعيدة بوغزالة محمد، كريمة بوغزالة محمد، السياسة الاستعمارية تجاه المؤسسة الدينية في الجزائر، المساجد والزوايا نموذجيا، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، 2018م، ص11.

[5]- صالح محمد السيد: المراكز الثقافية في دار السلطان، الجزائر أواخر العهد التركي، مجلة أماراباك ، مج4، العدد7، 2008، ص68.

أ- **الدور الديني:** وتقع الزوايا في الأماكن المعزولة، بعيدة عن الحواضر العلمية مما أهلها لتقوم بأدوار دينية من خلال الحفاظ على السنة ومحاربة البدع، وتعلم كتاب الله وبعض المتون المتعلقة بالعبادات والمعاملات.[1]

ب-الدور التربوي: وكانت الزوايا محط رحال العلماء والدارسين من أنحاء القطر الجزائري وقد أدت خدمته عظيمة في الحركة العلمية وتخرجوا منها حتى عادوا ينشرون العلوم والمعارف، وانتصبوا للتعليم في الزوايا والمدارس والكتاتيب القرآنية،[2] وساهمت في ترسيخ اللغة العربية.[3]

ت-الدور الاجتماعي: برز الدور الاجتماعي في الجزائر في تقريب أواصر المحبة والأخوة بين القبائل والأعراش وإصلاح ذات البين، واستقبال الوافدين وإطعامهم وإيوائهم في وجه الله.[4]

ث-الدور الاقتصادي: أصبحت الزوايا مكانا لتكديس الثروات والملاك المتنوعة من زروع ومواشي وملبوسات وغيرها، تتلقاها من الزيارات والهدايا من أتباعها وتقديمها للناس ومساعدتهم خاصة في أوقات الأزمات والمجاعات.[5]

5. 3: الأضرحة:

إن القباب والأضرحة ومزارات الأولياء أصبحت تنتشر في كل مكان بسبب انتشار التصوف.

والضريح هو مكان يأوي قبر المرابط أو الولي الصالح ويرفق بمسجد ومرافق أخرى يتكون بمادة من حجرة منخفضة الشكل تعلو قبة، كما يزين الضريح بزرابي وأعلام متعددة الألوان.[6]

---

[1]- يحي بوعزيز، ثورة الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، ط2، دار البحث، الجزائر،1984، ص344.

[2]- يحي بوعزيز، المرجع نفسه،ص344.

[3]- محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص59.

[4]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص343.

[5]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية1900- 1930، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص61.

[6]- أبو قاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص301، 302.

بفضل الأوقاف استطاع حكام الجزائر العثمانيون من سد حاجيات المصالح التعليمية والثقافية ولم يكن الحكام يحرصون على توفيرها، ولم تكن الخزينة العامة تهتم بالإنفاق عليها، وانتشرت مدن كثيرة بأوقافها من جهة الغرب: تلمسان، مازونة، معسكر، وفي الشرق قسنطينة، عنابة، بجاية.[1]

[1]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 476-438.

خاتمة

خاتمة:

لقد أفضت جهودنا إلى جملة النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

– كان نشاط اقتصاد الجزائر في العهد العثماني في وضع حسن بسبب عوائد الجهاد البحري والقرصنة وتأثير العنصر الأندلسي في مجال الاقتصاد لكن التدهور أصابه بعد منتصف القرن السابع إلى غاية الاحتلال الفرنسي 1830، والذي كان بفضل عوامل خارجية تمثلت أساسا في الامتيازات والمعاهدات المبرمة من طرف العثمانيين وسيطرتهم على السلع والمنتوجات الفلاحية وبفعل عوامل داخلية تمثلت أساسا في سياسة الإدارة العثمانية التي ميزها إجحاف النظام الضريبي تجاه الأنشطة الاقتصادية (زراعة، صناعة، تجارة)، وغالبا ما كان سببا للتمردات وعدم الاستقرار بالإضافة إلى عدم الأخذ بأسباب التطور وتأثير الجوائح، وركود التجارة التي أثرت سلبا على مجالات الحياة الاقتصادية.

– اعتبار العثمانيين أنفسهم أجانب على البلاد، فلم يهتموا بتطوير المجال الاقتصادي والثقافي وركزوا على الجانب السياسي العسكري.

– تراجع نشاط القرصنة والجهاد البحري انعكس بالسلب على الحالة المعيشية والمداخيل والنفقات للخزينة.

– عدم تطوير أساليب ووسائل وتقنيات جديدة للزراعة على غرار المنتجات الشاسعة التي تمتلكها إيالة الجزائر آنذاك.

– فرض سياسة الاحتكار على الفلاح الجزائري، وإنهاكه بمشاركته في الحملات العسكرية، وتدخل العنصر الأجنبي بمنحه الامتيازات على الأراضي الزراعية.

– فرض سياسة الضريبة المجحفة على الفلاح مما جعله يترك الزراعة ويتجه إلى الرعي خاصة مع انتشار الأوبئة والمجاعات والكوارث الطبيعية مما قلل من مردوده الفلاحي.

– سياسة الحكام الرامية إلى التحكم في زراعة الحبوب وتوجيهها نحو التصدير مثل الشركات الفرنسية (الشركة الإفريقية –بيت باري).

– اتسم النشاط الصناعي بالجزائر العثمانية بنوع من قلة الكمية والنوعية وذلك راجع إلى ثقل الضرائب على الحرفيين ودخول المنافسة الأجنبية للمصنوعات وجمود النقابات المهنية ونقص المواد الأولية التي كانت تُصدر إلى الأجانب.

– القطاع التجاري هو الآخر لم يسلم من إهمال العثمانيين بسبب العلاقات التجارية مع إفريقيا والدول الأوروبية، وكذلك عدم إتباع نظام جمركي يخدم التجارة الجزائرية وصعوبة المواصلات وانعدام الأمن داخل وخارج الإيالة بسبب الثورات والفوضى والاضطرابات واللا استقرار.

– سيطرة الأجانب على الشركات وتمتعهم بالحرية في الجزائر العثمانية.

– سيطرة اليهود على العملة الجزائرية واحتكارها والغش في صنعها لأن السياسة العثمانية لم تقم بتطويرها على غرار الأجانب.

– انعدام روح المبادرة الاقتصادية من طرف العثمانيين وإتباع اسلوب الادخار جعل النقود تقل في السوق ويمتلكها أغنياء اليهود.

1– شهد العالم مع مطلع القرن 18 و19م نهضة أوروبية في شتى المجالات غيرت الحياة الاقتصادية بينما الجزائر العثمانية كانت في حالة ركود وتراجع وانكماش نظرا لسياسة الحكام التعسفية وانتشار البذخ والترف وجمع الأموال وزيادة الاضطرابات والفوضى والثورات المحلية وانتشار الحياة الصوفية السلبية مما زادت تأثيرا على التراجع الفكري والوعي.

– سيطرة التصوف والروح الدينية السلبية قد أضعفت العناية بعلم التاريخ وأضعفت دافع التأليف فيها.

– لواء التعليم والتدريس حملته الزوايا والرباطات والمدارس الملحقة بالمساجد، ولم يكن للسلطة العثمانية دورا في ترقية العلم والتدريس العالي.

2– لم تعمل الإدارة العثمانية لمواكبة التطور الحاصل في أوروبا، وبقي اقتصاد الجزائر بطابعه التقليدي في الإنتاج هو ما أدى إلى عجزه عن منافسته المنتجات الأوروبية بسبب جودتها وتطور الوسائل الإنتاجية.

– غلب على الاقتصاد الجزائري الطابع المعاشي والسعي لسد الحاجيات عموما.

– تجمع أغلب البحوث والدراسات تذبذب حركة التعليم بل وإهمال الثقافة من لدن السلطة الحاكمة، ومن أمثلة ذلك ما وصفه المستشرق الغربي (ريجيس بلاشير) من أن معين الحياة الثقافية والإبداع يكاد يكون جافا وبه طويت صفحة من صفحات الثقافة الإنسانية خلال هذه الفترة.

– يشير الأسير الإسباني (تيدنا) Thednat إلى انتشار الأمية خصوصا بحاضرة معكسر أثر كبير في ذلك من جهة أخرى، حيث لم يكن مجال العلم مفتوحا أمام عامة الناس، بل كان يقتصر فقط على الخاصة لأنه كان يتطلب نفقات باهظة لم تكن في استطاعة كل واحد يرغب في التعليم أو الدراسة.

– اقتصر التعليم في العهد العثماني في الجزائر بالدرجة الأولى على التعليم الديني ولم يتعداه رغم الجهود المبذولة إلى العلوم العصرية آنذاك.

– إن الحكام أغرتهم السياسة وسكر المال والسلطان فإن سكر العلم أصاب شيوخ الزوايا كذلك، لقد أبانت بعض الطرق عن حقيقتها ومحدودية فهمها وسيطرة الشعوذة على أفكارها مستغلة جهل البعض بعقيدته لتصبح الخرافة سيدة الموقف في التعامل مع واقع الحياة بعيدة عن أصول الدين الحقيقية.

– التلاعب في فرض الضريبة واتسامها بالتميز العنصري بين قبائل المخزن وقبائل الرعية وبين أفراد المجتمع وطبقاته والأجانب مما زاد الأوضاع سوء.

– قلة الثقافة أثرت سلبا على المجتمع الجزائري العثماني كالتمسك بالأولياء الصالحين وزيادة الأضرحة وممارسة بعض الطقوس والمعتقدات باعتبار أن لهم القدرة على الحماية، وتوفير الأمان للسكان، ورد الأعداء عن المدينة وزيادة في الرزق والغنائم والنصر والشفاء من الأمراض المختلفة الجسدية منها والنفسية، القدرة على تلبية مختلف الحاجات والرغبات من زواج وإنجاب وإصلاح دفع الشرور من حسدوا بعض ومس الشيطان وعين وغيرها حصول الخير والسعادة الدنيوية والأخروية.

– تقديم الأضاحي المختلفة خاصة عند إعطاء وعد بالنذر أو في المواسم الخاصة بالزيارات السنوية.

– إعطاء الهبات من ملابس وحلي ونقود وغيرها ويتكفل وكيل الزاوية عادة باستلامها، وإعادة توزيعها.

– ترك بعض الأغراض الشخصية للزائر صاحب الحاجة أو المريض داخل الضريح.

– الطواف مرة أو عدة مرات على الضريح وإشعال الشموع داخل الضريح وهو فعل مألوف ووضع الحناء والبخور.

– القيام دوريا بالحضرة وهي تجمع الفقراء للذكر ويتحول الأمر تدريجيا إلى القيام برقصات وفق حركات موزونة وموقوتة، وقد يتطور الحال إلى الدخول في غيبوبة أو موجة من البكاء والصراخ وغيرها.

– شهد العلماء خلال العهد العثماني مرحلة من الجمود الفكري لعدم وجود جو ملائم في الاجتهاد في الرأي والحياد السياسي وكذلك للحكم التعسفي من طرف الدولة العثمانية في منحهم أجور زهيدة لم تسدي حاجياتهم وانتشار الفوضى أدى إلى هجرة العلماء للبحث عن فرصهم في دول أخرى مثل المغرب وتونس.

– تقلص الحياة العلمية بما فيها بدائية التعليم، ونقص المدارس، وقلة التأليف، وعدم الاهتمام بالعلماء والمثقفين بالإضافة إلى عدم توفر الجزائر على مؤسسة للتعليم العالي، ترتب عنه هجرة الراغبين منهم في طلب العلم وهجرة العقول قد أثرت على مستوى الحياة الثقافية في الجزائر.

– إن تردي الأوضاع السياسية في الجزائر أواخر العهد العثماني جاء كنتيجة لفساد نظام الحكم والضغط الخارجي، مما أدى إلى الاضطرابات السياسية الداخلية، وهو بدوره أفضى إلى اندلاع ثورات في مختلف مناطق البلاد.

– إن هذه الثورات أنهكت البلاد والعباد سلطة وشعبا وكانت سببا هاما في الوهن الذي أصاب الجزائر، فسقطت فريسة لا يشبع استعمار في التاريخ البشري.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

المراجع:

1. ابراهيم حركات، التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال القرنين ونصف قبل الحماية، ط1، مكتبة الدار البيضاء، المغرب.
2. ابن رقية التلمساني الجديري: الزهرة الثأرة فيما جرى في الجزائر حين آغارت عليها الكفرة، مخطوط بالمكتبة الوطنية بالجزائر .
3. ابن سحنون أحمد بن محمد بن علي الراشدي الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم المحمدي بوعبدلي، مطبعة البحث قسنطينة، الجزائر، 1973.
4. إبن سحنون الراشدي: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق المهدي بوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
5. ابن غلبون أبو عبد الله محمد بم خليل الطرابلسي: التذكار فيمن ملك طرابلس وماكان بها من أخبار، تحقيق أيمن البحيري، بيروت، 1989.
6. ابن منظور، لسان العرب، عبد الله علي الكبير وآخرون، مج2، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
7. أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث دار الرائد، الجزائر.2009.
8. أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.
9. أبو القاسم سعد الله، التاريخ الجزائري الثقافي (1830-1954)، ج1،ج5، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998.
10. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية1900- 1930، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
11. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1.

12. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.
13. أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث.
14. أبو زكرياء يحي بن خلدون، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تقديم وتحقيق عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1980.
15. أحمد التوفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492_1792)، الجزائر 1984.
16. أحمد التوفيق المدني، حرب الثلاثمائة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
17. أحمد التوفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
18. احمد الشريف الزهار: مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار، نقيب اشراف الجزائر. عالم المعرفه للنشر وتوزيع ،الجزائر، 2010.
19. أحمد الشريف الزهار، مذكرات الشريف الزهار نقيب الأشراف في الجزائر، 1754-1830، تحقيق: أحمد المدني، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
20. أحمد زكريا الشلق: العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة (1516_1916)، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 131.
21. أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط1، 1982/1402، دار الشروق، القاهرة.
22. إدريس بن خويا، واقع الطرق الصوفية بإقليم التوات.
23. أرجمنت كوران، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر ترجمة عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، 1970.
24. أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني ط1،دار الكتاب العربي، بيروت،2009.
25. اسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكات، ط1، 1416-1996.

26. الآغا بن عودة المزاري: طلوع مسعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تحرير: يحي بوعزيز، ج1، دار الغربي الإسلامي، دون سنة، دون نشر.
27. بيقولا إيفانوق: الفتح العثماني للأقطار العربية،(1516_1574)، ترجمة يوسف عطاالله، بيروت،1988.
28. توفيق دحماني: الضرائب في الجزائر (1792_1865)دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: د.عمار بن خروف جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2007_2008 .
29. توفيق دحماني: النظام الضريبي لبايلك الغرب في أواخر العهد العثماني، إشراف عمر بن خروف، جامعة الجزائر، 2003_2004.
30. تيسير جبارة، تاريخ الدولة العثمانية (1280-1924)، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 1436-2015.
31. جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619_1830م دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010م .
32. جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري، (من القرن 10هـ/16م إلى 13هـ/19م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
33. الجيلالي مختار الطاهر، نشأة المرابطون والطرق الصوفية واثرها في الجزائر خلال ع ع، ط1، دار الفن الغرافيكي للطباعة والنشر، الجزائر، 1976.
34. حمدان بن عثمان خوجة: رائد التجديد الإسلامي/ محمد الطيب عقاب، الجزائر ،2003.
35. حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005.
36. حمدان بن عثمان خوجة: اتحاف المنصفين والأدباء، بمباحث الاحتراز عن الوباء، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر، 1968.
37. حميدة عميراوي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر، 2005م.

38. حنيفي هلايلي، الحضور الأندلسي بالجزائر في العهد العثماني على ضوء سجلات المحاكم الشرعية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.
39. حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009.
40. خليل إينالجبك: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار_ترجمة محمد م، الأرناؤوط، بيروت، 2002 .
41. الزهار أحمد الشريف، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر 1754-1830 تحقيق أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
42. سعاد فويال، المساجد الأثرية لمدينة الجزائر، د ط، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر.
43. سميح إلتر: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمد علي عامر، بيروت، 1989.
44. شريط عبد الل، الميلي محمد مبارك: مختصر في تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماع، مو،ك، الجزائر1985.
45. صالح العنتري: مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح، بوتار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1394هـ،1974م .
46. صالح المنتري، تاريخ قسنطينة.
47. صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي 1514_183 ط2012 .
48. صالح عباد: الجزائر خلال العهد التركي، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005 .
49. صالح عباس، الجزائر خلال الحكم التركي1514-1830، دار هومة، الجزائر، 2012.
50. صالح فركوس: تاريخ الجزائر من قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم. الجزائر 2005 .

51. صالح مؤيد العقبي، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، تاريخها ونشاطها، دار البصائر، بيروت، 2002.
52. صالح مؤيد العقبي، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، تاريخها ونشاطها، دار البصائر، الجزائر، 2005.
53. الصغير عبد المجيد، خصوصية التجربة الصوفية في المغرب، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.
54. عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ط2، مؤسسة مويهض الثقافية، بيروت، 1980.
55. عائشة غطاس: الحرف والحرفيين بمدينة الجزائر، 1700_1830، الجزائر، ط2012 ، م،و،إ،ن.
56. عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1830-1700) منشورات ANEP، الجزائر، 4، 2007 .
57. عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954.
58. عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2007.
59. عبد البارئ محمد الطاهر: دولة الخلافة العثمانية قراءة في نشأتها وعوامل سقوطها، زرقاء اليمامة للنشر والتوزيع، الفيوم، مصر، د.ت.
60. عبد الجليل التميمي، الحياة الفكرية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، مركز الدراسات والبحوث العثمانية، المورسكية، تونس، 1990.
61. عبد الرحمان ابن خلدون، شفاء السائل وتعذيب المسائل، تحقيق: محمد مطبع الحافظ، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1996.
62. عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
63. عبد الرحمن الثعالبي: هو أبو زيد عبد الرحمن بن محمد، ولد بوادي يسر غير بعيد عن مدينة الجزائر وكان الثعالبي معوف بالزهد والتصوف زار الحواضر العلمية

كالزيتونة وبغداد وتلمسان ودمشق، وترك المؤلفات التي يصل عددها إلى أحمد سليماني، تاريخ مدينة الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر 1985.

64. عبد الرزاق بن حمادوش: رحلة بن حمادوش المسماة، لسان المقال في البناء عن النسب والحال، تق، وتع، أبوالقاسم سعدالله، ش،و،ن،ت، الجزائر، 1983.

65. عبد العزيز القشتالي: مناهل الصفافي مواليننا الشرق، تح، عبد الكريم كريم، الرباط، 1971.

66. عبد القادر المشرقي، بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران كبني عامر، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، مكتبة الحياة، بيروت، ب ت.

67. عبد القادر علي حليمي: مدينة الجزائر، نشأتها وتطورها. قبل 1830،ط1 المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر 1972.

68. عبد القادر فكاير، الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية وآثاره (910-1505/1206-1792) دراسة تتناول الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

69. عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، عصر الإمبراطورية، ج 2، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1426-2005.

70. عثمان عكاك: موجز التاريخ العام للجزائر من العصر الحجري إلى الاحتلال الفرنسي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003م.

71. العربي سعيدي: الاسواق والحرف في مدينة الجزائر على ضوء المصادر المحلية، 1520_1830،ماجيستير جامعة سيدي بلعباس، 2007.

72. العروي، تاريخ المغرب محاولة في التركيب، ترجمة: ذوقان قرقوط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1977.

73. عقاب، عن العمارة والفنون الإسلامية في الجزائر.

74. عقيل نمير، حول أوقاف مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر، أوقاف مؤسسة سبل الخيرات من خلال المساجد الحنفية أبحاث الندوة العلمية حول الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

75. عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإيلامس.ط1، 1997.
76. عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط 01، 1997.
77. عمار خروف: العاتقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، ط1،ج1، دار الأمل للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978.
78. عمارة عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، ما قبل التاريخ إلى 1962،ج2 دار المعرفة، الجزائر.
79. العنتري محمد صالح، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
80. فاروق عثمان أياظة : اثر تحول التجاره العالمية الى راس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط اثناء القرن السادس عشر، دار المعلرف، مصر، 1986.
81. فريديك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النقائس، بيروت، ط3، 1983.
82. فلة القشلعي: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771/_1837م)، رسالة ماجيستير غير منشورة، في التاريخ الحديث، إشراف ناصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر، 1989_1990.
83. فوزي سعد الله: يهزد الجزائر هؤلاء المجهولون، الجزائر، دار الأمة، 2004.
84. فيصل عبد الله أحمد الكندري: الملاح والجغرافي بيري رايس دراسات جغرافية، الجمعية الكويتية الجغرافية، العدد234، 1999.
85. القانون رقم : 84-11 المؤرخ في 9 يونيو 1984 المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم بالأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005.

86. كمال بن صحراوي: الدبلوماسي اليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات' مذكرة لنيل درجة المجيستير في التاريخ الحديث تحت إشرف دحو فغرو، معسكر المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي،2007_2008 .
87. كورين شوفالييية: الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر (1510_1541م) ترجمة جمال جمادة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007 م .
88. مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3 مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، دون سنة، دون نشر.
89. مبارك محمد الميلي: تاريخ الجزائر القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية ، لبنان، 1954.
90. مجهول: غزوات عروج وخير الدين: تصوير وتعريب: نورالدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية، الجزائر 1934م.
91. مجهول: مذكرات خيرالدين بربروس: ترجمة محمد دراج،ط1، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1431ه ، 2010م.
92. محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دون تاريخ.
93. محمد إلياس عبد الغني، المساجد الأثرية في المدينة النبوية، ط2، 1999.
94. محمد بن بركة، الطرق الصوفية، دار الحكمة، الجزائر، 2007.
95. محمد بن عبد الله الزركشي، أعلام المساجد بأحكام المساجد، تحقيق: ابو الوفا مصطفى، ط4، د.ن، القاهرة، 1996.
96. محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تق: محمد بن عبد الكريم، شركة النشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
97. محمد دراج: الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس (1512_1543م) تصدير: ناصر الدين سعيدوني، ط1، الأصالة للنشر والتوزيع 1433,2012م.
98. محمد عبد الرحمان بن محمد الجيلاني: تاريخ الجزائر العام (920ه / 1514م _ 1216ه /1830م) ج3 شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع 2014م.

99.محمد عليو: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في معسكر خلال القرن 18 وبداية القرن 19.

100.محمد كاري، الإحياء والتجديد الصوفي في المغرب، ط1، منشورات وزارة الثقافة، المغرب، 1427هـ/2006م.

101.محمد مقصودة: الكراغلة والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني 1519_1830م جامعة الجزائر، رسالة ماجيستير، جامعة وهران 1435هـ_2014م.

102.مختار حسناي : موسوعة تاريخ وثقافة المدن الجزائرية،ج1، الجزائر،2007.

103.مذكرات خيرالدين بربروس، ط1، دار النفاس، بيروت، 1400هـ_1980م.

104.المزاري بن عودة طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن السادس عشر، تحقيق يحيى بوعزيز، ج 1، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1990.

105.مسعود بغدادي هجرة علماء تلمسان إلى فاس ورودها الثقافي بين الجزائر والمغرب.

106.مسلم بن عبد القادر، أنيس الغريب والمسافر، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

107.مصطفى بن حموش ، مساجد مدينة الجزائر في ع ع، ط10، الشركة دار ؟؟؟؟؟ للنشر والتوزيع.

108.مصطفى خياطي: الطب والأطباء في الجزار العثمانية، منشورات ANEP[د.م].2013.

109.المنور مروش: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، ج1' دار القصبة، ن، ت، الجزائر 2009.

110.المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة الأسعار، المداخيل، ج1.

111.موساوي النظام الضريبي، كانت القبائل الحليفة والمتعاونة مع حكومة الأتراك معفاة من الضرائب الإضافية وتكتفي بدفع الزكاة والعشور خاصة قبائل المخزون أما قبائل الرعية فهي تدفع الضرائب الإضافية مع أداء رسوم الزكاة والعشور.

112.ناصر الدين السعيدوني: دراسات اندلسية، مظاهر التأثير الايبيري والوجود الاندلسي بالجزائر.

113.ناصر الدين براهمي، تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني، الأبيار، الجزائر، 2010.

114.ناصر الدين سعيدون: ولايات المغرب العثماني (الجزائر، تونس ،المغرب)ط2، دار البصائر، الجزائر،2013.

115.ناصر الدين سعيدون، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، 1792-1830.

116.ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

117.ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، دون طبعة.

118.ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني(1791_183)، طبعة خاصة .

119.ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي الجزائري في الفترة 1800_1830، ش. و، ت، الجزائر، 1979.

120.ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1972_1830) ، ط3، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2012 .

121.ناصر الدين سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني،ط2،دار البصائر، الجزائر، 2013.

122.ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية، دون طبعة، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986.

123.ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر،ج2،المؤسسة الوطنية للنشر والكتاب، الجزائر، 1988.

124.ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الاسلامي، بيروت .لبنان 2016 .

125.ناصر الدين سعيدوني، الضرائب الزراعية في الجزائر العثمانية.

126.ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ العثماني، ج4، م ك م، الجزائر، 1984.

127.ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الفترة العثمانية 1800-1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

128.ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830، ط 3.

129.ناصرالدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب الثلاث تونس، الجزائر، طرابلس، من القرن 16م إلى 19م الدولية 31- قسم التاريخ، جامعة الكويت، 2010.

130.نيكولاي إيفانونف، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574 ترجمة وتحقيق: يوسف عطا الله، ط2، دار الفرابي، 2004.

131.وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر. ش،و،ن،ت، الجزائر. 1980.

132.وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر: تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007.

133.وليام سنبسر، الجزائر في عد رياس البحر، تعريف وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

134.وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، 1816-1824، ترجمة وتعليق إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

135.وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج2، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1989.

136.يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، الجزائر القديمة والوسيطة والحديثة،ج2، دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر،2009م.

137.يحي بوعزيز: من تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، الجزائر، 1984.
138.يحي بوعزيز، ثورة الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، ط2، دار البحث، الجزائر،1984.
139.يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، د.م.ج، الجزائر، 1999.
140.يحي بوعزيز، من تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
141.يحيى بوعزيز موضوعات وقضايا من التاريخ الجزائر والعرب ج1،الدار الهدى صالون الجزائر 2014 .
142.يحيى بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، الجزائر القديمة والوسيطة والحديثة، ج 2، دار البصائر للنشر والتوزيع، طبقة خاصة، الجزائر، 2009.
143.يحيى جلال، تاريخ المغرب الكبير، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
144.يمينة درياس: السكة الجزائرية في العهد العثماني ط1.

مذكرات وأطروحات:

1. خديجة طيايبة، حليمة سعادة، الحركة التيجانية في الجزائر خلال القرن19 م، الأغواط نموذجا، مذكرة ماستر، قسم التاريخ، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2015-2016.
2. سعيدة بوغزالة محمد، كريمة بوغزالة محمد، السياسة الاستعمارية تجاه المؤسسة الدينية في الجزائر، المساجد والزوايا نموذجيا، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، 2018م.
3. نفيسة رحماني، العوامل المؤثرة في الحياة الثقافية في الجزائر العثمانية، مذكرة ماستر في تاريخ الجزائر الحديث، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019.
4. نوارة عماري، الوضع الثقافي في بايلك الشرق أواخر العهد العثماني 1771-1837، مذكرة ماستر، قسم التاريخ، جامعة بسكرة، 2016-2017.

5. نورالدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
6. خير الدين بن مشرنن، إدارة الوقف في القانون الجزائري (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في قانون الإدارة المحلية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، 2012.
7. دركوش أحمد: موافق الطرق الصوفية من ج1، الاستعمار في الجزائر، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2010.
8. خديجة طيايبة، حليمة سعادة، الحركة التيجانية في الجزائر خلال القرن19 م، الأغواط نموذجا، مذكرة ماستر، قسم التاريخ، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2015-2016.
9. سعيدة بوغزالة محمد، كريمة بوغزالة محمد، السياسة الاستعمارية تجاه المؤسسة الدينية في الجزائر، المساجد والزوايا نموذجيا، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، 2018م.
10. نفيسة رحماني، العوامل المؤثرة في الحياة الثقافية في الجزائر العثمانية، مذكرة ماستر في تاريخ الجزائر الحديث، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019.
11. نوارة عماري، الوضع الثقافي في بايلك الشرق أواخر العهد العثماني 1771-1837، مذكرة ماستر، قسم التاريخ، جامعة بسكرة، 2016-2017.
12. نورالدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
13. أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني1519_1830، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الجزائر 2006/2005.
14. سفيان صغير، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات، 1671-1830، مذكرة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.
15. رشيدة شدري معمر، العلماء والسلطة بالجزائر فترة الدايات(1671-1830) مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006.

المجلات :

1. جمال الدين سُهيل: ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11هـ 17م، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 13 (2011):137_158 قسم التاريخ، المركز الجامعي، غرداية، الجزائر.
2. سعيدوني ناصر الدين، الأحوال الصحية والوضع الديمغرافي بالجزائر أثناء العهد العثماني، المجلة التاريخية المغربية، العددان 39-40 ديسمبر 1985.
3. صالح محمد السيد: المراكز الثقافية في دار السلطان، الجزائر أواخر العهد التركي، مجلة أماراباك ، مج4، العدد7، 2008.
4. طيب جاب الله، دور الطرق الصوفية ولزوايا في المجتمع الجزائري، مجلة المعارف، ع14، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، أكتوبر 2013م.
5. عائشه غطاس: الوضع الصحي للجزائر خلال العهد العثماني، مجلة الثقافة العدد 76، وزارة الثقافة الجزائر، يوليو_ اغسطس 1983.
6. قبايلي هواري، العملة الجزائرية في أواخر العهد العثماني ودولة الأمير عبد القادر، مجلة المخبر، الجزائر، الأعداد 12-15، 2008-2009.
7. مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية المجلد1، العدد1، 63_83' جوان 2017.
8. محمد بن جبور: الوضع الصحي بالجزائر في أواخر العهد العثماني، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد7، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2013.
9. محمد بن صديق، التصوف المغربي في مجلة دعوة الحق للدراسات الإسلامية، العدد285، 1997.
10. محمد بوشناقي، هجرة العلماء الجزائريين إلى المغرب الأقصى وبلدان المشرق العربي 1520-1830، مجلة المواقف والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع4، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي الياس، سيدي بلعباس، ديسمبر، 2009.

11. محمد شاطو، السياسة العثمانية في الجزائر وعلاقتها بالطرق الصوفية1792-1830، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع3، ديسمبر2008.
12. ناصر الدين سعيدوني، تدعيم الحكم التركي في الجزائر، مجلة الصالة، العدد 32، الجزائر، 1976.
13. ناصر الدين سعيدوني، موظفوا مؤسسة الأوقاف في الجزائر في أواخر العهد العثماني من خلال وثائق الأرشيف الجزائري، المجلة التاريخية المغربية، العدد 57-58جويلية 1990.

الملتقيات:

1. كمال بيرم، التطور التاريخي للوقف في الجزائر، أعمال الملتقى الوطني حول الوقف الإسلامي في الجزائر لواقع الرهانات يومي 20و21 ماي 2013 بجامعة المسيلة.
2. محفوظ بن صغير، الوقف في الفقه الإسلامي والشرع الجزائري "المفهوم والخصائص"، الملتقى الوطني حول الوقف الإسلامي في الجزائر، مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية المسيلة، بمدرج عبد المجيد علاهم، جامعة المسيلة، يوم 20-21ماي 2013.

الكتب باللغة الأجنبية :

1. Ahmed Bouderbel, Reflexieuse sur la colon d'Alger, Revue Africaine : année 1913.
2. Cappoloani(x) Deront, les confreries redigieuses.
3. CH, A, Julien, histoire de l'Afrique du nord de la conquete arabe à 1830, 2ème édition, Shèd, Alger.
4. Devoulx Albert, les edifices religieux de l'ancies alger revue Africain anne 1862.
5. ERNEST MERCIER : histoire de Constantine. JMARLE et F.BIRON imprimeurs editeurs, Constantine 1903.
6. ju lien de LAGR AVIERE , des corsaires barbaresques et la marine de solimane le magnifiques, plo, paris.
7. Tachrifat, Recueil des notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger par Albert Devoulx, lmp du gouvernement Alger, 1852.
8. WALSIM ESTERHAZYM de la domination turque dans l'ancienne regena d'alger, libraire de charles gosselin paris 1840 .

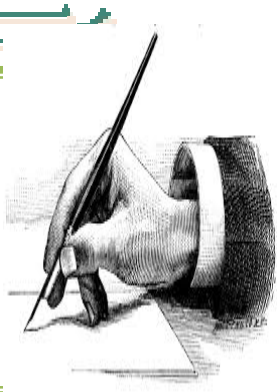

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
مقدمة	أ- ج
الفصل الأول: أوضاع الجزائر قبيل وبعد الدخول العثماني وإلحاق الجزائر بالخلافة العثمانية.	
أولا: أوضاع الجزائر قبيل الدخول العثماني.	5
ثانيا: الاستنجاد بالعثمانيين.	8
ثالثا: إلحاق الجزائر بالخلافة العثمانية.	17
الفصل الثاني: نظام الحكم في الجزائر من الناحية الاقتصادية.	
أولا: الزراعة	24
ثانيا: الصناعة	40
ثالثا: التجارة	56
الفصل الثالث: نظام الحكم في الجزائر من الناحية الثقافية.	
أولا: المساجد	74
ثانيا: العلماء	78
ثالثا: الطرق الصوفية	88
رابعا: الأوقاف	101
خامسا: الزوايا	110
الخاتمة	116
قائمة المصادر والمراجع	121
فهرس المحتويات	137
الملخص	

ملخص:

شهدت الجزائر أواخر العهد العثماني العديد من التغيرات شملت مختلف المجالات، خاصة المجال الاقتصادي، حيث عرفت تغير ملحوظ في الميدان الزراعي وذلك في تراجع وندرة المحاصيل الزراعية إلى جانب عدم استغلال المواد الأولية مما أدى إلى زوال بعض الصناعات والحرف، هذه الظروف أثرت على التجارة وخاصة النظام الضريبي مما جعلت الخزينة تفقد انتعاشها التي كانت فيه بفضل النشاط البحري.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، العهد العثماني، المجال الاقتصادي، المجال الثقافي.

abstract:

Algeria witnessed the late ottmanera many of the changes which included various magazines especially the economic field where he knew a noticeable change in the agricultural field in decline and scarcity of agricultural crops as well aslack of exploitation of raw materials resulting in the demise of some industries and crafts these conditions affected the trade which tresury has made you lose that recovry was thanks to the maritime.

Key words : Algeria, the Ottoman era, the economic field, the cultural field.